الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

خريف 1981 ★ العدد 54 ★ الثمن 10 ف

ALIKHTIAR — ATHAOURI

AUTOMNE 81 N° 54 10 Fr.

Dr. de la Publication : Maurice BLANC
Edité par Alpha Concept 11, rue de la Pie
78730 - ROCHEFORT en YVELINES

Commission paritaire n° 60800
Imprimerie : Manifolde-Clichy
Distribué par N.M.P.P.

الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهـــرس

كلمـة العـدد 4
بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو ومضامينها 7
الديماغوجية.. والوقائع الثابتـة 12

شهادات حية من واقع انتفاضة ٢٠ يونيو

تقرير الاستاذ مينيـــار 21
شهادة المحامين المطرودين من المغرب 29
شهادة الاستاذين شاربير وكوكيس 32
كلمـــة حـــق : بقلم طالب عربي 34

انتفاضة ٢٠ يونيو في الصحافة الدولية

"السبت الاسود" في الدار البيضـاء 40
أشبـاح الدار البيضـاء 43
شاهد عيان يروى عن مجزرة الدار البيضاء 46
الوضعية ما تزال متفجرة في المغرب 48
في المغرب العربي.. ضجـة 50
الدوار الحضرى أو مآسي الهجرة من البادية 53
حدود "الدمقرطـة" في المغرب 61
مسلسل المساومات والمغامرات السياسية 67
تجربة الحركة الوطنية المغربية مع القصر (٢) 75

خريف 1981 ★ العدد 54

الى شهداء

انتفاضة

الدار البيضاء ...

نهدي هذا العدد ..

فلأن سلوك المسؤولين تجاوز حدود الوقاحة، اضطر الشعب في كبريات المدن، وخاصة في الدار البيضاء، أن ينزل الى الشارع، ويدين النظام ويكتب بدمائه، حكمه عليه بالعجز والافلاس.

فعندما تصبح الانتخابات مزورة، وحرية الاجتماع معدومة، والصحافة مكممة، والمخلصون المعبرون عن مطامح الشعب مطاردين ومحكوم عليهم بالاعدام أو السجن، أو مفقودين بالمرة، فكيف يجوز لرئيس الدولة أن يستغرب من التجاء الشعب للوسائل المباشرة ليسمع صوته؟ وعندما تغدو الدولة والادارة شيئا فشيئا ملكا لاقلية من ذوى الامتيازات، ويتضاءل عدد هؤلاء المحظوظين تبعا لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، فكيف يستغرب من انفجار غضب الشعب ضد هذه الامتيازات؟ وعندما تجد الاغلبية الساحقة من الشعب نفسها محكوم عليها بالبؤس والجهل، ثم تقفل في وجهها أبواب الامل، فكيف يستغرب أن يتخذ القلق وجه اليأس والحقد؟

ان سياسة تخدم مصالح أقلية من المحظوظين، لا يمكنها أن تدوم في عصر الديموقراطية والاشتراكية. ان حقيقتها لا تلبث أن تنكشف من خلال سياسة التعليم مثلا، التي كانت هي الشرارة لانفجار مارس ٦٥. فالديموقراطية لا يمكن أن تكون يافطة، أو واجهة تعرض للسيّاح، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة، وهي تستلزم نظاما للمجتمع يقوم على تغيير جذرى لأسس بنائه، لا مجرد تعديل دستورى يفرض من أعلى، وفي غيبة عن الممثلين الحقيقيين للشعب.

الشهيد المهدى بنبركة

كلمة العدد

ضاعفت دولة البورجوازية الاقطاعية خلال الاشهر الاخيرة وتائر الحرب الطبقية التي تشنها ضد أوسع الجماهير الشعبية المغربية، تلك الحرب التي اتخذت ثلاث مظاهر بارزة:

ـ تحميل الجماهير الكادحة نتائج افلاس سياستها الاقتصادية، وذلك بالزيادة الفاحشة في أثمان المواد الغذائية الاساسية، مما يؤدى الى تجويع أعداد متزايدة من الفئات الشعبية.

ـ حملات قمعية وارهابية ضد المناضلين والقوى التقدمية، تظهر بكل وضوح ما يبتغيه النظام مما أسماه بمسلسل التحرير والديموقراطية.

ـ ارتماء متزايد في أحضان الامبريالية، خصوصا الامريكية، لتحضير تآمر جديد ضد الوحدة الترابية الوطنية وتركيز دور العمالة فيما يخص القضية العربية والفلسطينية خصوصا.

فقد جاء قرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية الضرورية لعيش أوسع الجماهير الفقيرة بموازاة حذف صندوق الموازنة، برهانا آخر على العجز الذى أصاب الدولة أمام تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذى أكدته كل التقارير الوطنية والدولية. لقد اختار النظام حرمان الجماهير الكادحة من قوتها اليومي بدل المس بامتيازات الفئات البورجوازية وكبار الملاكين والمضاربين الذين انقضوا على فرصة الجفاف لتكديس أرباحهم عن طريق مضاعفة الاستغلال وتشريد العمال والفلاحين.

ان هذا القرار الجائر، يوضح مدى تبعية الحكم في بلادنا للدوائر الامبريالية والرأسمالية العالمية التي أمرته باتخاذ مثل هذا القرار. ولنتذكر أن نفس الاجراءات

فرضت على الشعب المصرى في ظل سياسة الانفتاح، وأدت الى نفس العواقب.

وتأتي هذه القرارات موازية لحملة قمع منهجية استهدفت المناضلين التقدميين والنقابيين.. وفي نفس الوقت يتضح بأن النظام يتجه بخطى سريعة نحو "حل" مشكلة الصحراء المغربية في اطار تغيير محور باريس ـ مدريد ـ الرباط، بمحور جديد يرتكز أساسا على ادارة ريغن الامريكية، ويجمع بين الرباط ـ القاهرة ـ الخرطوم ـ الرياض، بغية اخضاع الوطن العربي للسيطرة الامبريالية الامريكية.

ومنذ الاعلان عن قرار الزيادة في أثمان المواد الغذائية، ظهرت ردود فعل جماهيرية في العديد من المناطق، منها على الخصوص وجدة وبركان والدار البيضاء... حيث خرجت الجماهير في مظاهرات احتجاج شعبية. كما عبرت كل المنظمات النقابية والديموقراطية عن احتجاجها واستنكارها لقرار التجويع والاستنزاف، مطالبة بالغاء الزيادة ورفع الاجور. ونادت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم ١٧ يونيو باضراب عام انذارى ليوم السبت ٢٠ يونيو.

وأمام هذا الضغط الجماهيرى اضطر النظام للتراجع اسميا عن خمسين في المائة من الزيادة، لكن الاثمان في الاسواق بقيت كما هي، وهو استفزاز واضح أكدته الاحداث فيما بعد، حيث ركز النظام جهازه القمعي ومراقبته البوليسية بشدة خاصة في الدار البيضاء. والجدير بالذكر أن حملة القمع التي دخل فيها النظام قد بدأت بصورة واضحة منذ اعلان الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عن الاضراب العام في ١٧ يونيو، وقد تمت هذه الحملة القمعية حسب خطة مسبقة، حيث تم اعتقال أغلب المسؤولين النقابيين المحليين في اليوم الذى سبق الاضراب. وقد كان الهدف من حملة الاعتقالات تلك، هو اجهاض الاضراب وعزل مدينة الدار البيضاء عن باقي المدن.

وفي صبيحة يوم الاضراب، تجندت كل أدوات النظام لافشال الاضراب بالوسائل الدنيئة من ارغام التجار على فتح دكاكينهم وملاحقتهم في بيوتهم، وارغام العمال المضربين على العدول عن الاضراب، مما أدى الى اشتباكات عنيفة بين الجماهير ورجال الشرطة وأعوانهم التي سرعان ما تحولت الى مظاهرات صاخبة في أهم المدن، وبشكل خاص في الدار البيضاء.

وأمام هذا التحرك الشعبي العارم، لم يكن للنظام من رد سوى التقتيل الجماعي الذى استهدف الشباب والاطفال بشكل خاص، والعنف الاعمى الذى تسلط على المواطنين بدون تمييز، وبالشكل الذى يذكر بأحلك العهود المخزنية، وأسوأ الطرق الاستعمارية عداءا للشعب وتنكيلا بأبنائه. وهكذا سقط مئات الضحايا وآلاف الجرحى. وهكذا شردت العائلات وعمها الحزن، وحرمت حتى من حقها المقدس في دفن شهدائها...

ولم يكتف الحكم بالاساليب الوحشية المباشرة هذه، بل استغلها فرصة لشن حملة قمعية شاملة ضد المناضلين السياسيين والنقابيين، وجند جهازه القضائي المسخر

لانزال الاحكام القاسية بهم ، تحت تهم واهية فاضحة. وهكذا عمت المحاكمات كل أرجاء البلاد ، ودبرت المؤامرة الكبرى ضد أبناء شعبنا وطلائعه الواعية التقدمية والوطنية الحقة.. هذا في نفس الوقت الذى يتجارى فيه النظام للاقبال على مساومة جديدة حول وحدتنا الترابية...

واذ يحتمي النظام وراء القضية الوطنية، متحدثا عن "مؤامرة خارجية وتواطؤ داخلـي" ، فانه لا يخرج عن سلوكه الثابت في التعامل مع القضية الوطنية حيث لا يرى فيها الا وسيلة لفرض هيمنته وتحقيق مصالحه الطبقية واسكات صوت الجماهير المتعالي بالرفض والادانـة. انه اذ يلجأ اليوم الى أسلوبه المعتاد بالحديث عن "مؤامرة خارجية" ، وعمل "المشاغبين" محاولا تحويل الانظار عن الاسباب الموضوعية الاقتصادية والسياسية، فانه لم ولن يقنع أحدا. انه اذا كان هناك تآمر خارجي ، فهو من عمل أولئك الذين أوقعوا البلاد تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسية والامبريالية وخضعوا لاوامر الرأسمال الاجنبي بتحميل الكادحين ثمـن فشل الاختيارات التبعية وابقائهم فريسة الفقر والجهل.

ان الجماهير الشعبية بانتفاضتها الاخيرة قد أعلنت من جديد ، وبحروف من الدم ، فشل الاختيارات اللاشعبية التي فرضها الحكم منذ الاستقلال الشكلي للبلاد. انها استعادت بعد ستة عشر سنة من انتفاضة مارس ٦٥، نهوضها الوطني ، وفسخت نهائيا ، بنضالها وتضحياتها وشهدائها ، الاجماع الوطني المزعوم الذى ما يزال النظام يحاول لم شتاتـــه.

وقرار الزيادة في ثمـن قوت الجماهير لم يكن في الحقيقة سوى العامل المباشر لتفجير الغضب الجماهيرى. أما الاسباب العميقة فتكمن في نهج التفقير والاستنزاف بمختلف الطرق الذى مارسته وتمارسه الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، والذى اشتدت وتائره هذه السنة باستغلال أزمة الجفاف وتشريد الفلاحين وتسريح العمال والتخطيط ضد مستقبل الشبيبة بالنتائج المأساوية للباكالوريا وفرض اصلاح التعليم "الطبقي...

ان البيان الرسمي لحصيلة أحداث ٢٠ و٢١ يونيو ، يظهر بجلاء أن الجماهير الشعبية قـد ركزت سخطها ضد رموز استغلالها وبؤسها ، وهي ادارات الضرائب والابناك وكبار التجار المضاربين ... الخ.

لقد كشف النظام المغربي من جديد وفي واضحة النهار عن طبيعته ، وأعطى الدليل على أن "المسلسل الديموقراطي" ليس في الواقع الا واجهة شكلية يقوم وراءها حكم مطلق غارق في المخزنية. انه لم يتمكن من الاستمرار في التقنع بالديموقراطية المزيفة والانفتاح الشكلي ، فكشف عن واقعه الحقيقي المتسم بالارهاب والاستبداد ، غير متردد في التقتيل الجماعي لانقاذ امتيازات الحاكمين وتثبيت نظامهم الاستغلالي.. وتبث بالملموس أن لا تحرير ولا ديموقراطية في نظام القهر والخضوع للاجنبـــي.

بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو ومضامينها

لقد كان الوضع الاجتماعي في المغرب، قبل الاعلان عن قرار الزيادة في الاسعار، متفجرا للغاية تحت ضغط عوامل متظافرة، الموضوعي منها (الهجرة القروية، البطالة، مأساة التعليم، غلاء المعيشة...)، والذاتي (تصاعد الوعي بالفوارق الطبقية وتراكم المطالب والنضالات النقابية والاجتماعية). وقد كان النظام الحاكم يعتقد أن بامكانه، ولو في هذه الظروف المريرة والقاسية التي يجتازها الوضع الداخلي ـ وتحت غطاء التعبئة ومواجهة الخصوم ـ أن يمرر أي قرار أو اجراء، ولو كان ذلك القرار يهدف الى حرمان المواطنين من قوتهم اليومي.. فأعلن بدون خجل ليلة ٢٨ ماي، وبجرأة متناهية عن زيادات نزلت كالصاعقة، لم يسبق لها مثيل في أسعار المواد الغذائية الضرورية، خاصة في ظروف مثل هذه التي تعيشها الجماهير الواسعة، ظروف الجفاف والكساد الاقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض المستوى المعاشي وارتفاع معدلات القهر والاستغلال. لكن تخمينات وحسابات السلطة الحاكمة، وتوقعاتها من قرارها الجائر قوبلت برد فعل معاكس، فاستقبل القرار باستياء وبرفض جماهيري عام، اضطر معه النظام أن يتراجع ولو جزئيا، ويعلن بعد أسبوع عن تخفيض تلك الزيادات بنسبة خمسين في المائة، غير أن ذلك التراجع الجزئي لم ينجح في اخماد الهيجان والتدمر الشعبيين. فالحقيقة أن قرار ٢٨ ماي، كان مناسبة أخرى للجماهير الشعبية اكتشفت من خلالها مجموعة

من الحقائق والمعطيات التي تأكدت لديها بالممارسة الملموسة عن طبيعة سياسة النظام الحاكم بالمغرب، والفئات المتحالفة معه. ويمكن استخلاص حقيقتين أساسيتين:

أولا: التناقضات التي ظهرت جلية على مستوى الجهاز الحاكم (القصر ـ الحكومة ـ البرلمان).

ثانيا: حتمية تصاعد النضال الجماهيري على كل المستويات.

فبالنسبة للحقيقة الاولى، يمكن القول بأن قرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية قد أوضح من جديد، من خلال التطاحنات والتناقضات داخل الجهاز الحاكم، الطبيعة المطلقة للسلطة وارتباطها المباشر بدوائر التقرير الاجنبية، حيث أن البنك الدولي هو الذي أملى القرار وطبقته الحكومة في تجاوز تام لكل الادارات والمؤسسات التي يتبين مرة أخرى أنها ليست الا مجرد تحف تزين الديكور "الديموقراطي" المعروض.

ان المتتبع للاحداث المغربية وتطوراتها، سيعلم بلا شك أن قرار ٢٨ ماى، ليس هو العامل الوحيد الذى أطلق شرار الانتفاضة الشعبية، وان كان هو الفتيل الذى أيقظ الانفجار.. ولكن هناك عوامل أخرى ترتبط بالازمة الخانقة التي أوصلت الوضع العام الى درجة من التعفن والتدهور والانهيار لا ينفرد بها قطاع دون آخر، بل تغطي كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتعليمية والشغل، الخ...

فبالنسبة للوضعية الاقتصادية، يمكن القول أنها بلغت أقصى مرحلة الخطر. فبالاضافة الى الكساد الاقتصادى، واقفال العديد من المصانع، وانخفاض الحركة التجارية بسبب انعدام القدرة الشرائية الوطنية، واتساع الفوارق الطبقية، هناك التضخم المالي الرهيب الذى فاق نسبة ١٨ في المائة، وأدى الى انخفاض كبير في قيمة العملة المغربية بالنسبة للعملات الاجنبية.

وبالنسبة للديون الخارجية، فانها بلغت أرقاما مذهلة حتى أصبح المغرب تحت رحمة الدول الاجنبية تذكرنا بعهد السلطان عبد العزيز حين رهن البلاد للخارج. وقد بلغت قيمة القروض من نهاية فبراير الى نهاية أبريل ١٩٨١ فقط، ١ر٣٢٧ مليار دولار، كان مصدرها أساسا من البنك الدولي، أما مجموع الديون الخارجية، فانها تجاوزت أربعين مليار درهم، أى ما يقارب نصف المنتوج الداخلي الخام.

ان "مساعدة خارجية" بهذا الحجم لا تتم دون مقابل، فمن المعروف أن القروض التي خصصها صندوق النقد الدولي للحكومة المغربية كانت مرفقة بشروط لم يعد يكتنفها الغموض، بما أنها طبقت في بلدان أخرى كمصر وزايير. وهذه الشروط هي: "حقيقة" الاسعار، بحذف صندوق الموازنة، تخفيض

الاستهلاك، تخفيض المصاريف الاجتماعية، تحرير المبادلات التجارية، تخفيض قيمة العملة...

وباختصار، فان ما يميز السياسة الاقتصادية للدولة اليوم ـ ان كانت هناك سياسة حقا ـ هو المزيد من الارتماء في أحضان الرأسمال الاجنبي، وعدم قدرة النظام على التحكم في الاوضاع الاقتصادية لا من حيث الاستثمار ولا من حيث التسيير.

وفي ميدان التشغيل، هناك تزايد مستمر في عدد العاطلين، الذى أصبح يناهز مليونين ونصف مليون عاطل، عدد منهم من حاملي الاجازة الجامعية أو شهادة الباكالوريا، الذين لم يجدوا مقاعد في الكليات، والتلاميذ الذين طردوا من المدارس وحرموا من متابعة دراستهم. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العاطلين هذه السنة، لتصل الى ثلاثة ملايين بسبب تراكم الازمة، والجفاف والهجرة الى المدن، والطرد الجماعي من المدارس وتسريح العمال. وضحايا هذه البطالة أغلبهم من الشباب، حيث أن نصف الشباب المتراوح عمرهم ما بين ٢٠ و٢٤ سنة، يوجدون في بطالة تامة، دون الحديث عن البطالة المقنعة البالغة الانتشار. لقد ولت سنوات الهجرة الى الخارج، وتوقف الاستثمار بينما عدد السكان في تزايد مستمر، بحيث أن ٣٠ في المائة من العاملين يعيلون ١٧ في المائة من السكان، وفي الدار البيضاء، هناك ست مائة ألف شخص فقط يشتغلون ويعيلون ثلاثة ملايين نسمة.

أما عن الاجور، فان ٧٠ في المائة من العاملين يتقاضون أقل من ٦٥٠ درهما شهريا، وفي غالب الاحيان نجدهم يعيلون أسرا تتكون من خمسة الى سبعة أفراد. ومن ضمن خمسمائة وعشرة ألف عامل في القطاع الصناعي، يتقاضى الثلث منهم أقل من ٥٠٠ درهم شهريا، بحيث يتوجب على أجير يتقاضى خمسمائة درهم، ما يعادل ثماني سنوات من التوفير لشراء جلباب، وثمانين سنة لشراء دراجة نارية، وقرنا ونصف لشراء جهاز تلفزيون. فمصاريف الاستهلاك الغذائي تمتص لوحدها أزيد من ٦٠ في المائة من مدخولة الشهرى. وهذا ما يبين أن قرار الزيادة في الاسعار، هو في الحقيقة قرار تفقير واستنزاف، يضاف الى وسائل التفقير الاخرى، كالضرائب والمضاربات العقارية وغيرها.

أما المداخيل الزراعية ـ التي لم تتغير من ١٩٧١ الى ١٩٧٨ ـ فانها عرفت تدهورا مريعا نتيجة جفاف هذه السنة الذى عمق فقر وبؤس أوسع الجماهير الفلاحية، والذى استفاد منه كبار الملاكين، حيث استغلوا ظروف الازمة لتوسيع أراضيهم ومضاعفة استغلال صغار الفلاحين الذين نزح عدد هائل منهم نحو المدن بعدما فقدوا ما تبقى لهم من ماشية. وقد

سجلت هجرة سكان البادية الى المدن هذه السنة رقما قياسيا ، ويبدو أن النظام يعتبر هذه الهجرة تهديدا "لأمن" المدن ، وهو اليوم يتحدث عن "سنة البادية" في حين أن تمركز الملكية الزراعية يتزايد يوما عن يوم ، بل ان "مناظرة مراكش" نفسها كانت بمثابة ادانة للملكية الصغيرة وتشريعا لهجرة الفلاحين بدل تثبيتهم في البوادى كما يراد من "سنة البادية".

أما فيما يخص السكن ، فحدث ولا حرج ، فهو واقع يعكس بكل وضوح ما تعاني منه بلادنا من مضاربات عقارية لا حدود لها ، حققت لكمشة من المستغلين والسماسرة أرباحا خيالية تعد بالملايير على حساب الجماهير. وقد أصبحت مشكلة السكن تشكل عقدة نفسية عند المواطنين ، بل ان التصميم الجديد ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، قد وضع قانونا جديدا للاستثمارات العقارية يعفي أصحاب البناء من الضريبة الحضرية والضريبة على الارباح المهنية ، ومن حقوق التسجيل ، الخ... ويمنح بذلك أكبر الفرص لاستغلال المكترين ويعد تراجعا حتى عن الاجراءات التمويهية المتخذة في شهر يونيو ١٩٨٠. ورغم مرور ٢٥ سنة على الاستقلال الشكلي للمغرب ، فان مدن القصدير ما زالت منتشرة في كل المدن المغربية ، والنظام عاجز عن القضاء عليها ، بل ما تزال في توسع مستمر ، ويكفي أن نذكر أن ربع سكان الدار البيضاء يعيشون في مدن القصدير ، حيث كانت انتفاضة ٢٠ يونيو أكثر عنفا واتساعا.

وفي مجال الخدمات الصحية ، فان الوضعية فيها قد وصلت الى مرتبة أدنى حتى من المستويات المعروفة في أكثر الدول فقرا من بين دول العالم الثالث ، فهناك نقص مذهل في عدد المستشفيات والتجهيزات الصحية وخاصة في البوادى حيث يوجد في عديد من المناطق طبيب واحد لمائة ألف شخص. وقد انخفضت مصاريف الصحة العمومية تدريجيا منذ سنة ١٩٦٥ ، حيث لم تعد تمثل سوى ٤ر٥ من مصاريف التسيير لميزانية ١٩٨١.

أما فيما يتعلق بحالة التعليم ، فهناك ما يزيد عن مليونين من الاطفال في سن التمدرس لا يجدون مقاعد للدراسة. وبالارقام ، فان حوالي ٣٦ في المائة من التلاميذ يطردون سنويا من التعليم ، وسوف تصل هذه النسبة الى ٥٠ في المائة لسببين رئيسيين : الانعدام الكلي للبنايات المدرسية والتجهيزات وانخفاض نسبة الناجحين في كل المستويات الدراسية من الابتدائي الى الجامعي ، فقد كانت نسبة الناجحين في الباكالوريا هذه السنة ١٤ في المائة فقط ، أما الباقي فسيلتحق بمدرسة "المشاغبين" بالشارع.

وستعرف هذه السنة كارثة أخرى في ميدان التعليم ، نتيجة القرار الذى أعلن عنه رئيس النظام الحاكم ، والقاضي بالغاء المنحة الدارسية على الطلبة ، وهذا القرار وارد أيضا في توجيهات البنك الدولي في اطار

تقليص المصاريف الاجتماعية. اننا في هذا الميدان أيضا ، نتجه نحو "حقيقة التعليم".

واذا كانت كل هذه القطاعات قد وصلت هذا المستوى من الانحطاط والتدهور ، فان قطاع الادارة العمومية قد تأثر أكثر ، وأصبح قطاعا مشلولا منحلا ، وميدانا للنهب والتبذير والسرقات والفضائح ، وتفشي الرشوة في أعلى المستويات ، وطغيان الارتجال والفوضى ، وتجميد الاطر الصالحة أو تهميشها.

ان انعكاس هذه الاوضاع جميعها على الجماهير الشعبية في حياتها اليومية ، هو الذى مهد لانفجار الغضب الشعبي أيام ٢٠ ، ٢١ و٢٢ يونيو. لقد كانت هذه الايام صيحة شعب طال ظلمه من نظام مخزني متعفن. وقد تبين بعدها أن النظام الحاكم معزول شعبيا ، وأن حملات القمع والارهاب هي علامات عجز السلطة الحاكمة ، لا علامة قوتها. ان النظام يعيش في في مأزق اقتصادى طويل الامد ، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية. ان أسباب الانفجار ما زالت قائمة ، ويمكن القول بأن الانتفاضة الشعبية لشهر يونيو ١٩٨١ ، قد حققت عنصرين أساسيين في الساحة السياسية المغربية :

أولا ، أنها فسخت نهائيا ما يسمى بالاجماع الوطني المطعون فيه ، كما أكدت قطعا افلاس المسلسل الديموقراطي المزعوم ، وحلول اجماع شعبي فعلي ضد النظام وحلفائه.

ثانيا ، انها منحت للنضال الجماهيرى الواسع ، خبرة ونفسا جديدا ، وآفاقا للتحرك والمواجهة الفعلية ضد النظام القائم.

*

الديماغوجية.. والوقائع الثابتة

قبل التطرق الى مواقف النظام، قولا وممارسة، ازاء الاحداث نفسها، سيكون من الافيد اعطاء فكرة ولو موجزة عن الوضع الذى استبق الاحداث في خطوطه العريضة:

تميز هذا الوضع أساسا باحتدام الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بشكل مهول: ارتفاع صاروخي في الاسعار، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، أزمة سكن حادة زاد من حدتها القرار "العبقرى" بتخفيض ثلث الكراء لمحدودى الدخل والذى لم يستفد منه الا السماسرة، أزمة حادة في قطاع التعليم ونتائج مأساوية في الامتحانات وبخاصة الباكالوريا، فضلا على جو الاستياء والسخط الذى خلقه مشروع الاصلاح الحكومي، افتقاد عدد من المواد الغذائية الاساسية في الاسواق.. وبموازاة سياسة القمع والتفقير هاته، شهدت عدة مناطق تصاعدا في القمع والارهاب السياسيين من جانب النظام: اعتقالات في جل المدن، محاكمات صورية هنا وهناك، جلد المواطنين في الاسواق بعقلية القرون الوسطى، تضييق الخناق على المناضلين الديموقراطيين نقابيين كانوا أم سياسيين.

ان الهدف من هذا القمع المنهجي المتعدد الجبهات، كان هو تطويق النضالات الجماهيرية الاحتجاجية واجهاضها سواء منها الاضرابات المنظمة أو النضالات العفوية التي كانت تقوم في البوادى خاصة، احتجاجا على تهديد الامن الغذائي للجماهير الشعبية.

في هذا السياق طلع النظام بقرارات مثيرة واستفزازية من الناحية السياسية:

١) تثبيت تمديد صلاحية البرلمان الحالي لسنتين أخريتين، حاسما بذلك اللغط الذى كان قائما حول هذه المسألة، ومشيرا في ذات الوقت الى أن مجال "الصراع الديموقراطي" لن يفتح الا بعد سنتين بمناسبة الحملة الانتخابية الجديدة التي جعلها النظام الامكانية الوحيدة للصراع الحزبي والمذهبي، وما على الجماهير والاحزاب الا انتظار رفع التجميد عن الصراع الطبقي.

٢) وجه النظام في شخص الملك، تهديدا مباشرا وصريحا لكل من ينوى سحب مندوبيه من البرلمان الحالي، بل وأن الاتحاد الاشتراكي، المقصود بهذه العملية، سيضع نفسه خارج الشرعية ان هو طبق القرار الذى اتخذته هيئة حزبية لها كامل الصلاحيات في تقرير سياسة الحزب ألا وهي اللجنة المركزية. وبهذا "التحدى" ذكر النظام بمفهومه المخزني الاقطاعي للديموقراطية، كما ذكر بالمناسبة بقواعد لعبة الانفتاح كما فهمها وحددها هو لا كما يحلو للبعض الاجتهاد في تفسيرها لامتصاص سخط القواعد المناضلة.

٣) قرار الملك بالتوجه شخصيا الى مؤتمر نيروبي الذى سيتعرض لقضية الصحراء المغربية. وعلى الرغم من أن مشروع الاستفتاء لم يكن معروفا آنذاك، فان هذا القرار لم يكن عاديا لعدة أسباب تتلخص في حقيقة واحدة وهي أن الجو الافريقي عامة كان لصالح الاطروحة الجزائرية، وكان المفروض بعد نجاح اليسار الفرنسي تدعيم الاطروحة الانفصالية لا العكس. وفي هذا الاطار جاء تحسين العلاقات المفاجئ مع ليبيا، في نفس الوقت الذى عرفت فيه الجزائر تطورات داخلية هامة ترتكز أساسا في ابعاد أهم أقطاب السياسة البومدينية.

٤) صدور القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار بشكل مفاجئ حتى لبعض الاوساط الحكومية التي ظهر عليها الارتباك واختلطت عليها الامور. انه قرار لا يمكن تفسيره لا من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ولا من حيث انعكاساته السياسية المحتومة الا بالاستفزاز.

ان محاولة تفسير الاحداث بسوء تقدير النظام لعمق أزمته الاقتصادية الاجتماعية، محاولة فاشلة مسبقا باعتبار أن النظام لم يتناول الاجراءات المذكورة آنفا بشكل معزول وآني، بل في اطار موقف متكامل يستهدف أساسا:

أ) تكريس الامر الواقع بالمعنى السياسي للكلمة، من خلال تمديد عمر البرلمان وتلجيم الجميع داخل هذه "الهيئة الموقرة". أى استمرارية اللعبة الديموقراطية على الرغم من أنف الازمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي تفرض موضوعيا المزيد من الفرز والحسم ازاء النظام. أى بعبارة أخرى تحوير النقاش من نقاش حول فعالية ومردودية المسلسل الديموقراطي المزعوم الى نقاش حول كيفية استمراره.

ب) تصفية الحساب مع القواعد المناضلة والمتجذرة السياسية منها والنقابية، وهذه العملية بدأت بشكل مكثف منذ بداية السنة، لتصل أوجها مع الاحداث. وهذا يعني سياسيا فك ارتباط القيادات الاصلاحية والانتهازية مع واقع حزبي نضالي فرضته تضحيات القواعد ومجهوداتها الجسام من أجل بلورة الاداة التنظيمية والخط السياسي النضالي ورفع الاحراج عنها ـ أى عن القيادات ـ من خلال فرض حضورها "الاجبارى" في الاجماع الخياني ووضع المناضلين والاطر القاعدية في السجون أو تحت المتابعة البوليسية اليومية.

ج) تمرير المساومة الجديدة حول القضية الوطنية وجعلها كأرضية لاحياء مغرب الانظمة، وذلك بالانتقال بالقضية الى مسلسل جديد من النقاشات القانونية والديبلوماسيـــة..

كان هذا موقف النظام قبل الاحداث. فلنرى الان كيف مارس النظام موقفه هذا قبل وخلال الاحداث.

لقد خلف القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار سخطا جماهيريا حقيقيا ملموسا عبر عن نفسه في عدة أشكال، وكان واضحا أن الجماهير لا يمكن أن تقف مكتوفة الايدى ازاء هذه الضربة القاسية التي تهدد أدنى مقومات عيشها ووجودها. في هذا الاطار جاء الموقف النضالي المسؤول الذى اتخذته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عندما طالبت بالتراجع الفورى عن الزيادة الجائرة والبدء في الحوار حول المطالب المعلقة واعلانها عن الاضراب الانذارى العام ليوم السبت ٢٠ يونيو، وأعطت للحكومة مهلة أسبوع لاخذ الموضوع بالجدية التي تفرض نفسها.

فماذا كان الرد الرسمي على هذا الموقف النضالي المشروع؟

أولا، حملة اعلامية واسعة تشويهية ورفض عملي كامل لمبدأ الحوار. أى اختيار تصعيد اللهجـة والدفع بالامـور نحو المواجهة، ويشكل خطاب الوزير الاول ليـوم ١٩ يونيو دلالة واضحة على هذا الاتجاه.

ثانيا، دفع القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل لتنظيم اضراب بالدار البيضاء يوم الخميس ١٨ يونيو، والسهر على انجاحه، في محاولة لاعطاء صورة "الاضراب المسؤول النموذجي"...

ثالثا: التحضير لضربة ٢٠ يونيو، وذلك بالبدء في الاعتقالات ابتداء من يوم الجمعة ١٩ يونيو (أزيد من ١٨٠ اعتقالا في الدار البيضاء وحدها).

وستتضح هذه النية المبيتة أكثر في يوم السبت نفسه من خلال الوقائع التاليـــة:

١) تحضير المستشفيات في الدار البيضاء قبل أن يقع ولا حادث عنف واحد.

٢) تحضير قوات القمع بشكل جيد وفي اطار من توزيع العمل بشكل متقـن، حيث قام البعض من عناصـر تابعة بافتعال العنف، وشوهـد عدد منهم بزيهم الرسمي يقومـون بهذا العمـــل.

٣) الضغط على عمال مضربيـن وبالخصوص سائقـي الحافلات العمومية للاشتغال بالقوة أو لاخـلاء حافلاتهم للشرطة لتسييرها.

٤) حجـز كل الصحف الوطنيـة قبل أن تقول ولا كلمة واحدة في الاحداث، وذلك لمنع طرح أى تفسير أو صورة مخالفة لتلك التي حضرها النظام اعلاميا.

٥) حجـز الصـور من الصحفييـن الاجانب الذين كانوا في عيـن الامكـان ابـان الاحـــداث.

٦) اعتقال العديد من المناضلين والاطر في مدن ومناطق لم تشهد حوادث عنـــف على الاطـــلاق.

وبعـد، هذه جملة وقائع تكفي لوحدها لتثبيت النيـة المبيتـة للنظام في قمع المناضلين وفرض الصورة التي يريدها هو للاحداث. غير أن الحادث البالغ الدلالـة هو الوحشية التي مورس بها هذا القمع، ففضلا عن اطلاق النار على المواطنين العزل، كان اعـدام ــ ولا تعبير آخر يصح غير الاعدام ــ أطفال أمام أعين آبائهـم.

ان النيـة المبيتـة للنظام في ضرب المناضلين الديموقراطيين النقابييـن والسياسييـن، تبدو مما تقدم واضحة كل الوضح. لكن هذا لا يمس في شيء، حقيقة الانتفاضة الشعبية التي فجرتها أسباب موضوعية تكمن في تردى الاوضاع العامة بالبلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (انظر مقال بواعث الاحداث في هذا العدد).

ان هذه الحقيقة تثبت من جانب ثـان أن النظام لم يستهدف في أية لحظـة احداث فراغ سياسـي، فهمّـه الدائم كان ولا يزال هو رفع الاحراج السياسي عمـن لا يزال بأمل في أكل الفتات على موائد المهادنة مع النظام. وقد تمت تأدية هذا الدور بتشفي واضح، كما تجلى في اجتماع وزير الداخلية بنواب مدينة الدار البيضـاء، وفي جلسة البرلمان يوم ٢ يوليـو، عندما أخـذ في الاستشهاد بفـلان.. وفـلان، وتذكيرهم بالتنبيهات والنصائح لضبط قواعدهم وارجاعهم لحظيرة الطاعة.

فاذا كانت هذه هي الممارسـة الواضحة للنظام، فكيف كان التفسير الاعلامـي الرسمـــي لهـــا؟

جاءت الاطروحة الاولى على لسان الوزير الاول يوم الاحد ٢١ يونيو ــ أى غداة الاضراب العام ــ مرتكزة على مسألتين اثنتين: المؤامرة الخارجية والتواطؤ الداخلي.

فحسب هذا الطرح الاول، جاء الاضراب كتآمر على القضية الوطنية مدفوع من الخارج. وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع الوزير الاول لا أن يوضح محتوى المؤامرة، ولا تحديد هوية محركيها من الخارج. فقد كان من الضرورى الحفاظ على هامش واسع من الغموض للتناور ــ ولربما في انتظار تعليمات أدق بكل بساطـة.

غير أن النظام سرعان ما غير هذا الطرح، بحيث تختفي المؤامرة الخارجية المزعومة، ويبقى فقط العنصر الداخلي في الموضوع، مع تركيز جديد على الطرح التالي: ان الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي دخلا مغامرة الاضراب وهما عاجزان عـن التحكم في الاحداث وضمان سيرها. (على عكس اضراب ١٨ يونيو...). ويبدو هذا واضحا في تصريح وزير الداخلية أمام البرلمان يوم الخميس ٢ يوليو، حيث قال على الخصوص: "وفي سياق الحوادث تشكلت مجموعات تلقائية مكونة من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية، وأخذت في القيام بأعمال العنف، وأسفر ذلك عن أعمال دنيئة ارتكبت في حق أشخاص مدنيين أبرياء، مست أرواحهم وممتلكاتهم، وتعرضت محتويات وتجهيزات بعض المرافق العمومية والخاصة الى السرقة والاتـلاف...".

ان هـذا المقطـع يستدعـي ثـلاث ملاحظـات :

أولا : تشكل مجموعات بشكل تلقائي. فلم تعد المسألة مؤامرة متكاملة منظمة تستهدف المس بالقضية الوطنية.

ثانيا : حول نوعية وهوية "أصحاب العنف". حددهم وزير الداخلية في مجموعات من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية، وذلك، كما هو واضح، لاعطاء طابع "الصعلكة" للاحداث.

ثالثا : المدنيين الابرياء.. الارواح والممتلكات.. المرافق العمومية.. وهنا يحاول وزير الداخلية خلق تناقض واضح في صفوف الكادحيـــن.

وهذه النغمـة الاخيرة، سيحاول الملك تكريسها أكثر في خطابه يوم ٨ يوليو، عندما قال : "لا تخيفنـي ولو خمسمائة ألف صعلوك...".

وبهذا تكتمل اللمسات الاخيرة على الطـرح الديماغوجي للنظام، ليصبح في النهاية على الشكـل التالـي :

لقد ارتكبت الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي خطأ المغامرة باضراب. وأكثر من ذلك كانوا عاجزين عن ضبطه والتحكم فيه، مما سمح "لمجموعات من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية" باستغلال الفرصة للقيام بالعنف والتعدى على ممتلكات وأرواح الابرياء، واتلاف جهودهم واقتصادهم لمدى سنوات لشراء سيارة أو غيرها.. ولسرقة واتلاف مرافق عموميـة..

ان هذا الطرح ينسجم تمام الانساج مع الموقف المتكامل الذى بناه النظام عشيـة الاحداث، حيث أنه :

ـ يسمح باستمرارية اللعبة السياسية من حيث أنه يعفي القيادة الاصلاحية من أية متابعات، رغم غمزات بعض المسؤولين الحكوميين، بل ويمر بهم مباشرة لمناقشة المخطط الخماسي. في حين أنه في دولة تحترم نفسها كان المنطق، رغم شكلية البرلمان، يفترض على الاقل تقييما للسياسة الاقتصادية السابقة ونوعا من النقد الذاتي (وليس التلويح بـ"سنة البادية" والتخطيط والتفكير.. التي لا تشكل الا استمرارية لوقفة التأمل السيئة الذكر).

ـ يسمـح ـ وقد سمـح ـ بضرب القواعد المناضلة من خلال المحاكمات الصورية التي تلت الاحداث. وقد أظهرت الاستنطاقات البوليسية، باعتراف وشهادة المراقبين الاجانب، حقيقة التهمة الموجهة للمناضلين والتي لا صلة لها بالاحداث.

ـ يرفع الاحراج عن الجميع، باعتبار أن الاحداث مجرد عثرة في الطريق تسبب فيها عدد من "الصعاليك" ولا شيء يمنع من استمرار الحوار في اطار البرلمان وغير البرلمان، رغم الجرائد الموقوفة، والمقرات المسدودة، والمناضلين المعتقلين. فبالعكس، توفر هذه المسألة للنظام حرية التحرك في موضوع الصحراء ريثما تمر الزوبعـــة..

نقطة استفهام

* هذا مقتطـف من مقابلـة للاستـاذ عبد الرحيـم بوعبيـد، الكاتب الاول للاتحـاد الاشتراكـي، مع مجلـة "جـون أفريـك" (العدد ١٠٧٠ ـ ٨ يوليو ١٩٨١) :

س : يقـال أن الملـك طلـب منكـم شخصيـا مرافقتـه الـى مؤتمـر القمـة الافريقـي...

ج : نعـم، لكننـي رفضت ذلـك، لانني لـم أخبـر لا بتطـورات قضيـة الصحـراء، ولا بمشاريـع الحكـم. ومجلـس الامـن الوطنـي الـذى كـان عليـه معالجـة هـذه الامـور، والـذى يساهـم فيـه الاتحـاد الاشتراكـي، لـم يتـم استدعـاؤه منـذ شهـور. أمـا مخطـط السـلام الـذى أعـده الملـك، فانني أجهـل عنـه كـل شـيء"...

* وهـذا مقتطـف مـن مقابلـة للاستـاذ عبد الواحـد الراضـي، رئيس الفريـق البرلمانـي للاتحـاد الاشتراكـي، مع مجلة "لوكانتينـون" الفرنسيـة، بتاريـخ ٣٠ يوليـو ١٩٨١ :

"ان الذهـاب الي نيروبـي قررنـاه قبل أحـداث الدار البيضـاء، شأننـا شـأن باقـي الاحـزاب السياسيـة. والامـر يتعلـق بالنسبـة الينـا باعطـاء الدليـل للـرأى العـام الافريقـي والدولـي، علـى أننـا موحديـن حول قضيـة الصحـراء، وسنبقـى موحديـن حتى النهايـة"...

بيننا وبين النظام : آلاف الجثث ..

على اثر اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة، استجوب أحد الصحفيين الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد، باعتباره مسؤول عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك، حول ما اذا كان سيقبل من جديد التفاوض مع النظام، فأجاب بالنفي، وأضاف قائلا: "بيننا وبين النظام جثة المهدى" ...

واذا كان اغتيال رفيقنا وقائدنا الراحل قد شكل نموذجا عن أساليب القتل والارهاب التي يمارسها الحكم ضد شعبنا، فان انتفاضة يونيو ١٩٨١، تفرض أن: "بيننا وبين النظام آلاف الجثث" أضيفت الى الالاف السابقة.. ومن ثمة، فان كل من حاول تخطيها للعبور من جديد نحو التفاوض والمساومة، ليمد يده مرة أخرى ليد ملطخة بدماء الابرياء، فانما يصطف نهائيا بجنب أعداء الشعب المغربي..

شهادات حية
من واقع
انتفاضة
٢٠ يونيو

"حماية أطفال المغرب مسؤولية الانسانية جمعاء"

تقرير
الاستاذ مينيار عن زيارته للمغرب

بتكليف من الرابطة العالمية لحقوق الانسان والحركة العالمية للحقوقيين الكاثوليك، قام الاستاذ جان بيار مينيار، المحامي لدى محكمة الاستئناف بباريس، بزيارة للمغرب ما بين فاتح و٥ يوليو لتقصي الحقائق حول أحداث ٢٠ يونيو.

وبعد عودته، عقد ندوة صحفية يوم ١٩٨١/٧/٩، حضرها ممثلون عن الصحافة والمنظمات الديموقراطية، نذكر من بينهم: الجرائد اليومية "لوموند"، "لوماتان دو باري"، "ليبيراسيون"، "السفير" اللبنانية، ومجلة "الاكسبريس"، ومجلة "تيموانياج كريتيان"، واذاعة فرنسا العالمية والافريقية، ووكالة الانباء الفرنسية، وعصبة حقوق الانسان الفرنسية، ولجنة مناهضة القمع في المغرب، واللجنة الدولية لمناهضة القمع، ومنظمة العفو الدولية...

وفيما يلي النص الكامل للتقرير الذى تقدم به الاستاذ مينيار:

"ذهبت الى الدار البيضاء والرباط من فاتح الى ٥ يوليو ١٩٨١، منتدبا من طرف الفدرالية العالمية لحقوق الانسان والحركة العالمية للحقوقيين الكاثوليك، وذلك بغرض:

١) اعطاء حصيلة حول الحريات العامة والفردية في المغرب، على اثر أحداث الدار البيضاء، التي وقعت من ٢٠ الى ٢٢ يونيو ١٩٨١.

٢)اعطاء معلومات حول التوابع القضائية لهذه الاحداث.

٣) محاولة القيام بتعداد لضحايا القمع.

لقد توفرت لي، بمناسبة زيارتي للمغرب، امكانية الحديث الى الاشخاص الذين تحتم علي مهمتي اللقاء بهم.

لم تكن عرقلة السلطات الادارية والقضائية للملكة المغربية مباشرة أثناء القيام بمهمتي. غير أنني لم أتمكن من لقاء الاستاذ محمد كرم، المحامي بالدار البيضاء والذى كان رهن الاعتقال أثناء اقامتي بالمغرب، في مراكز الشرطة، في حين أنه كان علي ابلاغه رسالة شفوية وودية من نقيب المحامين بباريس.

كما لم أتمكن من مقابلة عامل الدار البيضاء، رغم أني قدمت طلبا بموعد للقائه.

في حين تمكنت من مقابلة السيد الفاسي الفهرى، الكاتب العام لوزارة العدل، وكذلك السيد الوكيل العام للدار البيضاء.

كما تمكنت من لقاء عدد من الاشخاص من نقابة المحامين بالرباط والدار البيضاء، وخاصة السادة نقيبي هاتين المدينتين، وبرلمانيين، ونقابيين، وأطباء، وجراحين، وممرضين، وعائلات مواطنين جرحى، وكذا جرحى أنفسهم، وشهودا آخرين من الواضح أنني أكتم هويتهم في هذا التقرير.

حالة الحريات العامة والخاصة في المملكة المغربية، كما لاحظتها في الفترة ما بين فاتح وخمسة يوليو ١٩٨١

من اللائق التذكير في مقدمة هذا التحليل، أن الاحداث التي وقعت في المغرب، جاءت على اثر الاضراب العام المنظم من طرف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم ٢٠ يونيو.

ان هذا الاضراب، الذى دعت له المنظمة النقابية احتجاجا على زيادة مهولة في الاسعار، مسّت مباشرة الاساس الغذائي الادنى للسكان، قد لقي نجاحا لا جدال فيه.

كما أنه من المناسب توضيح أن اعتقالات واسعة قد تمت في صفوف النقابيين، عشية يوم ٢٠ يونيو، أثناء توزيع المناشير الذى كان يتم في الازقة وبالقرب من المؤسسات.

ولقد تمت هذه الاعتقالات رغم انعدام أية قاعدة شرعية لها، في حين أن الاضراب مشروع في المغرب، وأن ترتيبات تنظيم اضراب ٢٠ يونيو، لم تكن في الظاهر تشكل أى اخلال خاص بالامن العام.

كانت الاستجابة بشكل مكثف لنداء الاضراب يوم ٢٠ يونيو، في سائر المدن المغربية الرئيسية، وخاصة في مدينة الدار البيضاء.

أ) حول مجرى الاضراب ومصدر الاحداث:

بدأ الاضراب بعدد من الاحداث تدل على المناخ العام الذى أرادت السلطات العمومية المغربية خلقه بهذه المناسبة.

ويظهر على الخصوص أن أغلبية سائقي الحافلات كانت مصممة بحزم على ألا تقوم بعملها في هذا اليوم. وحسب أقوال عدد منهم، التقوا في شبه تجمع عام عندما هاجمتهم الشرطة، وقد اضطر البعض منهم حتى الى تلقي العلاج بالمستشفى. وبعد ذلك تمت سياقة الحافلات في معظمها من طرف مستخدمين محجزين لا ينتمون الى المصالح العادية للسياقة. وقد تمت قيادة الحافلات على العموم، تحت حماية الشرطة.

وهنا أيضا تتطابق العديد من الشهادات التي تشير الى أن الحافلات بدأت تعبر أزقة الدار البيضاء في الصباح الباكر ليوم ٢٠ يونيو، مستعملة منبهاتها لتوحي بأنه لم تقع الاستجابة للاضراب في مستودعات الحافلات.

وحسب ملاحظة مجمع عليها في الدار البيضاء، ان نجاح اضراب ما مرتبط بشكل واسع بحسن أو سوء سير مصالح النقل. لذا فان القيام بتسيير الحافلات في هذا اليوم، وفي الصباح الباكر جدا، واستعمال المنبهات، اعتبر من طرف القسم الاعظم للسكان على أنه استفزاز حقيقي، ابتداء من اللحظة التي كان يتبين فيها لكل واحد نوعية أولئك الذين كانوا يقودون الحافلات.

والحدث الثاني الاكثر أهمية حصل بمناسبة اقتحام القوات المساعدة للشرطة، لمختلف أحياء الدار البيضاء، والتي حاولت في عدة مرات ارغام التجار على رفع ستارات دكاكينهم، بعد أن أغلقوها تطبيقا لشعار الاضراب.

ويظهر أن العديد من الاطفال كانوا يتجمهرون بمناسبة كل تدخل للقوات المساعدة للشرطة لدى أصحاب الحوانيت، وأن الاحداث جاءت من هذه التجمعات الصغيرة التي تشكلت تلقائيا حول الحدث الذى يمثله وبدون جدال، ضغط رجال الشرطة بهدف اعادة فتح الدكاكين. ومن هنا ستولد المواجهات.

في يوم ٢٠ يونيو تمت بمدينة الرباط اعتقالات مناضلين نقابيين ينتمون الى الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حيث تم القاء القبض هناك على أعضاء مكتب الكونفدرالية الموجودين في مقرهم، الذي سيتم اغلاقه واحتلاله من طرف الشرطة.

وسيتم في مدينة الدار البيضاء اعتقال الكاتب العام للكونفدرالية، محمد الاموى، بمكتب عامل الدار البيضاء الذى تذرع بموعد لتنظيم القاء القبض على الكاتب العام للنقابة.

وقد جرت اعتقالات لمناضلين ينتمون الى الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في كل المدن المغربية: في الدار البيضاء، والرباط، وأكادير، وسيدى سليمان، والقنيطرة، ووزان، والعرائش، ومكناس، وآسفي، وبني ملال، وسيدى بنور، والجديدة، ووادى زم، وصفرو، ووجدة، والقلعة، وطنجة،

وتطوان ، وخريبكة ، وفاس، والحسيمة...

وقد مست الاعتقالات مائة واثنان وستون (١٦٢) مناضلا من الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي ، وفيما يخص المتظاهرين المعتقلين ، فقد أعلن الملك في مؤتمره الصحفي ، ليوم ٣ يوليو ١٩٨١ بالرباط، أن عددهم قد بلغ ألفين معتقل. ويظهر أن الرقم الاكثر صحة يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف معتقل. وسيطلق فيما بعد العديد من المتظاهرين من بين هؤلاء ، لكنه يظهر أن ما يقرب من ألفين شخص سيقدمون أمام المحاكم المغربيـــة.

ان كل نشاط نقابي ممنوع حاليا بمجموع التراب المغربي. فمقرات الكونفدرالية في الرباط والدار البيضاء مغلوقة ومحتلة من طرف الشرطة ، ومقر الاتحاد الاشتراكي بالدار البيضاء هو أيضا مغلوق ، وكذلك الشأن بالنسبة لمقرات جرائد المعارضة ، المغلوقة أيضا والمحروسة من طرف الشرطة.

ب) التوابـــع القضائيـــة:

يقدر اذن عدد المحالين على المحاكم بألفين شخص. الا أنه من الصعب القول في الساعة التي أحرر فيها هذا التقرير ، ما اذا كان هؤلاء الالفين سيحالون كلهم على محكمة الدار البيضاء ، وستصدر في حقهم الاحكام.

غير أن هذا لم يمنع من أن ما بين ثماني مائة وتسعمائة شخص قد حوكموا سلفا قبل تاريخ ٥ يوليو ، أو قدموا أمام المحكمة ، ونعلم من مصدر موثوق به أن عددا مهما من المواطنين لا زالوا معتقلين في أماكن الاعتقال المختلفة التي سنذكرها فيما بعد.

ثم انه اذا كان من السهل الحصول على معلومات متكاملة بخصوص مناضلي الكونفدرالية والاتجاد الاشتراكي بحكم مسؤولياتهم السياسية والنقابية وانتمائهم التنظيمي ، فانه من الصعب ضبط المعلومات حول مصير العديد من المتظاهرين الذين اعتقلوا في الدار البيضاء. وحتى العائلات تجهل ما آل اليه مصير أقاربها ، وهي تبين عن قلقها عندما ترى هؤلاء يعتقلون ويحاكمون أو ربما يقتلون دون أن تكون لها امكانية اغاثتهـــم.

ولقد صدرت الاحكام الاولى في مدينتي العرائش ومكناس، وشملت مناضلين من الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية ، وهي تتراوح ما بين ثلاثة وثمانية عشر شهرا سجنا نافذة في مكناس، وأحكاما بستة أشهر نافذة في العرائش.

ان مجموع هؤلاء المناضلين قد اعتقلوا ثم حوكموا في الوقت الذى لم تتبت فيه أية حجة مادية ضدهم. وبالتالي ، فان انتماءهم للتنظيمات السياسية والنقابية هو المستهدف من خلال المتابعات القضائية الحالية ، وهو مصدر الاحكام التي صدرت في حقهم. وسيمثل حوالي عشرون منهم أمام محكمة الدار البيضاء يوم ١٠ يوليو. كما سيحاكم ٨٢ منهم بالرباط حوالي ١٣ يوليو.

وكل هذه المحاكمات التي ستجرى سواء في الرباط أو في الدار البيضاء ، تتم في اطار المسطرة الجنحية أو الجنائية.

ففيما يخص المسطرة الجنائية التي تهم أغلبية المتظاهرين المعتقلين على اثر الاحداث ، فانها تتعلق بتهم السرقة والضرب والجرح أو الاخلال بالامن العام ، كما منصوص عليها في ظهير ١٩٣٥.

وفيما يخص المسطرة الجنحية ، فهناك تهمة ـ نموذج تشمل عدة تهم سنتعرض لتفاصيلها في الحالة الخاصة بالنقيب بنعمر.

وقد لاحظت أثناء زيارتي لمحكمة الدار البيضاء أن القاعة كانت غاصة يوم ٣ يوليو بحوالي ٨٠ الى ١٠٠ مواطن جلهم شباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٢ سنة ، حفاة الاقدام ، ثيابهم رثة وغير منظفين ، تبدو عليهم آثار الاهانة والترهيب مما يجرى. وقد بلغت الاحكام المطالب بها في حقهم ٥ سنوات سجنا مرفوقة باجراءات الابعاد.

ولاحظت في قاعة أخرى بمحكمة الدار البيضاء ، ما أسميه محكمة الجرحى ، حيث كان هناك ما بين ٢٠ و٢٥ شابا ، أغلبهم يحملون جبسا وضمادات ظاهرة ، تدل على أنهم جرحوا ، واعتقلوا ، وعولجوا ، ثم في ظرف وجيز من الزمن أحيلوا على المحكمـــــة.

كما أحيل على محكمة الدار البيضاء عدد من الملفات في المادة الجنائية. والاحكام المطالب بها هنا هي ٢٠ سنة حبسا و٢٠ سنة ابعادا ، بالنسبة لبعض المتظاهرين المتابعين مثلا بسرقة بعض قنينات من الحليب فقط. والاحكام الصادرة في حق هؤلاء هي ١٠ سنوات حبسا و١٠ سنوات ابعادا.

وبديهي أن حقوق الدفاع تداس بشكل صارخ في اطار هذه المساطر. ومن المسلم به أن هذه الملاحظة لا تستهدف في أى حال من الاحوال المس بحضور وشجاعة واخلاص محامي الدار البيضاء ومجلس نقابتهم ، الذى علينا أن نشيد بما يقوم به خدمة لمبادئ الدفاع والحرية.

والجدير بالذكر أنه يستحيل عمليا على محام ما أن يقوم بعمله في الوقت الذى لا تتوفر فيها داخل قاعة المحكمة حتى امكانية جلوسه ، ولا يمكنه الاطلاع على فحوى المسطرة الجنحية أو الجنائية ، ولا يمكنه رؤية موكله ولا حتى التحدث اليه قبل أن يدعي الدفاع عنه ، ثم ان تعيين المحامين من طرف المحكمة يتم في آخر لحظة ، والتأجيلات المطالب بها للتمكن من تحضير أحسن للملفات ومساعدة الاشخاص المعتقلين ، ترفض منهجيـــا.

ويجب أن أسجل هنا أنني لم أتمكن من مشاهدة محاكم قضائية للقاصرين على اثر أحداث الدار البيضاء. اذ أن كل الذين مثلوا لحد الان أمام المحاكم يتجاوز سنهم الثامنـــة عشـــرة.

ويحكى ، طبقا لشهادات متعددة ومتطابقة ، أن العديد من الاطفال القاصرين

جنائيا ، الذين ألقي عليهم القبض أثناء المظاهرات لم يسلموا الى آبائهم الا مقابل مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ و٣٠٠٠ درهما . وقد وصل الامر حتى الى القاء القبض على بعض رجال الشرطة بتهمة الارتشاء على اثر هذه المتاجرة الحقيقية بالاطفال .

ج) تعـــــداد الضحـايـــــــا :

لا يظهر لنا بالامكان أن نعطي بالتدقيق رقما مدققا للضحايا على اثر أحداث الـدار البيضـــــاء .

أولا، لان السلطات ترفض تقديم أى نوع من الاثبات حول حقيقة الاحداث وتوابعها كعدد الجرحى والقتلـــى .

بيد آنه أمام مائتي ألف متظاهر ، وهو الرقم الذى أعطته الكتابة العامة لوزارة العدل ، تدخلت على التوالي ثلاثة أنواع من القوات المكلفة بحفظ الامن . أولا ، القوات المساعدة التي تم تجاوزها بسرعة ، ثم الدرك الذى تم تجاوزه بدوره ، وفي النهاية الجيش الذى يبدو أنه بدأ باطلاق النار .

ويبدو أن الامر بالتدخل واطلاق النار قد اعطي ابتداءا من الساعدة الثالثة زوال يوم السبت ٢٠ يونيو ، وقد تكون المواجهات دامت الى حدود الثانية صباحا ، ثم استئنف اطلاق النار يوم الاحـــد .

وفيما يخص عدد القتلى المعلن عنه من طرف وزارة الداخلية، فانه يقف عند رقم ٦٦ قتيلا ، بينما تؤكد مصادر متطابقة من معرض الجثث بالدار البيضاء ، ومركز اسعاف رجال المطافئ بنفس المدينة ، أن عدد الضحايا قد بلغ ٦٣٧ قتيلا . وقد أعلنت أرقام أكثر ارتفاعا من مصادر مختلفة تصل الى حوالي ألف قتيل .

وهذه الارقام لا يمكن التأكد منها ، والرقم الذى أعطيناه يبقى هو الرقم غير الرسمي الاكثر جدية . بيد أن عددا من الاشارات تدل على أن السلطات تعمل كل شيء للحيلولة دون اكتشاف الحقيقة . فهكذا مثلا ، تبتر سجلات الحالة المدنية بكيفية لا تسمـح بتسجـل الوفيـــات .

والمستخدمون الطبيون في مختلف المؤسسات الصحية التي وجه اليها الجرحى ، يشيرون بكيفية قاطعة الى العدد الكبير جدا للمصابين بجروح بليغة ، وكذلك العدد المهم للوفيات التي حصلت أثناء نقل الجرحى أو أثناء استشفائهم .

وتجدر الاشارة الى أن الجرحى الذين أفلتوا من عمليات الاعتقال الواسعة قد لجؤوا الى عائلاتهم . وهذه الاخيرة تخفي الجرحى ، لان أى جرح هو علامة مشكوكة قد تكون لها عواقب قضائية وخيمة على المعنيين .

آما أماكن الاعتقال التي كدس فيها المعتقلون فهي : معرض الدار البيضاء ، عين حرودة الواقعة بين البيضاء والمحمدية ، مجموع المقاطعات الحضرية لمدينة الدار البيضاء ، مخافر الشرطة ، وكذلك القبو الكبير لبنك المغرب الذى تم حجزه .

هناك تدقيق : يظهر أن ستة وعشرون شخصا لقوا حتفهم من جراء الاختناق في المكان المدعى "روش نوار" على اثر ظروف التكديس . ومن مصدر أكيد ، توفي ثلاثة أشخاص أثناء تقديمهم للنيابة العامة . وقد تكون هذه الوفيات الثلاث العاقبة المنطقية لتفاقم مضاعفات الاختناق التي لوحظت أثناء الاعتقال .

وفيما يخص الاسلحة المستعملة ، يظهر أنها كانت أسلحة نارية فردية ، رشاشات أو بنادق . واذا كانت آليات مصفحة قد استعملت ، فذلك لهدف الردع فقط ، لكنه لا يظهر أن مصفحات أو دبابات أطلقت النار على المتظاهرين .

وقد أعطـي لنا عدد كبير من التدقيقات حول نوعية الاشخاص المجروحين أو المقتولين . فقد انهال الجنود بالضرب على رجل مسن حتى الموت ، وذلك بالقرب من مقر سكناه ، ولم يتمكن ابنه الذى وصل في غضون ذلك ، الا أن يأخذ رأس والده بين ذراعيه ويشهد لحظاته الاخيرة .

وحسب طبيب كان يوجد بمستشفى ابن رشد ، نقلت شابة ثقبت حنجرتها برصاصة ، وقد توفيت من جراء الاختناق .

وهناك أطفال عديدون قتلوا أو جرحوا خلال هذه المجابهات . وقد أعلن من مصادر أكيدة مرة أخرى ، أن عشرين طفلا لقوا حتفهم في حي سيدى البرنوصي ، بالضاحية العمالية بغرب الدار البيضاء . وقد تمكنت من لقاء أخت أحد الاطفال المقتولين بعين الشق . كان هذا الطفل يبلغ تسع سنوات ونصف ، وقد أصابته رصاصة بندقية في الكليتين . ويظهر أنه توفي فور اصابته بهذه الرصاصة .

وقد تمكنت في النهاية من رؤية طفل عمره أربعة عشر سنة ، مصاب بجرح خطير ، اذ اخترقت جسده رصاصة دخلت من البطن وخرجت من الكليتين .

ويمكن اعتبار أن الثلث على الاقل من الاشخاص المقتولين ، مكون من أطفال في سن باكرة أو في سن المراهقة .

خـــاتـمـــــــــة

ان الحريات العامة والخاصة في المغرب حاليا ، تدعو للقلق الشديد . فأى نشاط نقابي ذى معنى غير ممكن الان في هذا البلد ، بحيث أن مجموع المقرات النقابية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل مغلقة أو محتلة من طرف الشرطة ، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض مقرات المعارضة السياسية وادارات الصحف .

وقد دخلت الشرطة على اثر المظاهرات الى بيوت الناس بغية القاء القبض على كل الشبان واقتيادهم الى أماكن الاعتقال . ان هذا انتهاك واضح لحرمة المسكن باعتبار أن الشرطة تتدخل دون تفويض وخارج أية مسطرة للجرم المشهود .

ان الحريات العامة ، مثلها مثل الحريات الفردية ، لم تعد محترمة اليوم في

مجموع المملكة المغربية في اللحظة التي نعد فيها هذا التقرير .

والمتابعات القضائية مثيرة للقلق بنفس الدرجة. فالتهم الموجهة ضد المواطنين من قبيل الاختلاق المحض. ولا مرافعات حضورية، بمعنى أن الشهود غير مدعويين لحضور الجلسات، ولا تتم أبدا مقابلة رجال الشرطة الذين حرروا المحاضر مع الاشخاص المتهميـــــن.

وحقوق الدفاع، بغض النظر عن شجاعة المحامين، هي حاليا حبر على ورق في المحاكـم المغربيـــــة.

وأخيرا، فيما يخص عدد القتلى، فان وزير الداخلية وعامل الدار البيضاء أعطيا لحد الان رقم ٦٦ قتيلا، وهو سلفا ثلاث مرات ضعف الرقم الذى أعلن رسميا على اثر أحداث ٢٠ يونيو. ويمكن الاعتماد على رقم ٦٣٧ قتيلا كأساس جدى.

بيد أنه من اللائق الاخذ في الاعتبار أن الاسباب الجدية العميقة لسخط جماهير الدار البيضاء مرتبطة بالارتفاع المهول لتكاليف المعيشة والمواد الغذائية الاساسيـــــة.

وبما أن نفس الاسباب تنتج نفس العواقب، وأنه لم يتخذ أى اجراء جدى لمعالجة الوضع، فان نفس الاحداث قد تتكرر في أية لحظة.

ان ما يمكن تسميته بالقمع الواسع النطاق ضد الجماهير دون تمييز بين الرجال والنساء والاطفال، يطرح مشكلا سياسيا وأخلاقيا متميزا. ومن ثمة تبدو الضرورة الملحة لتكوين لجنة دولية تحول هيبتها دون امكانية الطعن فيها، للتحقيق في أقرب الاجال حول الظروف التي جرى فيها القمع المهول لايام ٢٠ و٢١ و٢٢ يونيو ١٩٨١.

ويليق أن يكون هدف اللجنة بوجه خاص، كشف النقاب عن عدد الاطفال ضحايا هذا القمع، وبأكثر ما يمكن من الدقة، سواء منهم الجرحى أو الموتى.

فلا محل في هذا المجال لسيادة الدولة عندما يتعرض جزء من سكانها، وبوجه خاص الاطفال، للقمع من طرف نفس الدولة. فالطفل المغربي ليس فقط ملك للشعب المغربي، وبالاحرى للدولة المغربية، بل انه ملك للانسانية جمعاء...

وبالتالي فان المشكلة يجب أن تهم الانسانية جمعاء".

٩ يوليو ١٩٨١
جـان بيـار مينيـار
محامي لدى محكمة الاستئناف بباريس

*

"رئيس المحكمة يتلقى الاوامر من الوزير"...

شهادة
المحامين المطرودين من المغرب

أرسلت مجموعة من المنظمات العالمية، حقوقيين الى المغرب لتقصي الحقائق حول الاحداث التي عاشتها الدار البيضاء وعدة مدن مغربية أخرى، وللحضور كملاحظين في المحاكمات التي عقبت هذه الاحداث.

وبالفعل، فقد توجه الى المغرب كل من:

ـ الاستاذ ميشيل زفريان، المحامي لدى محكمة الاستئناف بباريس، معينا من طرف الفدرالية العالمية لحقوق الانسان، ولجنة الحقوقيين الكاثوليك.

ـ السيد راوول ويتنبورغ: صحفي، ممثلا عن ثلاث نقابات عمالية اطالية كبيـــــرة.

ـ الاستاذ أندريه ترامبلاى: محامي، أستاذ بجامعة مونريال بكندا، ممثلا عن الجمعية العالمية للحقوقيين.

ـ الاستاذ ايف كلينييك: محامي لدى محكمة الاستئناف بايكس آن بروفانس، ممثلا عن الجمعية العالمية للحقوقيين الديموقراطيين والكونفدرالية العامة للشغل (سي، جي، تي).

ـ الاستاذ مغربي عبد العزيم: ممثلا عن اتحاد المحامين العرب.

ـ الدكتور رجاح قبال: ممثلا عن نقابة المحامين المصريين.

وقد وصلت هذه الشخصيات الى الدار البيضاء يوم ١٢ يوليو. ويوم ١٤ يوليو تم استدعاؤهم في الساعة السابعة والنصف صباحا وطلب منهم مغادرة المغرب، وعندما

طلبوا قرار الطرد ، أخبروا بأنهم سيجدونه بانتظارهم في باريس.

والجدير بالذكر أن الغرف التي كانوا يقيمون بها في الفندق تعرضت للتفتيش، وتكررت العملية في المطار وتم حجز كل الملاحظات التي جمعوها .

ولدى عودتهم ، أنجزوا تقارير عدة عن زيارتهم ، وعقدوا ندوة صحفية بباريس يوم ١٣ يوليو حضرها ممثلون عن الصحافة والمنظمات الديموقراطية. وفيما يلي ملخص لاهم ما ورد في الندوة الصحفية:

لقد ابتدأت عمليات اعتقال المناضلين النقابيين ومناضلي المعارضة الاشتراكية من داخل المقرات قبل يوم ٢٠ يونيو: في الدار البيضاء وحدها تم اعتقال ١٨٠ مناضل يوم ١٩ يونيـــو.

وقد اعتقل العديد من مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكونفدرالية الديموقراطية للشغل في مدن لم تعرف أي حدث: بني ملال ، الناظور ، القنيطرة، آسفي ، سيدى بنور ، الجديدة، طنجة، أكادير ، مكناس...

وقد أشارت كل التقارير الى الخرق السافر لابسط الحريات النقابية والسياسية، وهكذا ، فجرائد المعارضة معرضة للحجز ، والاعتقالات لا زالت مستمرة في ظروف غير قانونية، واستشهد التقرير في ذلك بحالة أحمد بنجلون ، محامي متدرب وعضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، الذى اعتقل يوم فاتح يوليو الماضي ، ويظهر أنه لا يزال محجوزا لدى الشرطة منذ ذلك التاريخ ، في حين أن المدة القانونية لا يجب أن تتجاوز ٧٢ ساعة. ومنذ التاريخ المشار اليه لم تتمكن عائلته من رؤيته ، ولا أي محام من زيارتـــه.

وكمثال آخر ، ذكر السادة الحقوقيون ، الطرد الذى تعرض له مسؤولو بعض النقابات: الماء والكهرباء ، النقل والبريد .

وعن سير المحاكمات وظروفها ، فقد تمكنوا من حضور محاكمة النقيب بنعمرو ، و٨١ مناضلا آخرا ، وقد أوردوا الملاحظات التالية:

ـ لقد عبر رئيس المحكمة، الرئيس الزوبيرى ، عن اهتمامه باحترام الشرعية، وأن المتهمين الـ ٨٢ المقدمين أمامه يتوفرون على هيئة كاملة للدفاع عنهم .

ـ لقد كان أغلب أعضاء هيئة الدفاع حاضرين لتشكيل حرس الشرف لنقيبهم المتابع عند دخوله قاعة المحكمة، والذى قال عنه رئيس المحكمة بـ"أنه لا يتوفر الا على الاصدقـاء" .

وقد كان نقباء محامـي المغرب حاضرين بجانب أعضاء مجلس نقابة محامي الربـــاط.

ـ لقد كان المحامون والمتهمون يستطيعون التكلم بكل حرية داخل المحكمة، وهكذا فقد استطاعوا التحدث الى البعض منهم وخصوصا النقيب بنعمرو الذى عكس لهم

ظروف اعتقاله (في مرحاض) واستنطاقه (معصوب الاعين) ، وكذا الطريقة التي تم بها طبخ محضر الشرطة، الذى يحمل توقيعا مزورا .

ـ تميزت الجلسة الاولى بخروقات عدة: فمثلا رفض الاستماع الى شهود الدفاع في حين أن وكيل الملك له الحق في ذلك متى شاء .

ـ عدم السماح للعائلات بحضور المحاكمات.

وهكذا "فان المسطرة المتبعة خلال الجلسات ، لا يمكن أن تعطي الضمانات لاى سير نزيه للمحاكمات ، هذه الضمانات التي يخولها ميثاق حقوق الانسان" .

وقد أجمعت كل التقارير على الخلاصات التالية:

١) سرقة الجثث (على الاقل ٦٤٠) التي يرفض تسليمها للعائلات.

٢) احتجاز الجرحى من طرف قوات الامن، وسيقهم للمعتقلات دون أدنى اسعاف ، وهكذا فقد كدس ٣٥ جريحا في زنزانة مساحتها خمسة أمتار على ثلاثة، مما أدى الى وفاة ٣٢ منهم .

في جلسة تمت في الاسبوع الذى تلى الاحداث، اقتيد المتهمون الجرحى في حمالات الى المحكمة، وقد توفي من بينهم ثلاثة.

٣) يتعرض المعتقلون الى أصناف من التعذيب الوحشي خلال اعتقالهم .

٤) مصرع العديد من الاطفال خلال الاحداث.

٥) تشكيل محاكم بشكل غير عادى في الدار البيضاء ، وتعيين المستشارين من طرف وزارة العدل . ويلاحظ غياب أي دفاع بالنسبة لاغلبية متهمي الدار البيضاء .

٦) ارهاب وتهديد عائلات الاطفال الجرحى.

٧) يؤكد كل المحامين المغاربة الذين تم الاتصال بهم ، أن رئيس المحكمة يتلقى الاوامر مباشرة من وزير العدل (وهو الوزير الاول في نفس الوقت) .

٨) تعرض عدد كبير من الاطفال لتقتيل وحشي وهمجي .

وقد طالب المبعوثون الستة بتشكيل لجنة عالمية للتحقيق في الاحداث التي عاشتها الدار البيضاء ، يمكنها الاتصال بعائلات الضحايا ، والتحقيق حول مصرع الاطفال ومصـــدره .

*

"ملفات فارغة.. وشجاعة فائقة"...

شهادة الاستاذين شاربير وكوكيس

بتكليف من الكونفدرالية النقابية للمحامين الفرنسيين، والجمعية العالمية للحقوقيين الكثوليك، والرابطة العالمية لحقوق الانسان، والاتحاد الدولي للمحامين، والفدرالية الوطنية لاتحادات المحامين الفرنسيين الشباب، واتحاد المحامين الشباب لدى محكمة باريس، وبتكليف أيضا من نقيب المحامين بمدينة باريس، قام الاستاذين شاربيـر وكوكيس، بزيارة للمغرب بين ٢٦ و٢٨ يوليو، لحضور المحاكمات الجارية. وبعد عودتهما عقدا ندوة صحفية بباريس يوم ٨١/٨/٦، حضرتها الصحافة المحلية والدولية وممثلون عن مختلف الهيئات والمنظمات الديموقراطية.

وتجنبا لتكرار المعطيات التي سبق عرضها ضمن التقارير السابقة، نورد فيما يلي ملخصا مركزا لتقرير الاستاذين:

"لقد كان الهدف الاساسي من زيارتنا للمغرب هو حضور المحاكمة التي جرت بأكادير وشملت عشرات المواطنين من بينهم الاستاذ الطيب الساسي نقيب محامي أكاديـــر.

والجدير بالذكر أن هذه المدينة لم تعرف أية أحداث، بينما كان الاضراب العام فيها ناجحا.

"لقد تم اعتقال الاستاذ الساسي بمدينة أكادير وتم اقتياده الى مدينة الدار البيضاء بهدف اتهامه بالمشاركة في الاحداث الدامية التي عرفتها هذه المدينة، لكنه تمكن من تكذيب هذا الاتهام واثبات تواجده بمدينة كولمين يوم السبت ٢٠ يونيو

حيث كان يرافع بمحكمتها. وعلى اثر ذلك تم ارجاعه الى أكادير لمحاكمته بتهمة توزيع منشور ينادى بدعم الاضراب الذى دعت اليه الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، بالاستناد الى ظهير ١٩٣٥، وقانون ١٩٥٥ المتعلق بالصحافة. ولقد تم سجنه في الدار البيضاء بزنزانة صحبة مجرمين، وعندما التقينا به كانت رجلاه لا تزال تحمل آثار التعذيب. أما ملفه القضائي فقد كان فارغا، بالاضافة الى أن احتجازه غير قانوني. والادهى من ذلك أنه يتابع بمقتضى الجرم المشهود حول منشور وزع منذ شهـــر مضـــى.

وقد حضر المحاكمة أزيد من سبعين محاميا للدفاع عن النقيب الساسي والمواطنين الاخرين. وقد أدوا مهمتهم بشجاعة فائقة وكفاءة عالية أثارت اعجابنا كملاحظين أجانب من حيث جودة المرافعات وصراحتها رغم التطويق الشديد الذى عرفته المحكمة من طرف رجال البوليس والمخابرات.

كما أن مدينة أكادير كانت محاصرة بقوات الامن التي أقامت حواجز عدة حولها وداخلها، خاصة عندما ابتدأ عمق النقاش السياسي داخل المحكمة.

وبالنسبة الينا كمحامين فرنسيين، حضرنا المحاكمة وتتبعنا كل فصولها ونقاشاتها، حيث وعدنا رئيس المحكمة بالسماح لنا بقراءة بيان عند انتهاء المحاكمة، لكننا حرمنا من ذلك في آخر لحظة بدعوى أن المحاكمة قد دامت طويلا ولم يعد بالامكان تمديدهـــا...

أما زملاؤنا المغاربة، فلقد عانوا من شتى العراقيل لحرمانهم من مزاولة مهمة الدفاع، بدءا من منعهم مقابلة موكليهم بتبريرات شكلية واهية، وانتهاءا بجو التخويف والارهاب الذى خلقته السلطات حيث ثلاث أرباع الحاضرين من رجالها.

والجدير بالذكر أن وضعية زميلنا النقيب الساسي التي شدت اهتمامنا عن قرب، ما هي في الحقيقة الا نموذجا عن المتابعات اللاقانونية والخروقات وتلفيق الملفات واللجوء الى الضغط والتعذيب وغيرها من الاساليب التي يتعرض لها المواطن المغربي، وخاصة المناضلون في قواعد الاحزاب والنقابات الديموقراطية.

واذا كان ضغط الرأى العام الديموقراطي يرغم من حين لاخر النظام المغربي عن التراجع النسبي عن اصدار الاحكام (كحالة النقيب الساسي) فان مناضلي القواعد والمواطنين بشكل عام، يعانون من شتى أنواع التعسف والاحكام القاسية، وهذا ما أشار اليه النقيب الساسي نفسه خلال محاكمته عندما قال ما معناه: "عندما أفكر فيما لاقيته شخصيا كنقيب للمحامين، فانني أرتعد لما يمكن أن يلحق بالمواطن في هذا البلـــــد"...

*

كلمة حق

بقلم طالب عربي

للمرة الرابعة أزور المغرب..

غادرته بعد أن أنهيت دراستي، الا أنني لم أفقد عادة زيارته كل سنة. يشدني رباط وثيق بهذا البلد وهذا الشعب، وبأصدقائي الذين قضيت معهم سنوات طويلة هنا، نقتسم فيها هموم الشعب الفلسطيني والشعب المغربي، ونتطلع فيها الى المستقبل.

الا أن زيارتي هذه السنة لم تكن عادية، فلم يمر بعد شهر على الاحداث التي زلزلت المغرب وخصوصا مدينة الدار البيضاء. كان التفتيش دقيقا في الجمارك، والشرطة تطرح أسئلة عديدة وغريبة وكأنهم بالفعل مصابون بالهواس.

على كل.. لم تكن زيارتي عادية هذه السنة.. وحتى المغرب لم يكن عاديا.. هذا ما لاحظته لاول وهلة. الناس ليسوا كما تركتهم السنة الفارطة، وهذه الاحياء ليست كما كانت في السنة الماضية.. تغير كل شيء، والاحداث خلفت آثارها العميقة على كل شيء..

قصدت بيت صديقي الاول، وبالرغم من حرارة الاستقبال وكلمات الترحيب المعتادة، أحسست بأنه هو الاخر ليس كما هو، تغير كثيرا. لقد كبر بعشر سنوات في سنة واحدة. فقد كثيرا من وزنه..

ـ انك تغيرت كثيرا..

ـ كل شيء هنا تغير.. الحياة تدهورت حتى ارتطمت بالارض.. والهموم تلاحقك في الصباح.. تلاحقك في المساء.. شبح الجوع يطاردك طوال اليوم، ولا تعرف كيف سيكون الغد. أتتذكر عندما قلت لك بأنني محظوظ، وعائلتي محظوظة، لانني تمكنت من اتمام دراستي، وسأوفر للعائلة حياة لا بأس بها، أتتذكر؟.. حياتنا اليوم أكثر بؤسا مما كانت عليه، اخوتي ربما سيضطرون قريبا للتوقف عن متابعة دراستهم ليلتحقوا بجيوش العاطلين، والجوع، والفقر المدقع، ربما سيطرق بابنا قريبا؟.

"ـ كيف تطور الوضع هكذا فجأة، لا أحد كان ينتظر أن تخرج الناس الى الشارع؟..

كل شيء أصبح لا يطاق.. الاسعار ارتفعت حتى لامست السقف، الخضر مفقودة أو نادرة، والمواد الاساسية لا تباع الا في السوق السوداء، وحتى لو كانت موجودة فلا أحد يستطيع الاقتراب منها، أصبحت كالاسلاك الكهربائية.

ماذا اذن سيأكل ذلك الفلاح الذي ضربه الجفاف حتى النخاع. ماتت الماشية: الرأسمال والربح، وبقي فوق أرض جذباء..

ماذا سيأكل ذلك العاطل الذي يقضي نهاره متسكعا بالشوارع بحثا عن أي عمل.

ماذا سيأكل ذلك العامل الذي يربح ١٥ درهما في اليوم عندما يصبح ثمن كيلوغرام من الدقيق ١٫٨٠ درهما، وثمن ليتر من الحليب ٢٫٤٠، وثمن كيلو من السكر ٣٫٥٠، وثمن ليتر من الزيت ٥٫٥٠، وثمن كيلو من البطاطس ٢٫٥٠، الخ...، وعندما تكون خمسة أفواه على الاقل بانتظار رجوعه عند المساء. فخمسة عشر درهما لا تكفي اليوم حتى لاعداد وجبة من الخبز والشاي..

وحتى ذلك الموظف الصغير الذي يحتضن عائلته، ماذا سيأكل؟

فخرجوا الى الشارع ليصيحوا: نريد الخبز.. وبماذا أجابهم الطاغية: ان لم يقتلكم الجوع فسأقتلكم أنا..

كانت المجزرة رهيبة.. قوات القمع تطلق الرصاص بطريقة عمياء. دون هدف. وكان الصياح يتعالى وسط المتظاهرين العزل.. يفرون من الرصاص. يختبؤون وراء السيارات. يختبؤون في المنازل، في أي مكان. بماذا تراهم سيقاومون هذا الجنون؟ ماذا تنفع الحجارة أمام الرصاص، وحتى الماء الساخن الممزوج بالماء القاطع الذي كانت تلقيه النساء من أسطح المنازل.. ماذا سينفع أمام وحشية وهمجية التتار والمغول؟.. امتزج دم العاطل والفلاح.. دم العاطل والطفل.. وارتوت هذه الارض المعطاءة مرة أخرى بدم أبنائها البررة..

كانت المجزرة رهيبة.. الجثث ملقاة في كل مكان، ولا أحد يستطيع الاقتراب منها.. لا زالوا يحرسونها.. فقد خافوا أن تقوم مرة أخرى.. وحتى الجرحى لا أحد

يقوى على اسعافهم ، بل انهم يدخلون المنازل بوحشية ليأخذوا الاموات من عائلاتهم . يقتادون الجرحى ، وحتى غير الجرحى الى المعتقلات ، ولما امتلأت حملوهم الى المعرض، ولم ينسوا بالطبع أن يأخذوا معهم كل متاع يروقهم ..

كانت الاحياء مطوقة بالدبابات والشرطة والجيش والقوات المساعدة والدرك ، ومن حين لاخر كنت تسمع طلقات الرصاص تقطع هذا الصمت الرهيب الذى خيم على المدينة.. وفي نفس الوقت كانت فرق الجيش تدرم النيران في الدكاكين الصغيرة والسيارات ، وتكسر الواجهات.. المتظاهرون لم يمسوا الا رموز الغنى والبذخ ، أما الباقي فقد كان من فعلة زبانية النظام ..

"ـ لماذا توقف كل شيء فجأة؟ لماذا لم تستمر الانتفاضة كما في ايران؟..

"ـ بماذا سيواجه هذا الشعب الاعزل قوات البطش؟ بماذا سيقاوم ليدافع عن نفسه؟ كان الطاغية مصمما على أن يستمر في التقتيل الى ما لا نهاية. ألا تتذكر أنه صرح بعد ١٦ غشت أنه مستعد للتضحية بثلثي الشعب للحفاظ على عرشه؟

في ايران كان هناك الخميني يقود الثورة من فوق ، ومن تحت كانت هناك أحزاب منظمة مصممة على الاطاحة بالشاه. كانت تقود الجماهير وتؤطرها وتدفعها للاستمرار. أما هنا فعندنا قيادات لا تعرف ممارسة السياسة والنضال سوى في الصالونات وبعضهم متورط مع النظام حتى العظم.. ماذا كان يفعل أحدهم في باريس؟ ماذا كان يفعل وهو يعلم أن هناك اضرابا عاما يوم السبت ، وأن النظام لا يعرف سوى القمع ؟ حكى لي أصدقائي العائدين من فرنسا عن تصريحاته للتلفزة والصحافة، وسمعنا تصريحات الاخرين هنا... كلام يندى له الجبين.. أهؤلاء هم الذين يدافعون عن مصالح الشعب؟ أين كانوا عندما خرج الشعب الى الشارع؟ أين كانوا عندما كان الشعب يقتل ويقمع ؟ ربما كانوا ينتظرون كما في ٢٣ مارس ٦٥ أن تسيل الدماء ليتخطوها الى القصر ، من أجل المساومة من جديد ؟

يوم الاثنين ما بعد الاحداث جمع وزير القمع نواب الدار البيضاء ومن بينهم ما يسمى بالمعارضين.. ولم يخجلوا من استنكار "الفتنة" التي قام بها الشعب..

لقد صرح بعضهم للصحافة الاجنبية بأنهم بريئين من الاحداث (هل الاطفال الذين ذبحوا ليسوا أبرياء) وكالعادة مستعدون للتفاوض مع النظام. أهؤلاء هم قادة الشعب؟ الشعب برئ منهم ، لانهم لا يقودون سوى أنفسهم ، وفقا لمصالحهم الخاصة.

وبدون حياء يطل الطاغية يوم الاربعاء ، ليخاطب من قتلهم بالامس بالمئات "شعبي العزيز"... وليخبرهم أنه ذاهب للمقايضة بالصحراء.. وبالطبع يتبعه "المعارضون" المنتفعون ليباركوا ما يفعله الطاغية.. يقولون : الصحراء أتعبت الشعب وأثقلت كاهله و... ، لم تتعبنا الصحراء ، بل هم الذين أتعبونا . يشككونا في يقيننا ،

في كل مرة موقف جديد وتبرير يصحبه.. كيف تريد من الشعب أن يثق في من يتلون كالحرباء "تا تا"؟ وأى حق أو منطق يخول لك أن تسأل مغربيا : هل أنت مغربي؟..."

كم تبدو الصدف غريبة...

فكأن ٢٠ يونيو هو ٣٠ مارس، يوم الارض.

والذين يساومون في الصحراء ، لا يختلفون عمن يساومون على أرض فلسطين وشعبها .. من أنظمة ورجعية عربية..

لن أتكلف عناء وصف الاحياء التي مررت بها لاصل الى بيت صديقي الثاني. كما أنني ـ وكما فعلت لحد الان ـ لن أدخل في كثير من الجزئيات . فما يهمني هو أن أنقل ما لا يستطاع قوله داخل المغرب جهرا .

كان اللقاء حارا وحزينا . عانقني ، وبعد لحظات صمت قال :

ـ أخي قتلوه.. استشهد.. لم يكن وحده، بل سقطوا بالمئات. في حينا وحده عشرات. لا ندرى بالضبط كم العدد.. عندما سمعت أمي الخبر ، تحجرت عيناها. لم تدرف ولا دمعة واحدة، بل غمغمت قائلة: عندما كان ينعي الينا أحد شهداء المقاومة أيام الاستعمار ، لم نكن نبكي ، بل كنا نزغرد..

احدى النساء العجائز زغردت عندما سمعت طلقات الرصاص. ظنت أن المتظاهرين من المقاومة وجيش التحرير ، وأن الجيش جيش المستعمر.. قبضوا عليها ، وحوكمت بسنتين سجنا .

منذ الاحداث وحينا في حداد. كل العائلات فيه مست : اما مقتول ، واما مجروح ، واما معتقل. المحاكمات لا تتوقف هذه الايام..

ومع كل هذا لا زال يحلو للبعض أن يتكلم عن "الديموقراطية و"المسلسل الديموقراطي" و... "الديموقراطية" لا يعرفها الا الاغنياء ومحترفي السياسة. ولا تمارس الا داخل الصالونات. أما الشعب فما انفك يواجه القمع والجوع..

رفضوا أن يعطونا جثة أخي.. أنكروا أن تكون عندهم أية جثة.. وعندما أصررنا ، هددونا بالويل ان نحن ألححنا على ذلك . أتدرى ماذا فعلوا بهم؟ حفروا الخنادق. رموهم بها ، وردموا التراب فوقهم تماما كما تدفن الكلاب المسعورة.

يخافونهم حتى وهم أمواتا. يريدون أن يمحوا أى أثر لهم.. لكنهم يخطئون. ألم يفعلوا نفس الشيء بشهداء ٢٣ مارس؟ بل ألم يمحوا كل أثر للمهدى بن بركة؟ الا أن الشعب لا ينسى أيا من شهدائه. الاجداد يحكون للابناء فالاحفاد ، فيبقى تاريخ الشعب حيا ، لان ذاكرة الشعب لا تنسى..

ابن جارنا انتزعوه من بين يدى أبويه وهو يحتضر. ولا ندرى لحد الان أين هو. هل مات أم لا يزال حيا ؟

حاكموا رجلا لانه حاول اسعاف جريح، ثلاث سنوات سجنا.

قانون الغاب هو السائد، ولربما كان قانون الغاب أرحم.. الا أن الشعب لا ينسى أعداءه.. سيأتي اليوم الذى سيأخذ فيه الثأر لابنائه، وسيكون اليوم شديدا"...

في الطريق الى بيت صديقي الثالث، يتغير الديكور. انك تنتقل فجأة من عالم البؤس الى عالم سحرى جديد، فتظن أنك اما غارق في حلم عجيب، واما أن يدا سحرية ـ كما قرأنا في قصص الاطفال ـ قد امتدت لتنتشل هؤلاء البؤساء من فقرهم المدقع...

استقبلني الصديق بحرارة أمام فيلته، وهمس:

ـ كم يقتلني الحزن أيها الصديق العزيز.. كم يحزّ في نفسي أن أستقبلك هنا حيث كنا نطل على العسكر وهم يطلقون الرصاص بجنون، فتتساقط الناس كالجراد.. جاءت دباباتهم الى هنا لتحرسنا، وكأن الذين خرجوا يطالبون بالخبز حيوانات مفترسة أتت من الغابة، فجاءوا ليحمونا منها.

كم أصبحت أخجل من نفسي.. أخجل من هذا المحيط الدائر بي الذى أصبح يخنقني.. أسأل نفسي عشرات المرات في اليوم: هل هنا مكاني؟ هل هذا هو انتمائي؟ وأجيب نفسي: كلا، ليس هنا مكاني ليس هذا انتمائي.. مكاني بينهم.. لكنني حائر، كيف يمكن الاقتراب منهم والتقرب اليهم؟..

قدمت له سيجارة الا أنه رفضها:

ـ لم أعد أدخن منذ أن حدثت الانتفاضة.. صدمتني.. كيف أشترى علبة سجائر "مالبورو" وثمنها يعادل ثمن ٣ أو ٤ كيلوغرام من الدقيق.. أصبحت أكره هذا الغنى الذى يحيط بي.. تضاعفت ثروة أبي مرات خلال السنوات الاخيرة نتيجة صفقة عقدها مع أحد كبار الضباط في الجيش.. انهما يأتيان بالسلع من الصحراء ويبيعانها هنا، فيجنيان من وراء ذلك أرباحا هائلة.. أصبحت متيقنا من أنها ليست ثروته، بل هي ثروة الشعب.. لقمة عيشهم يسرقونها منهم.. واحد يغتني وطرف يفقد خبزه اليومي، والا لا يمكن أن تحدث الموازنة.. ففي بلد يعيش اقتصاده خمولا، بل تراجعا مستمرا، لا يمكن لاحد أن يغتني الا عن طريق تفقير الاخرين..

لم يبق هناك أى اختيار بعد الرصاص، فالدم سطر بخطوط عريضة الفاصل بين القاتل والمقتول.. والمتفرج لم يبق له أى مكان، بل أصبح المفروض على كل واحد أن يلعب دوره فوق الخشبة، ربما قوة الشعب المنظمة والضاربة غير موجودة الان، لكن ليس الحل في الخمول، بل في أن يساهم كل منا في بنائها عبر الالتحام بهذا الشعب في كل موقع من مواقعه"..

انتفاضة ٢٠ يونيو في الصحافة الدولية

الغاية تحطيم قوى اليسار الحقيقي والحصيلة قد تكرر سابقة بوكاسا

"السبت الاسود" في الدار البيضاء

لا يمكن فهم الاحداث الدامية التي انفجرت يوم السبت ٢٠ يونيو في مدينة الدار البيضاء في أثناء الاضراب العام الشامل الذى دعت اليه "الكونفدرالية الديموقراطية للشغل"، وأسفر في النهاية عن مقتل ٦٠٠ شخص أغلبهم من الاطفال وطلاب المدارس والشباب العاطل عن العمل، وعدد من المعتقلين يتراوح ما بين ٢٠٠٠ شخص حسب الملك الحسن نفسه، وأكثر من ٦٠٠٠ تبعا لتقديرات لجنة المحامين الفرنسيين.

(...) هذه الاحداث لم تنبت فجأة من العدم، فمنذ بداية السنة الحالية عرف المغرب سلسلة من الازمات السياسية لم تعكسها الصحافة العربية والاجنبية. (...) وهذه الوقائع عندما ننظر اليها الان نجد أنها تشكل سلسلة مرتبطة الحلقات كان الهدف منها تحطيم قوى اليسار الحقيقي النامي الذى يتمثل في القواعد العريضة للاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديموقراطية للشغل. (...)

وبعدما تحدثت كاتبة المقال عن الاحداث التي عاشها الفقيه بن صالح وبني ملال، وكذا عن الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المغرب هذه السنة، استطردت تحت عنوان "ترف فاحش وفقر مدقع" قائلة:

"ومدينة الدار البيضاء التي يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة والتي شهدت الاحداث الدامية الاخيرة، هي صورة مصغرة عن المغرب كله لانها المدينة الحديثة اذ تتركز فيها نسبة أكثر من ٥٠ في المائة من النشاط الاقتصادى بجوانبه

الصناعية والمصرفية والتجارية. وهي في الواقع عبارة عن عوالم مختلفة لا تجمع بينها الا اللغة أو الديانة، فهناك المدينة العصرية المستلقية على شاطئ المحيط الاطلسي ببنوكها وشركاتها وفنادقها الفخمة ومقاهيها وشوارعها الصاخبة، وعلب الليل والمراقص التي تجعلها قطعة متقدمة من أوربا وجدت هنا في محيط من البؤس لا صلة لها به. وعلى أطراف هذه المدينة الحديثة تمتد الاحياء البورجوازية بقصورها التي تخجل شواطئ الكوت دازور وفلوريدا من الحياة المترفة التي تمارسها داخلها البورجوازية المغربية، والتي يرمز اليها ذلك القصر الاندلسي الذى شيده ولي عهد السعودية على شاطئ عين الذئاب وأقام حوله سورا عاليا يمنع سكانه حتى من رؤية المحيط الاطلسي المقابل.

حول هذه المدينة المترفة تمتد مدن الصفيح حيث قاع المغرب بأطفاله الحفاة ومتسوليه وعاطليه وباختصار البروليتاريا الرثة التي تسكنه.

ولعل أكبر صورة عن هذا التناقض الذى تحياه الدار البيضاء وبالتالي المغرب هي رؤية مجموعة من الفتيان والشبان قادمين من الاحياء الشعبية في الواحدة ليلا لمراجعة دروسهم على أضواء الاعمدة الكهربائية الموجودة في الاحياء البورجوازية.

هذه الصورة رأيتها بعيني، ورأيت أيضا رجالا ونساء وأطفالا يجوبون شوارع وأحياء آنفا وبولو وكاليفورنيا البورجوازية في الساعات الاولى من النهار للبحث في صناديق القمامة عن بقايا ونفايا لا تستهلكها كلاب المنطقة.

في هذه المدينة انفجر الصبر الشعبي المغربي الاسطورى يوم ٢٠ يونيو... صرخ الناس بؤسهم فردت عليهم السلطة بالرصاص وسقط مئات الضحايا من الشبان والاطفال وتلاميذ المدارس والامهات. أول ضحية كانت امرأة، والجرحى الاولى كانوا أطفالا، وبعد ساعات امتلأت المستشفيات ومراكز الشرطة والسجون وتحول معرض الدار البيضاء الدولي الى معتقل شبيه بمعتقل سانتياغو في الشيلي، واستخدمت الشاحنات العسكرية بعدما غصت هذه الاماكن للاعتقال المؤقت في الشوارع.

وبعد ظهر اليوم نفسه عاشت المدينة في ظل نظام منع التجول، وحاولت الحكومة في البداية أن تخفف من أهمية الاضراب معتبرة أنه كان فاشلا من خلال التصريحات الرسمية التي أدلى بها وزير الداخلية ورئيس الحكومة على التوالي، لكن الاضراب استمر يومي الاحد والاثنين والمواجهة الدامية ظلت قائمة. وبدأت المحاكمات التي ما تزال مستمرة حتى كتابة هذا المقال. (...)

واختتمت الصحفية مقالها بخاتمة تحت عنوان "أسئلة مطروحة" قائلة:

"وخلال هذه الفترة برزت أسئلة عديدة: ما هي نتائج هذا الاسبوع الدامي على مستقبل المغرب الاجتماعي والسياسي؟ هل سيذهب الملك الى حد منع الكونفدرالية الديموقراطية للشغل من العمل وحل الاحزاب السياسية، أم أنه سيتراجع عن القمع ويسمح بعودة "الحياة الديموقراطية النسبية" الى البلاد؟ وماذا سيكون موقف أهم

الاحزاب السياسية (الاتحاد الاشتراكي) في هذه الحالة؟ هل يعتقد أن الديموقراطية التي يحلم بها مستحيلة في ظل النظام القائم أم أنه سيجرب مرة أخرى الاستمرار تحت تهديد العصا المرفوعة؟

أسئلة تتردد هنا في كل الاوساط، ويبقى المغرب غريبا ومثيرا، ففي الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه الاحداث كان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي يعقد اجتماعات متوالية في بيت عبد الرحمن اليوسفي أحد قادة الاتحاد ويتصل مع الصحافة ويصدر البيانات للتنديد بالقمع، وأيضا يعود أمينه العام عبد الرحيم بوعبيد من رحلة الى باريس أجرى فيها اتصالات مع مسؤولي الحزب الاشتراكي الفرنسي، ثم يخرج عضوان من المكتب السياسي هما عبد الرحمن اليوسفي والمهدى علوى للمشاركة في مؤتمر يعقد في بغداد. أما علي يعتا الامين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذى أثنى في البرلمان، علنا، على دور قوات الامن في حماية النظام، والذى رافق الملك الى نيروبي، وأصدر حزبه بيانا يساند فيه سياسة الملك الجديدة في الصحراء فقد صودر جواز سفره ومنع من مغادرة البلاد الى موسكو حيث كان ينوى أن يشرح للسوفيات سياسة المغرب الجديدة.

وتأتي الغرابة أيضا من أن الملك، بعد الاحداث الدامية، يلقي خطابا في عيد الشباب (١٠ يوليو) وهو ذكرى ميلاده ليعترف بأن الدولة مسؤولة عما جرى ولينتقد بشدة قرارات الزيادة في الاسعار، وليعلن أنه لا يهتم بحركة (نصف مليون صعلوك)، ويطلب مهلة ثلاثة أشهر لمعالجة الوضع من خلال تثبيت السكان في الارياف. ولكن وجهة الاحداث الجديدة لن تتضح بالكامل الا بعد صدور الاحكام بحق المجموعات السياسية والنقابية التي ستمثل أمام القضاء ابتداء من هذا الاسبوع. وقد أثارت هذه الاحداث موجة من التضامن في أوروبا مع الكونفدرالية الديموقراطية للشغل وشكلت قضية موت الاطفال بالمئات نقطة سوداء في الصورة التي كان الملك يطمح الى المحافظة عليها. وكل المؤشرات تدل على أن سابقة (بوكاسا) قد تتجدد في المغرب لان هناك هيئات دولية نافذة تستعد منذ الان لاجراء تحقيق دولي شامل عن هذه الفضيحة التي يرجح أن تثير أصداء واسعة شبيهة بتلك التي انفجرت في أعقاب حوادث افريقيا الوسطى. خصوصا أن وجود الحزب الاشتراكي في الحكم (في فرنسا) يكشف ظهر الحسن اعلاميا وسياسيا في بلد حليف وتقليدى للمغرب.

واذا تذكرنا أن المسلسل الذى أطاح بالامبراطور بوكاسا بدأ هنا من خلال نشر معلومات عن جرائمه في قتل الاطفال وذلك على رغم وجود نظام صديقه جيسكار ديستان أدركنا ــ وقد غاب هذا النظام الحليف أيضا للحسن الثاني ــ الصعوبة التي سيواجهها هذا الاخير في طمس ما حدث في الدار البيضاء وتحجيم أبعاده التاريخية.

"السفير" ١٩٨١/٧/١٧

أشباح الدار البيضاء

" الحياة جميلة في شهر يوليو على مرتفعات الدار البيضاء. الهواء فيها منعش وعليل، الفيلات تمتد على الخضرة، وترى من خلال القضبان المحيطة بها، بساتين كبيرة مفروشة بالعشب، نافورات محفوفة بالورود، مسابح تحيط بها الزهور. نعم، جميلة هي الحياة في هذا الجو من البذخ، من الهدوء، من السعادة والمرح. وفي سيارة، على بعد عشرة دقائق تتغير المناظر. لا خضرة ولكن أرض جذباء، لا نافورات ولكن شمس حارة تضرب على الاحجار، لا عشب ولكن أراضي شاسعة حيث تمتد، ملتقية تقريبا مع الارض، بقع رمادية غريبة. تقترب فتأخذ البقع شكلا. انها أكواخ من القصدير، مرتبط بعضها بالاخر، أزقة عفنة حيث يلعب الاطفال أفواجا أفواجا. هنا تبدأ مملكة الحرارة، الغبار القذارة والذباب. هنا يهاجمك الفقر، الوسخ، البؤس، والجوع. هنا تبدأ مدينة القصدير. مدن القصدير تنتشر في كل مكان من الدار البيضاء. خصوصا هناك حيث لا تنتظرها: وسط المدينة، وعلى بعد خطوات من فندق الدار البيضاء الفخم، حيث يتنعم أغنياء الكويت. على ناحية وأخرى من "الاوتوروت" القاصدة الى الرباط ــ وهنا تتكاثر أكواخ القصدير وتمتد حتى جانب الطريق التي يقطعها الاطفال الحفاة جريا ــ، على بعد مئات الامتار من الاحياء الراقية التي تحيط برفاهيتها بؤسهم المتفاقم. من المستحيل أن تتساهم. كم عدد الذين يسكنون هذه المزبلات؟ يقال: مليونان من أصل ثلاثة ملايين التي تقطن الدار البيضاء. وعددهم يتزايد دون توقف: في هذا الوقت يتدفق الفلاحون المعدمون من جراء الجفاف الحاد الذى لم يعرف المغرب مثله منذ

قرن. على حاشية الاكواخ يتجمعون في الخيام مع دجاجهم وأغنامهم ونسائهم والمئات، الالاف من أطفالهم.

"كل شيء كما كان من ذى قبل"

هنا، انفجرت، على حين بغتة، الانتفاضة الشعبية يوم ٢٠ يونيو الماضي. في "الكاريان سانطرال"، يحكي عجوز، وهو جالس على حصيرته ويحرك رأسه، بأن لا شيء بقي عاديا منذ الزيادات في الاسعار: "كل شيء أصبح غاليا جدا، دفعة واحدة، حتى اننا لم نعد نجد ما نأكل". السبت صباحا، جاءت سيارات الشرطة، ككل يوم، لتطوف بأزقة مدينة القصدير. لا يعرف بالضبط كيف بدأ كل شيء. العجوز يؤكد بأن الشرطة هي التي بدأت بشتم الاطفال. وآخر يقول بأن الاطفال هم الذين بدأوا برمي الحجارة. الحجارة هنا في كل مكان: تصلح لتثبيت الاسقف القصديرية، الحجارة وافرة هنا. وهذا الصباح حوالي الحادية عشرة، بدأت تحلق، بعنف قوى حتى أن الشرطة فزعت وتخلت عن الميدان للاقوى في المعركة: "في هذه اللحظة كان الجميع بالخارج. وضعنا حواجز بالعجلات والاحجار والقصدير حتى نمنعهم من المرور".

طوال خمس ساعات كان سكان مدينة القصدير أسياد الميدان. لكن مع الرابعة بعد الزوال، والحر شديد، وصلت المصفحات الرشاشة الاولى، وعلى الطريق كانت دبابات الجيش الاولى. وهنا أصيب الناس بالرعب. العديد منهم اختبأ في أكواخه، لكن ليس جميعهم، وليس بسرعة: الجيش أطلق النار بشكل عشوائي مخلفا العديد من الضحايا أغلبهم شباب: "لقد كان الشباب مسعورا، يريد أن يقاوم". العديد منهم اعتقل. وفي مساء السبت، عند هبوط الظلام، "طهرت" مدينة القصدير، بسرعة فائقة، في ربع ساعة كالعادة.

في الاكواخ، كانوا يحصون المتغيبين. من مات، من اعتقل؟ مستحيل أن تعرف. فالجيش عندما انسحب حمل معه كل الجثث. "يظهر أنهم يحفرون هناك في الخلف، ويدفنون الموتى في خندق مشترك. لا نعرف، لا نعرف أى شيء". الاثنين ١٣ يوليو، المئات غادرت مدينة القصدير مع الفجر، متجهة نحو المحكمة حيث تشرع المحاكمات: الامهات خصوصا كن مسعورات من الغضب واليأس. وسيرجعن في المساء، دون أن يتمكن من معرفة أى شيء. من يعرف ربما غدا، ان شاء الله، سيكون الابن هنا، مع احدى المجموعات التي تقدم يوميا أمام المحاكم؟. يتحدثون عن ألفين، ستة آلاف، ثمانية آلاف معتقل. متوسط السن: ما بين ١٥ و٢١ سنة. عائلات كثيرة تنتظر، وبدون صبر. "في البداية خفنا. الان، انتهى، سنخرج الى الشارع ان لزم ذلك. سنعاود الكرة. انهم انهم يضعوننا أمام التحدى؟ فليكن".

لا، الجمر لم ينطفئ. الغضب ينمو، والتمرد يتمخض. لسبب بسيط: كل شيء

كما كان من ذى قبل. دائما الجوع، البطالة، الضياع. في الازقة الضيقة حيث يتصاعد الغبار، يتربع الرجال الارض يخامرهم السبات. لا عمل. "في هذا الزقاق حيث تعيش أربعة عشر عائلة، ثلاثة رجال فقط يعملون. الاخرون؟ ينتظرون".

... "لماذا تمردوا يوم السبت ٢٠ يونيو؟ ما الاستثناء الذى حصل؟ سؤال غبي. لم يحصل أى شيء استثنائي. "أنا، لانني جائع، دائما جائع" يقول عجوز بصوت متعب. كان يبيع الخيط والصوف، ومنذ مدة طويلة، لم يعد يستطيع شراء السلع التي يحتاجها. ماذا يفعل؟ عاطل. كيف يعيش؟ هو نفسه لا يعرف. يعد: اللفت ٢٫٥٠ درهما، البطاطس ٢٫٤٥، نصف ليتر من الزيت ٢٫٧٥، نصف كيلو من لحم البقر ٨ دراهم. كم ثمن لحم الغنم؟ يضحك: "لا أعرف. لا آكله قط. لا يوجد هنا. ان أعداءنا الطبقيين هم الذين يأكلون لحم الغنم"...

"نوفيل أوبسرفاتور" ١٩٨١/٧/١٨

*

شاهد عيان
يروى عن مجزرة الدار البيضاء

نشرت جريدة "لومانيتي" مقتطفات من شهادة شاب فرنسي عاش أحداث ٢٠، ٢١، ٢٢ يونيو، وهذه الترجمة الكاملة لما ورد :

السبت صباحا. "كنت جالسا في مقهى قرب ساحة السراغنة. الشرطة تمر لترغم التجار على فتح دكاكينهم. الحشود تتجمع. فبدأت "مردة" (القوات المساعدة) تضرب بعصيها الخشبية الطويلة التي يبلغ طولها مترا.

في الحادية عشرة. "قوات القمع تهاجم الساحة. المتظاهرون يختبؤون خلف السيارات. بدأت القنابل المسيلة للدموع تتساقط. المتظاهرون يردون بحرق السيارات ورمي الحجارة. ثم يتفرقون في الاحياء وهم ينددون بالقمع الوحشي".

حوالي الثانية عشرة. "قوات الشرطة تحاول عزل الاحياء. رجل مات اللحظة في ساحة السراغنة. لقد كانت طلقة رصاص. في هذه اللحظة كان رصاص البنادق والرشاشات يطلق تقريبا في كل مكان، دون سابق انذار".

"لقد كانت مجزرة حقيقية. الناس تلجأ الى المنازل. رأيت طفلا يقتل بين يدى أمه التي أطلت من النافذة. ورضيع هشمت جمجمته بفعل قنبلة مسيلة للدموع".

"الرعب، ولكن أيضا الغضب، استوليا على الناس. في كل الاحياء نظمت مظاهرات".

"العساكر يدخلون المنازل. لقد قطعوا لرجل ساقه بحربة بندقية ورموه في

شاحنة. رأيت عجوزا قتل في مكانه عندما أخذ كيسا من الدقيق من أحد المستودعات.

"الاعتقالات كانت عديدة. حملوا كل الذين يتراوح سنهم بين ١٥ و٢٠ سنة.

في المساء كان الجيش يطلق الرصاص على كل شيء يتحرك. فلت طفل عمره تسع سنوات من حراسة والديه فقتل في الشارع".

"من المستحيل معرفة العدد الحقيقي للقتلى. بقيت الجثث ملقاة على الشارع. الجيش يمنع العائلات من حمل جثث ضحاياها. جثث قليلة فقط كانت مغطاة بالاكفان. عجوز حلاق يسكن الحي، أطلق تسجيلا قرآنيا حتى يتشهد المحتضرون".

"في زقاق بني مكيلد وحده، خلف اطلاق الرصاص ستة عشر قتيلا".

"جمعت الجثث قرب الساحة، وبقيت الى الغد في الشارع. فتش الجنود كل المنازل لاخذ الموتى من عائلاتهم. أما الجرحى فقد اعتقلوا في الحين. كثير من الجرحى كدسوا في ساحة معرض الدار البيضاء دون أدنى علاج.

"حكى لي جارى الذى يشتغل بأحد المستشفيات، أن الجنود أتوا وحملوا كل الجرحى، حتى الذين كانوا على طاولة العمليات. العديد منهم لم يعش".

الاحد والاثنين. "الاعتقالات مستمرة. المنازل التي قدمت أدنى مساعدة للمتظاهرين أفرغت من سكانها.

"يرفضون تسليم الشهادات اللازمة للدفن، لاجبار العائلات على الذهاب عند الشرطة.

"استمر اطلاق النار أيضا يومي الاحد والاثنين. لا يعرف كم عدد الموتى. المآت. والمعتقلون؟ الالاف. الشرطة تحاول الاغتناء، اذ يطلب مليون مقابل اطلاق ابن اعتقل ظلما.

لقد دبرت الشرطة والجيش عمليتهما عن سابق اسرار. فقد رأيت بعيني رجال الشرطة يبذلتهم، يكسرون الواجهات الامامية للسيارات ويحرقون الدراجات النارية. في نفس الوقت، الحياة مستمرة في الاحياء الغنية. الرصاص يطلق في باب مراكش، وعلى بعد مائتي متر، الدكاكين الفخمة فاتحة أبوابها".

"لومانيتي" ١٩٨١/٧/١

*

الوضعية ما تزال متفجرة في المغرب

"وراء الواجهات السياحية وقصور الزليج، مدن القصدير.. وراء الشواطئ البحرية، أكواخ القصدير المائلة. امحمد، ٢٤ سنة، ومع أصدقائه من حي الفداء، يستيقظون باكرا كل صباح. الهدف: ايجاد عمل صغير لليوم. الحظوظ قليلة والمنافسة قوية. لكن ليس أمام امحمد اختيار آخر: عليه أن يعيل عائلته (خمسة أطفال)، وأخ زوجته سرح من عمله منذ ثلاثة أشهر. منذ ذلك الحين وعائلة امحمد، وعائلة أخ زوجته وأبويهما بدون مورد.

أصل امحمد ليس من الدار البيضاء، بل من قرية صغيرة جنوب مدينة سطات. بسبب الجفاف ـ الذى لم ير مثله منذ ٣٥ سنة ـ هرب امحمد من البادية والتحق بعائلة زوجته. لقد ترك قطيعه لابيه ـ الماعز والاغنام لا تجد ما تأكل منذ مدة طويلة. على الطريق الرابطة بين سطات ومراكش يمكن أن ترى الفلاحين وهم يوقفون السيارات ويعرضون عليهم الاغنام، ملكهم الوحيد، ٢٠ فرنك للرأس. خسارة. لكن ٢٠ فرنك خير من أن يتركوا الماشية تموت جوعا.

ليس امحمد الحالة الوحيدة: يقدر عدد المغاربة الذين ينزحون من البادية ليوسعوا مدن القصدير بالدار البيضاء، بألف ومائتي شخص يوميا.

..."حتى في الرباط العاصمة الادارية، ست مائة ألف نسمة، توجد أيضا مدن القصدير، لكنهم يخفونها. أكبرها حي يعقوب المنصور، المحادى البحر"...

(...) "من المؤكد اذن أن هناك سخط شعبي. وقع اضراب عام، ردت

الحكومة المرعوبة بالقمع الوحشي، وفي كل مكان، كان التمرد. قدم لي امحمد كأس شاى عند مدخل كوخه القصديرى الشديد الحرارة. قال لي بعناد: "لا، لست خائفا، الشرطة لا تجرؤ على القدوم الى هنا. أنا لست خائفا، لكني سئمت، أريد الذهاب الى فرنسا، هل أستطيع أن أجد عملا هناك؟".

..." كيف لا يحصل هذا، عندما ترفع الحكومة فجأة أثمان المواد الغذائية الاساسية ما بين ٢٠ و٨٠ في المائة، بحجة ممارسة حقيقة الاسعار، وتنسى في نفس الوقت ممارسة حقيقة الاجور، في حين أن البطالة كثيرة جدا؟ لقد تم فعلا رفع الاجور الدنيا في فاتح ماى، لكن أرباب العمل لا يطبقونها.

ويشتد سخط امحمد وأصدقائه عندما يرون كل يوم أن المغرب ليس فقيرا، وبأن التقشف لا يمس الجميع. يقول "فالوزراء، هم، زادوا لهم في الاجور". وعندما يذهب الى آنفا ويرى الفيلات الرائعة تخفيها الورود، أو الى الرباط، الى حي السويسي، يتأكد من أن انتفاضته عادلة"..

يحكي امحمد: "يوم الاضراب، السبت ٢٠ يونيو، أثارت الشرطة الناس. فكل التجار الصغار أضربوا وأغلقوا دكاكينهم، ولم يكن بامكانك شراء ولو عود ثقاب في المدينة. لكن الحافلات كانت تعمل: فعشية الاضراب، أجبر السائقون تحت التهديد على النوم في المستودعات للتأكد من أنهم سيعملون في الغد. ويوم الاضراب كانت الشرطة تصاحبهم. وهذا أغضبنا، فبدأ الشبان برمي الحجارة، هكذا ابتدأت الامور..." ويؤكد فرنسي يقطن الدار البيضاء بأنه "منذ الحماية لم يشهد اضراب نجاحا مثيلا".

بعد ذلك، هاجم المتظاهرون كل ما يرمز الى الغنى. فأحرقوا العجلات، وأشعلوا النار في الابناك. فجاء الجيش ليعوض الشرطة التي فقدت زمام الامور. وبدأ يطلق النار بعشوائية. فكانت الحصيلة: آلاف من الجرحى، مئات من الموتى. وتبين الشهادات بأن رقم ٦٣٧ قتيلا الذى أعطته المعارضة، غير مبالغ فيه. فقد حكى طبيب قائلا: "في المستشفى الذى أعمل به، رأيت أطفالا عمرهم ستة عشرة شهرا مصابين بالرصاص"، وتضيف ممرضة "وفي المستشفى الذى أعمل به، أتوا بسبعة وتسعين جثـــة" (...).

جريدة "لوماتان" الفرنسية ٨١/٧/١

*

في المغرب العربي .. ضجة

ثمة ما يدعم الاعتقاد بأن المغرب العربي يعيش حاليا مخاضاته الاكثر صعوبة منذ سنوات استقلاله السياسي. ويمكن القول أن هذه المخاضات على تنوعها وتفاوتها تدعم الاعتقاد بأن تاريخ المغرب العربي يعيش نقلاته وقفزاته جماعيا.

ان المؤشرات التي يطفح بها سطح هذه المنطقة كثيرة ونذكر منها :

ـ أحداث الدار البيضاء في المغرب الاقصى التي جاءت لتضع كل الملفات على الطاولة. الوضع الاقتصادى، الوضع الاجتماعي، الوضع الديموقراطي، ووضع الصحراء الغربية.

وما من شك في أن هذه الاحداث التي وقعت يومي ٢٠ و٢١ حزيران الماضي، والتي تركت في الشوارع أكثر من ٦٠٠ جثة حسب تقرير لجنة العفو الدولية، سوف تكون حدا فاصلا بين مرحلتين سياسيتين في المغرب الاقصى. وهي على هذا النحو قد أكدت أن اللعبة الديموقراطية التي تجرى فصولها هناك منذ ١٩٧٥، لا زالت تحتاج الى أصول ديموقراطية ترتكز اليها.

ـ الاستفتاء الذى طرحه الحسن الثاني كاقتراح لحل مشكلة الصحراء الغربية. ورغم كون هذا الاستفتاء قد مثل بادرة انفراج على صعيد هذه الازمة، الا أن ضعفه الذى قد يكون قاتلا أنه لم يأت من قوة الملك، وهو يجعل الجميع (المعارضة المغربية، البوليزاريو، الجزائر) يتخوفون من امكانية تحقيقه أو التزام الملك به كما نصت عليه وثيقة قمة نيروبي الافريقية. فواقع الامر، أن الملك حين عاد الى الرباط من نيروبي

بدأ يردد "أن الاستفتاء هو اقتراح من بين الاقتراحات"، وهو ما اعتبر في ذلك الحين بمثابة الخطوة الاولى على صعيد التراجع الذى سيعود بالمشكلة الى تعقيداتها الاولى.

ـ وفي اللحظة التي تبدو فيها ديموقراطية الحسن الثاني على عتبة الانهيار وهي تبحث لنفسها عن ركائز أخرى، تبدو فيها ديموقراطية بورقيبة على طريق النهوض. ولا شيء يحز في نفس الحسن الثاني أكثر من أن يرى "نصائحه" الى بورقيبة قد أخذت طريقها الى العمل في الوقت الذى اضطر فيه ـ هو ـ الى تطبيق عكسها. والعكس يمكن قوله أيضا بالنسبة لبورقيبة. ان يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، في تونس لا يفوقه هولا ودموية وسوادا الا يوم ٢٠ يونيو الماضي في الدار البيضاء.

وعلى أية حال يبقى لبورقيبة أن يتباهى أنه كان أكثر حكمة من غيره ذلك أنه لم يستعجل في اعطاء هذه الديموقراطية كما أنه لا يزال يصر على القول أن الديموقراطية لا تعطى لاى كان. ومن ناحية المعارضة التونسية فيحق لها هي أيضا أن تتباهى بالقول أنها لم تكن معارضة ولدت بقرار، وان كانت قد ولدت من صلب الحزب الحاكـــــم.

ان أحداث الدار البيضاء الاخيرة اذا كانت قد برهنت على محدودية المسلسل الديموقراطي في المغرب الاقصى، فانها بالمقابل قد جعلت النظام في تونس ينتبه الى أمر خطير. وهو أن الديموقراطية اذا لم تكن على أصولها، فانها لن تنهي حالات الصدام أو الشغب التي تخيف النظام والتركيبة الحاكمة.

وليس من المؤكد أن الجزائر بعد الان ستظل بعيدة عن هذه التفاعلات، فالدورة الخامسة لحزب جبهة التحرير التي انتهت أعمالها قبل أسبوع، والتي ناقشت الملف الثقافي في البلاد، قد رسمت ما يمكن تسميته بـ"مرحلة ما بعد بومدين".

والواقع أن هذه المرحلة الجديدة قد بدأت منذ ما يزيد على السنة حين اتجهت القيادة الجزائرية الى فتح ملفات الزراعة والتصنيع وأخيرا التعريب. ان ما يعطي لهذه التسمية شرعيتها ذلك الحسم الذى جاء مع ابعاد أو تجميد كل من بوتفليقة واليحياوى من المكتب السياسي.

ولم يكن تجميد هذين العضوين البارزين مجردا من حسابات السياسة في البلاد، وانما كان ينطلق من قرار حسم الصراع داخل السلطة بالقضاء على طرفي الصراع نفسيهما لصالح مركزة السلطة بين يدى الجيش والحزب. ان بوتفليقة المناصر للفرنسية أو اليحياوى المناصر للعربية، لم يكن في وسعهما الا أن يهزم أحدهما الاخر. وكان ذلك انتصارا للجيش الذى لا يعترف بسلطتهما، كما هو انتصار للحزب الذى كان لا بد أن يقف على حد وسط من أجل الحفاظ على وحدته، وفي الاخير كان ذلك انتصارا لبن جديد وتياره الانفتاحي.

ان مرحلة ما بعد بومدين قد بدأت مع فتح ملفات سرقات الدولة وتنظيم الحزب من جديد وتنظيف الادارات ودراسة المشكلة الثقافية ونقد سياسة التصنيع

الثقيل ، وليس من الموءكد أن تقف عند هذا الحد . فكثير من المراقبين يلاحظون أن الجزائر تتدرج ببطء نحو انفتاح ليبرالي يتطلع اليه الكثير وأن بن جديد الذى لا يريد لنفسه أن يظل تحت ظل الشجرة سيخرج يوما ما الى الشمس.

كل هذه الموءشرات توءكد أن المغرب العربي يعيش نقلة جماعية في تاريخه. وليس من باب ترتيب الاشياء اعتباطيا وعلى نحو يغرى بالصدفة. وانما عودة الى الوراء تعطي لذلك مسانده التاريخية.

ففي أواسط الستينات ، عاش المغرب العربي نقلة سياسية جماعية تمثلت في "تعاونيات الدولة" في تونس ومركزة السلطة السياسية فيها ، وفي الاطاحة بين بللا في الجزائر التي منحت للجيش فرصة مركزة سلطته ، أما في المغرب فقد كانت حوادث الدار البيضاء (مارس ١٩٦٥) قد وضعت كل السلطات بين يدى الملك بعدما تم القضاء على المعارضة.

كان الامر نفسه قد حصل في أواسط الخمسينات ، فما أن انطلقت الثورة في تونس ضد فرنسا ، حتى لحقت بها انتفاضة المدن في المغرب تطالب بالاستقلال. ثم جاءت الثورة الجزائرية التي وجدت امتداداتها في كل من تونس والمغرب. وكان أن مثلت تلك السنوات نقطة البداية في التفكير نحو بناء مغرب الشعوب ، بعدما طرح شعار من "طنجة الى قابس" .

اليوم يشبه كثيرا البارحة. ففي الستينات ، وحين تم استقلال كل من تونس والجزائر والمغرب ، انطلقت مشكلة كان اسمها موريتانيا ما لبثت أن انتهت الى دولة. واليوم في بداية الثمانينات ، وحين تم ما يمكن تسميته ببناء "هذه الدولة الحديثة" بعد عشرين سنة أو أكثر بقليل من الاستقلال السياسي ، بدأ الحسم يأخذ طريقه نحو مشكلة تسمى الصحراء الغربية ، سوف لن تتأخر كثيرا حتى تكون دولة خامسة في المنطقـــة.

وكما ولدت موريتانيا ولد داده من مرض بناء الحدود وتقسيم السلطات ومركزتها ، سوف تولد صحراء ــ البوليزاريو (من مرض أو من صحة ، لا نعلم) المخاض الجديد الذى يعيشه المغرب العربي. تونس بورقيبة تتجه نحو الانفتاح. مغرب الحسن الثاني يدخل مرحلة ثانية من معركة الديموقراطية. وجزائر بن جديد تبحث بحياء عن خيارات ما بعد بومدين ...

السفير ١٧ ــ ٧ ــ ٨١

*

دراسة عن ثلاث دووايـر بمدينة الدار البيضاء

"الدوار الحضرى" أو مآسي الهجرة من البادية

أبرزت أحداث ٢٠ ، ٢١ يونيو بالدار البيضاء الوضعية المأساوية التي تعيشها الجماهير الشعبية المرغومة على العيش وسط "مدن القصدير" و"الدواوير" المحيطة بالاحياء البورجوازية الفاخرة.

واذا كانت الدعاية الرسمية قد اعترفت بالظاهرة المأساوية في حد ذاتها ــ ظاهرة انتشار واستفحال التشرد والضياع والتهميش من خلال نمو وتوسع مدن القصدير والدواوير ــ ، واذا كانت هذه الدعاية قد أدانت ضمنيا عن قصد أو بالتأكيد عن غير قصد ، سياسة التفقير المنهجية التي تستهدف الجماهير الشعبية في المدن والبوادى على حد سواء ، فانها عمدت بالمقابل الى تغطية المشاكل الجوهرية الحقيقية التي أدت الى تشريد وتهميش ملايين المواطنين المغاربة ، وركزت بالاساس على تغليف هذه المشاكل بغلاف من الديماغوجية "الرثة" والرخيصة...

هكذا يستيقظ رئيس الدولة فجأة ليكتشف أن حصانه يعاني من ضيق المجال ، ولا يتمكن من الركوض الجيد لان القصدير والكارطون والازبال قد أحاطت به من كل مكان وأفسدت عليه نزهته بين الرباط وتمارة ذهابا وايابا... وبنفس الاستخفاف والارتجال يتم العثور على الحلول السحرية وتقديم الوعود الكاذبة ، فيعلن للشعب رسميا بأن كل المشاكل قد وجدت حلولها ، ويلتزم ببناء "المدن البدوية" بين عشية وضحاها ، ويعد بوضع حد لمشاكل الهجرة من البادية الى المدينة ، ويلتزم بتوفير الراحة والاطمئنان للجميـــع ...

أقل ما يقال عن هذا الاستخفاف بالشعب المغربي وجماهيره الكادحة المشردة، هو أن للديماغوجية حدود، وأنها في جميع الحالات عاجزة كل العجز عن الحيلولة دون انفجار المشاكل التي لا بد وأن تنفجر. أما القول بـ"سنة البادية" وبناء "المدن البدوية" على مقربة من المدن الكبرى وانهاء مدن القصدير والدواوير، هكذا وبضربة سحرية، دون المس بجوهر السياسة الاستغلالية التي أدت الى هذا الواقع، انما يتجاوز كل حدود الديماغوجية، ويصبح من باب الرومانطيقية والاحلام السوريالية.

الحقيقة والواقع أن الاوضاع المزرية التي يعيشها ملايين المواطنين المشردين في مدن القصدير والدواوير الحضرية، ما هي الا نتيجة حتمية لسياسة التفقير التي ما انفك ينهجها الحكم المغربي عن عمد وسابق اصرار. ودون المس بجوهر هذه السياسة فلا حل ولا مخرج لهذه الاوضاع.

واذا كان الحكم يرجع مصدر هذه المشاكل الى مجرد "نزوة" عند الفلاحين، عشقوا الحياة الحضرية، فتخلوا عن أرضهم وهاجروا الى المدن الكبرى بحثا عن الحياة السهلة، فان الواقع يثبت أن هذه الهجرة ما هي الا منفى اضطرارى حقيقي تتحكم فيه وتضبطه عوامل شتى: عوامل الابتزاز الاقتصادى والتدهور الاقتصادى، تكملها وتقودها عوامل سياسية مركزها الاستغلال الفاحش والتهميش والضياع.

فالهجرة ابتدأت مع دخول الاستعمار، ونهجه لسياسة نهب أراضي الفلاحين، هذه السياسة التي استمرت بعد الاستقلال الشكلي وكان من نتائجها المباشرة توسع مدن القصدير والدواوير حيث يسود نمط عيش يؤدى الى التهميش الاجتماعي ومحو أية امكانية للنضال الاجتماعي والسياسي والتراكم النفسي الداخلي.

وحتى لا يقتصر تقييمنا هذا على المقولات النوعية الاجمالية، نعطي الكلمة لباحث اجتماعي موثوق: كسي ليونار، أقام بثلاثة دوواير بضواحي مدينة الدار البيضاء. وهذه ترجمة مقتضبة للمقال الذى نشره حولها (مجلة شعوب حوض البحر الابيض المتوسط ـ العدد ١٥ ـ أبريل/ماى ١٩٨١):

اذا كان الشرق، والجنوب الشرقي لمدينة الدار البيضاء يضم القطاعات المنتجة بشكل مباشر والتي تشمل في آن واحد المؤسسات الانتجاية وقوات العمل، فان غرب المدينة قد استحوذت عليه نسبيا الطبقات المحظوظة الاستعمارية أولا ثم الوطنية والاجنبية فميا بعد. الا أن المساحة التي وفرتها لنفسها هذه الاخيرة، قد أصبحت مضايقة حاليا ومحاطة بحزام من المساكن الشعبية الكثيفة والمتنامية، الشيء الذى يجعل الطبقات المحظوظة تواجهها باقامة أسوار عالية حول فيلاتها الخاصة، أو اللجوء الى بناء عمارات صغيرة الحجم، ولكنها من مستوى رفيع وراقي، أو عمارات تشمل المكاتب والسكن الرفيع في نفس الوقت.

الا أن هذا التطور المعمارى لم يتم بشكل متكافئ حيث تتخلله عدة ثغرات،

اذ نجد قرب البنايات العصرية الجديدة، أشكالا من المساكن المزرية تجاورها الشركات الصناعية من الدرجة الثانية أو المساحات الجرداء.

ضمن هذا الاطار تندرج الدواوير الثلاث التي نريد اظهار هياكلها وتطورها العام وعلاقتها بالمحيط الحضرى.

ثـــلا ثـــــة د و ا و يـــــــــر

على عكس مدن القصدير التي اعترفت السلطات البلدية بضرورة اصلاحها، سواء في عهد الحماية أو بعد الاستقلال، فان الدواوير الثلاثة، التي هي موضوع بحثنا، عبارة عن وحدات سكنية صغيرة يمتلكها ويديرها أشخاص لحسابهم الخاص، ويجنون منها فوائد ملموسة من خلال استغلال ضحايا الهجرة من البادية وأزمة السكن وقلة الشغل. والدواوير الثلاثة المقصودة بالبحث هي: دوار عبد القادر، عرسة الملك، ودوار جنيـد.

ان الدوار الحضرى الذى تحيط به مساحة حضرية مبنية هو عبارة عن جسم غريب مقحوم وسط وبجانب مساحات تمارس فيها الزراعة بشكل تلقائي، وبالرغم من ذلك فان ثمن الارض بالدوار مرتفع جدا كنتيجة للمضاربات العقارية. انها وحدات عديدة معرضة للضياع، ذات كثافة سكانية مرتفعة.

بني دوار الملك فوق أرض تابعة للقصر والتي كانت محط مقايضات شتى بعد أن بقيت لمدة طويلة بيد وكيل خاص. ومنذ سنوات طويلة لم يطالب القاطنون بأى أجر، وبذلك فانهم يبقون معرضين للطرد في أى وقت. وبالنسبة لدوار عبد القادر فانه ملك لارملتي وابن المالك المتوفى الذى استحوذ على بناية تركها أحد المعمرين مباشرة بعد الاستقلال، في حين أن الاراضي المجاورة له والموزعة الى قطع من ٥٠٠ الى ٦٠٠ متر مربع يمتلكها بعض الاغنياء الذين بنوا عليها فيلات من المستوى الرفيع.

أما دوار جنيد فانه خلافا للسابقين لا يوجد فوق مساحة جرداء بل تحيط به مجموعة من المعامل الصغيرة. وهذه المعامل بطبيعة حجمها غير قارة، ويمكن أن تنتقل الى جهة أخرى اذ أن هاته العملية تعود عليها أحيانا من جراء بيع الارض بفوائد عقارية تفوق بكثير أرباحها الناتجة عن نشاطها الصناعي.

وبخلاف أشكال أخرى من المساكن المزرية (مدن القصدير)، فان الدواوير تستفيد في غالب الاحيان من بقايا بناء سابق كدعائم: جدران مزارع سابقة فقدت أسقفها، وبالنسبة لدوار جنيد جدران شركة صناعية مجاورة وجدران فيلتين صغيرتين. وضمن هذه المساحة المنغلقة على نفسها والتي لا تتوفر سوى على باب خارجي واحد، ارتجلت مساكن مأجورة. فالدوار اذن، بحكم طبيعته وتكوينه، هو عبارة عن خلية منزوية ومهمشة (...).

قد يكون من الممكن محاولة مقارنة الدوار بالدرب، فكلاهما لا يتوفر الا على مدخل واحد. الا أن الدرب، رغم ذلك، يخضع لتأثيرات الازقة المجاورة والمحيط العام، بينما يبقى الدوار معزولا ومنطويا على نفسه.

يسيطر على مركز الدوار الذى يعتبر منطقة مرور اجبارية، النساء والاطفال. ففي دوار جنيد مثلا، يوجد الماء الصالح للشرب بالمركز فقط، حيث تقوم النساء بأنشطتهن الاساسية: الغسيل،تنظيف الاواني، سقي الماء وحمله الى البيت. وفي دوار عبد القادر فان الماء يوجد خارجه، وتقوم النساء بحمله في براميل. أما الرجال فقد احتفظوا لانفسهم بأماكن خاصة لا تدخلها النساء، توجد في غالب الاحيان قرب دكان الدوار وجامعه حيث يلتقون لتبادل الاراء والاخبار على منوال "الجماعة" في البوادى، أو للترفيه عن النفس والتسلية.

تطـــور دوار عبـــد القـــادر كنمـــوذج

لم يتمكن أى من القاطنين تحديد تاريخ تطور دوار عبد القادر بدقة. الا أن دراسة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الخلايا المكونة له، وكذا نوعية المواد التي بني بها وطرق استعمالها قد مكنتني من تحديد نموه في ثلاث مراحل. تبتدئ المرحلة الاولى بعد الاستقلال باستعمال بناية مزرعة تم تعديلها بهدف السكن فيها ويمكن حتى الان مشاهدة بقايا منخفضة لبعض الجدران المنفتحة على الحقول من خلال باب ضيق يعلوه قوس وكذا ساحة صغيرة وبناية استعملت سابقا كمستودع. وكل هذه البنايات تحطمت نسبيا، الا أنها شكلت العمود الفقرى للدوار ومركز اقامة مالكه. وتوجد ضمنها حاليا غرفتان كبيرتان يقطنهما الارملتين اللتين انتقلت اليهما ملكية الدوار)، وأخرى خاصة بالابن ومطبخ ومرحاض. وتتوسط هذه الغرف ساحة صغيرة مزلجة وتحيط بها قضبان حديدة تحميها من المحيط الخارجي... يختلف هذا المنزل بطريقة تنظيمه والمواد المستعملة لبنائه بعناية اختلافا واضحا عن كل المساكن المرتجلة والهشة المجاورة له.

وتبتدئ المرحلة الثانية باستعمال الساحة وبقايا الجدران لاقامة مساكن متشابهة لا تتعدى مساحتها بعض الامتار، جدرانها خليط من الاجور والحجارة والخشب، وأسقفها من القصدير تتخللها ممرات ضيقة، رئيسية وثانوية، تفضي الى باب المسكن.

أما المرحلة الثانية فقد شهدت اقامة نفس المساكن خارج الساحة في اتجاه حقول المزرعة. وتعتبر المواد المستعملة لاقامة مجمل المساكن (الخشب، الحجارة، القصدير، الاسلاك...) من نوعية رديئة.

ويقع المدخل الوحيد للدوار خلف شارع ابن سينا الذى يربط وسط مدينة الدار البيضاء بالاحياء السكنية الراقية.

تـــوازن الـــدوار واستقـــــراره

ان الدواوير الحضرية المتواجدة بمنطقة المعاريف لا تمت بصلة الى نظام هذا الحي، لانها تخضع لقوانين داخلية دقيقة من جهة، ولسلطة البلدية من جهة أخرى. ويخشى القاطنون كل الاسئلة المتعلقة بشكل مباشر بممارسة السلطة داخل الدوار. والحقيقة أن الجميع يساهم في حفظ الامن الداخلي للدوار (خاصة الرجال) ويدافع عن وحدة وانسجام واستقلالية هذه الوحدة السكنية المنزوية على نفسها والتي لا تستطيع الاستمرار الا عن طريق تجنب كل تعبير عن النفس. وهكذا فان جلب الاخبار والمعلومات الى داخل الدوار يعتبر تورطا وخروجا من وضعية الاستخفاء الى الميدان العمومي. ويترتب عن الحفاظ على هذا النظام الداخلي عدة تصرفات لا يجب الانخداع بمظهرها، فالزائر الاجنبي يستقبل مثلا بحرارة كبيرة لان هذا في نظرنا يشكل أنجع وسيلة لتجنب أى اصطدام من شأنه أن يمس بتوازن الدوار أو ينتج عنه ردود فعل المالك. واذا كان من السهل ادانة مثل هذا التصرف، فانه في الحقيقة يعبر عن وحدة الصراعات الحضرية الباطنية، اذ أن كل أجنبي رسمي أو ذى مظهر رسمي هو رمز للسلطة التي يجب الاحتياط منهـــا.

ومن الممكن أن يقوم "مقدم" الحي بمنع زيارة الاجنبي للدوار، لكن لا أحد منهم يخبره لانهم يعتبرون أنفسهم المسؤولين عن الامن الداخلي للدوار.

والملاحظ أن السلطة داخل الدوار تخضع لسلم يحدد درجاته الموقع السكني. فالنقطة الاولى للمراقبة والنفوذ توجد بمقربة من الباب، وهذا ما يمكن التأكد منه بشكل جلي في دوار جنيد، ذلك أن ابن المالك شرطي يسكن احدى الفيلات الصغيرة التي تحد المدخل. وكذلك في دوار عبد القادر حيث يجمع فقيه الجامع بين التدريس ومراقبة تحركات القاطنين. وفي دوار الملك تقوم بهذا الدور واحدة من أقدم العائلات القاطنة بمدخل الدوار. والنقطة الثانية مرتبطة بمدى القرب من مسكن المالك. وأبرز مثال على ذلك يتجلى في دوار عبد القادر حيث يوجد مسكن المالك في نهايته، وكل المساكن المجاورة له تعتبر محظوظة، ليس فقط لانها تجاوره ماديا ولكن لانها تتمتع ببعض الامتيازات كاستعمال الساحة والمرحاض ومشاهدة التلفزة التي تعمل بواسطة بطاريات... الخ، تلك الامتيازات التي تفترض الاقدمية والخضوع التام للمالك.

تمتد سلطة المالك على كل الدوار وتكتسي أشكالا مختلفة وأحيانا مقنعة. ففي دوار جنيد مثلا، يراقب المالك بدقة كل القاطنين بشكل مفزع، ويخلق حول نفسه ستارا من الهبة عن طريق المبالغة في ثروته ونفوذه. واذا كان لملاك الدواوير موارد مختلفة فان الامر لا يتعلق في غالب الاحيان سوى بنشاطات ثانوية ومتدهورة يسمح بها الانحـــلال المدينـــي.

وفي كل من دوار جنيد وعبد القادر يمتلك صاحب الدوار الدكان حيث

يشترى القاطنون كل حاجياتهم. لكن المالك يمنح في نفس الوقت لقاطنيه غطاء يقيهم من هجمات السياسة الحضرية القائمة المضرة بذوى الموارد الضعيفة، ويوفر للقاطنين امكانية الذوبان وسط الدوار حيث يضمحل الخوف نتيجة تقاسمه جماعة، وتطمس رداءة الحياة الفردية لانها لا تحيط بها سوى الرداءة. وهذه "الخدمات الثمينة" يعيها المالك ويشعر بأهميتها ويوظفها لصالح نفوذه كما يشاء. وهكذا يحصل نوع من التوازن داخل الدوار يظهر وكأنه خال من أى اصطدام لكنه في الحقيقة مجرد نتاج لتفاعل الممنوعات والتعسفات التي يفرضها الملاك بمساعدة من السلطات.

وخلاصة القول أن الاندماج داخل الوسط الحضرى بعد الهجرة من البادية لا يكفيه فقط التصدى للمتاعب الادارية والخضوع لبعض القوانين العامة بل يستلزم محو الشخصية الفردية. وهذا ما يتم من خلال المراقبة الجماعية الموجودة داخل الدوار والسلطة المفرطة لمالكه.

القاطنون

يقسم القاطنون أنفسهم الى قدماء وجدد يخضع هؤلاء الاخرين، لمراقبة تدوم في رأينا لمدة طويلة. ويبلغ متوسط اقامتهم بالدواوير عشر سنوات، مع العلم أن بعض العائلات قد قدمت من دواوير أخرى (الحاج خدال: بوسيجور، الدرب الجديد الموجودان بغرب الدار البيضاء) وتختلف الاصول القروية للقاطنين من دوار الى آخر: فأصل دوار عبد القادر دكالة والشاوية، وأصل جنيد نواحي مراكش وأكادير، في حين أن قاطني دوار عرسة الملك تختلف أصولهم.

وتبدو البنية العائلية مرنة لكنها آخذة في الانحلال نتيجة ضيق السكن الذى يحول دون الانسجام العائلي. وغالبا ما تترك النساء والاطفال الصغار في البادية ـ الاصل، بينما يقيم مع رب العائلة في الحي الحضرى الاطفال الممدرسون وأعضاء العائلة الذين حصلوا على عمل في المدينة، وبذلك فان عدد الافراد المقيمين بنفس السكن يختلف كثيرا من حالة الى أخرى.

وبالنسبة لنوعية الشغل الذى يزاوله القاطنون، فيختلف أيضا لكن غالبا ما يكون حرفة يدوية بالنسبة لارباب العائلات في دوار جنيد (بستاني، خياط، خباز، ميكانيكي، بناء) بينما أفراد العائلة الاخرون يشتغلون في المعامل. وفي الوقت الذى يعاني فيه القاطنون من ظاهرة البطالة وعدم استقرار الشغل وموسميته فان "اقتصاد" الدوار يستفيد من عمل الابناء المتعلمين الذين حصلوا على وظيفة في المدينة والذين يقيمون بالدوار سواء بشكل دائم أو متقطع، ومن بينهم في دوار الملك مثلا: أستاذ في الفزياء، طالب في المدرسة العليا للاساتذة، ومعلم، ورسام. أما بالنسبة لدوار عبد القادر، فأغلب أرباب العائلات اما عاطلون واما يزاولن أعمالا موسمية. ولا تتمكن

العائلات التي تعاني من الفقر المدقع، من سد بعض حاجياتها الا بفضل عمل الاطفال وخاصة البنات اللواتي تشتغلن في معامل الخياطة المجاورة.

ما المخرج ؟

ان طرح السؤال على القاطنين حول امكانية خروجهم من هذه الوضعية المزرية يأتي في تناقض مع القناعة السائدة هنا: فالاغلبية الساحقة لا ترى امكانية الخروج من هذه الحلقة الجهنمية التهميشية... فحالات النجاح في الخروج لا تكون الا من قبيل الصدف. وتروج عدة روايات في الدواوير ومدن القصدير والاحياء الشعبية حول نجاح بعض سكانها الاصليين في بناء ثروة. والحقيقة أن كل هؤلاء قد ساعدتهم الصدفة في ايجاد محتضن منذ البداية. ويبقى الواقع العام مع ذلك بعيدا كل البعد عن هذه الروايات.

لقد أدت عدة عوامل بدوار الملك الى اقتناع العديد من قاطنيه بأن الطريق الناجع للخروج من هذه الوضعية هو التعليم، ومن بين هذه العوامل أساسا تأثير المحيط الخارجي ووجود ثانوية غاندى على مقربة من الدوار.

خلاصة

نوجزها في ثلاث نقاط أساسية:

ـ على المستوى المعمارى والسياسة المتبعة رسميا في هذا المجال، فان الدواوير الحضرية تشكل أمثلة حية عن الاختلال والتدهور الذى تعرفه مدن البلدان المتخلفة. ويبدو أن ضعف الموارد لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة التكدس السكاني في هذه المساكن الحقيرة (لان أغلبية القاطنين تتوفر بشكل أو بآخر على مورد ولو أنه يبقى دائما هزيلا) بل هناك أيضا عامل أساسي يتجسد في الحاجز النفسي الناتج عن فرض نمط من العيش مبني على الانزواء والخضوع والقبول بهيمنة كانت في السابق أجنبية وواصلتها وكرستها بورجوازية محلية تنهب خيرات البلاد. ان سكان الدواوير الحضرية يعيشون في انزواء وتدهور الشيء الذى يرهن كل مستقبلهم. ماذا يمكن أن تكون اذن طموحات هؤلاء المعدمين (جيش الشغل الاحتياطي) المكدسين في الدواوير ومدن القصدير.

وهناك أيضا علاقة واضحة بين طرق تملك المساحات الحضرية وبين الهياكل الداخلية للدوار. والقاعدة العامة هي أنه بقدر ما يكون التمايز عميقا بين الدوار ومحيطه، بقدر ما يتجه التنظيم الداخلي للدوار لخدمة مصلحة شخص واحد يعيد انتاج هذا التمايز داخل الدوار. وتجد هذه القاعدة تأكيداتها في كل من هرمية نقط السكن

والظروف التي تتحكم في حفظ الامن الداخلي ، وأساسا في طمس واستيلاب القاطنين .

— على مستوى الاندماج والنشاط الحضرى نلاحظ أن سكان الدواوير يعيشون تهميشا عميقا . ففي بعض الحالات يكون الدوار مستقلا تماما عن الحي المتواجد فيه ، وأحيانا أخرى يذوب فيه في اطار محيط محدود ، ويختلف الشعور بهذا الابعاد من حالة الى أخـــرى .

— وفيما يخص الانشطة ، فقد ظل أغلب سكان الدواوير بعيدين عن الشغل في المعامل المجاورة ، محافظين على التقاليد البدوية بالقيام بأعمال غير مستقرة وغير مقننة وغالبا ما يكون الاشتغل في المعامل من نصيب الاطفال .

يقوم جميع سكان الدواوير بمجهود مستمر ومعقد للبحث عن توازنهم الحضرى وهويتهم . ويبدو هذا المجهود جليا على ملامحهم ومن خلال سلكوهم الذى يقفز من الابتسامة الى الغضب ، ومن اللطافة الى التهجم ، ومن الكرامة الىالخضوع ، ومن الرضى الى التحدى . ولقد حافظت هذه الملامح على طابعها البدوى يقنعه طلاء مديني . وفي هذه الملامح توجد الاجوبة عن أسباب جمود وسلبية هؤلاء السكان المهمشيـــــن .

*

نظام يبحث عن اجماع

حدود "الدمقرطة" في المغرب

"ان الاضراب العام في كل البلاد، والانتفاضة الدموية بالدار البيضاء يوم ٢٠ يونيو، قضت على أحلام الاجماع الوطني الذى كان متأثراسلفا بمأزق الصحراء.

ان تصعيد التحركات الشعبية والقمع الذى يضرب من جديد قادة نقابيين ومعارضين سياسيين، أوضحا طبيعة "مسلسل الدمقرطة" المحصور في الساحة السياسية الرسمية".

بهذا قدمت مونيك جيني مقالها المنشور في مجلة "لوموند ديبلوماتيك" الشهرية، عدد يوليو ١٩٨١، والذى ننشر ترجمة موجزة له.

" عند الاستقلال، سنة ١٩٥٦، كان بامكان الملك محمد الخامس أن يدعي الاجماع الوطني، ففي غمرة حماس وأوهام هذه السنوات، كان من الصعب الوعي بهدف العقدة الجديدة المقترحة من طرف فرنسا، والتي توكل ادارة المصالح الاقتصادية الكبرى لأوليغارشية مغربية مرتبطة أشد الارتباط بالرأسمالية الفرنسية.

كانت هذه الأوليغارشية المحيطة بالملك، مع الجيش والشرطة، تتحكم في المدن، حيث كانت حركة التحرير تنظم المقاومة. وفي السنوات التي تلت، بدأت الاوهام تتبدد تحت حكم الحسن الثاني. ووصل النظام في بعض الاحيان الى التصفية الجسدية: سحق وسط الدماء انتفاضة الدار البيضاء في ٢٣ مارس ١٩٦٥، التي عبر فيها المتظاهرون عن الخيبة الشعبية أمام حقيقة هذا الاستقلال. لكن العالم القروى

سيبقى مضمونا : فقد شكل الحفاظ عليه تحت تقاليد المخزن والاقطاع، عنصر موازنة مهم ـ ثلاثة أرباع السكان ـ ووفي. وبالنسبة للنظام لم يعد الامر يتعلق اذن سوى بالبقاء.

لقد أدى الاستغلال المزدوج الخاص بالاقتصادات التابعة، الى نهوض النضالات العمالية التي لن تعرف الانحدار الا في سنتي ٧٤ ـ ٧٥، وأظهرت ضرورة ادماج البادية في نمط الانتاج الرأسمالي، التناقضات الاولى، وأدت الى التمردات الاولى داخل جهاز الدولة نفسه، في الجيش الذى ينحدر منذ قرون من الوسط القروى :

ـ ١٠ يوليو ١٩٧١، ينطلق أول انقلاب من أهرمومو (التي أعيد تسميتها اليوم "رباط الخير" ...)، في قلب الاطلس المتوسط. لقد كانت تقرأ في عيون تلامذة المدرسة العسكرية فضيحة وغضب الفلاحين الفقراء أمام بذخ وارتشاء البلاط.

ـ ٣ مارس ١٩٧٣، حاول مناضلون من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية القيام بانتفاضة في الجبال، وقد تمكن الجيش بصعوبة، من عزلهم والقضاء عليهم.

كان يظهر أن النظام محكوم عليه، ويجب على الملك أن يتحرك، وبسرعة. فاتخذت مبادرة أولى، وهي عملية "المغربة". وهذه العملية تتعلق بالاساس، في ميدان المؤسسات، باعلان الشركات التي تضم ٥٠٪ من الرأسمال المغربي ويديرها مغربي، على أنها مؤسسات وطنية، وكل مؤسسة تمت مغربتها بهذه الطريق، ستكون لها سلطة "مغربة" شركة أخرى، ويمكن للحصة الاجنبية "التي تكون في الغالب فرنسية) أن تبقى مماثلة، لكنها يجب أن تتوزع بشكل آخر.

وفي البوادى تم استرجاع أراضي المعمرين، وانطلقت سياسة السدود، وأعطيت للبورجوازية حصة الاسد، ووسط التطبيل والتهليل، أعطيت لبعض الفلاحين قطع مجمعة في شكل تعاونيات.

كان الهدف من ذلك مزدوجا : السماح للمعمرين الجدد بتشكيل أملاك شاسعة للفلاحة العصرية التصديرية، وجذب البورجوازية الوطنية الى العرش، تلك البورجوازية المتجمعة في حزب الاستقلال، الذى غادره جناحه اليسارى في سنة ١٩٦٠، ليشكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

لقد أدت هذه العملية الى تقوية تبعية الاقتصاد المغربي. فتوسعت التجارة الخارجية، الموجهة تقليديا نحو فرنسا، لتشمل مجموع دول السوق الاوروبية المشتركة، التي تبتلع نصف الصادرات.

وبشكل، الفوسفاط الذى انهار سعره من ٦٨ دولار الى ٣٠ دولار سنة ١٩٧٦، أهم صادرات المغرب، التي تشمل أيضا المنتوجات الفلاحية (الطماطم، الحوامض..) التي أصبحت مزاحمة أكثر فأكثر من طرف بلدان أخرى في حوض البحر الابيض المتوسط. ففي سنة ١٩٦٩، عقد المغرب مع السوق الاوروبية المشتركة اتفاقيات تجارية محضة، ضاعفت من التمركز الجغرافي لمبادلاته الخارجية، حيث أن الصادرات نحو السوق

الاوروبية المشتركة انتقلت ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، من ٦٠ الى ٦٤ في المائة. والحال أنه في نفس الوقت، منحت السوق الاوروبية امتيازات مماثلة لمنافسي المغرب (اسرائيل واليونان)، مقلصة بذلك الفائدة التي كان يأمل هذا الاخير في الحصول عليها.

الازمة الاقتصادية

لم تتوقف الوضعية المالية عن التدهور خلال العقد الاخير. وتعددت قوانين الاستثمارات منذ ١٩٧٣، وتوجد رهن المراجعة منذ ١٩٧٨، وهي تمنح امتيازات خارقة للمستثمرين المحتملين. وهكذا، فقانون الاستثمارات العقارية، الصادر في نهاية ١٩٨٠، يرتقب اعفاءات ضرائبية تامة لمدة خمسة عشر سنة. الا أن التوفير الداخلي الخاص، يبقى بالرغم من كل شيء غير كافي جدا. والحال أن التوفير العمومي نفسه تقلص ولم يعد يمثل سوى ٢٫٥ في المائة من المداخيل العادية في ميزانية ١٩٨١، مما يضطر الى اللجوء أكثر فأكثر الى القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات الدولية والتجمعات البنكية المتعددة الجنسيات، ويؤدى هذا بالتالي الى ارتفاع المديونية الخارجية بدون انقطاع، لتصل في نهاية ١٩٨٠، الى سبعة ملايير من الدولارات.

فالنداءات المتكررة الى الخارج فرضت تغييرات في سياسة الاستثمارات وفقا للنظرة التي تمليها الشركات المتعددة الجنسية. الا أن الازمة العالمية زادت من اختلال التوازن لتجعل من الاقتصاد المغربي أكثر هشاشة.

وفعلا، فمنذ سنة ١٩٧٦، التي بدأ فيها تجديد الاتفاقيات مع السوق الاوروبية المشتركة، أصبحت الصادرات عرضة للصدف، وتخضع بكيفية فجائية لتدابير حمائية مقنعة (رفع أسعار الاستدلال، الحد من الجدول الزمني للصادرات المغربية، مقاييس مشددة أكثر للنوعيات)، ان لم تكن حمائية محضة، كما كانت الحال في أزمة النسيج سنة ١٩٧٧، أو كما يتجلى ذلك في التوقف المفاجئ لواردات السردين سنة ١٩٨٠.

ان انعدام الامن هذا، لا يعوض الا جزئيا بالاطار العام للاتفاقيات الجديدة التي تضيف الى الواجهة التجارية جناحا ماليا محدودا (٣ في المائة من استثمارات تصميم ٧٣ ـ ١٩٧٧، تم تمويلها من طرف الصندوق الاوروبي للتنمية)، وجناحا تقنيا، وتدابير تتعلق بقانون اليد العاملة المغربية في أوروبا.

وقد وصلت الازمة ذروتها في ٧٧ ـ ١٩٧٨، فاتحة عهدا من الكساد كرسه اصدار التصميم الثلاثي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، الذى قدم رسميا على أنه "وقفة" في تغيير المجتمع المغربي، والذى لم يعد يضم في الواقع سوى اجراءات تتعلق على الخصوص باتمام المشاريع التي سبق البدء فيها خلال التصميم السابق. وهكذا، تقلصت الاستثمارات العمومية بشكل كبير، في حين تشددت اجراءات تأطير القرض. وبالرغم من ذلك فان

عجز الميزانية الذى كان منعدما في ١٩٧٣، أصبح يزداد بشكل مربع (٢ر٨ مليار درهم سنة ١٩٧٩) أمام عدم امكانية ضغط مصاريف التسيير وبعض مصاريف التجهيز.

ويضاف الى تكاليف الدفاع الوطني ــ الذى لا يحتل أبدا منصبه في ميزانية الدولة أقل من ٤٠ في المائة من مجموع المصاريف ــ مساعدات صندوق الموازنة، الذى يهدف الى تنظيم أسعار بعض المنتوجات، والاسهام في تموين البلاد بالمواد الضرورية. والحال أن ارتفاع الاسعار العالمية (خاصة السكر، والقمح الذى يشكل وحده ٥ر١٧ في المائة من الواردات)، أجبر على منح مساعدات متزايدة منذ ١٩٧٤، جاعلا الانعكاس على الاسعار الداخلية حتميا، ان آجلا أو عاجلا، هذه الاسعار التي كانت ترتفع بـ ١٠ في المائة سنويا، والتي وصلت ١٣ في المائة سنة ١٩٧٧.

وينجم عن ذلك ركود في الانتاج، الذى لم يتجاوز نموه ٣ في المائة سنويا، مطابقا بالضبط معدل النمو الديموغرافي. والانتاج الفلاحي الضعيف النمو سلفا خلال السبعينات، أصيب مؤخرا بعواقب جفاف ١٩٨٠، الذى يبدو كالكارثة: يصل انتاج الحبوب بصعوبة الى ثلث الحاجيات، مما يؤدى الى تقليص الماشية الى نصف حجمها.

عمليـــــة الصحـــــراء

ابتداء من ١٩٧٤، اتخذ النظام مبادرة ثانية، فوضع لاستعادة حلمه في الاجماع، آليـة من أجل "استرجاع" الصحراء، كانت مناورة ذكية خلقت من جديد ظروف غداة الاستقـــلال.

صحيح أنه كانت هناك مناجم الفوسفاط: فاضافتها الى تلك التي يملكها المكتب الشريف للفوسفاط، ستمكن الانتاج المغربي من تجاوز انتاج الولايات المتحدة، وهكذا ستصبح الرباط هي التي تحدد أسعار السوق العالمي. فتم في ١٩٧٥ تكرار ما كان يقال في ١٩٥٦: ان الفوسفاط الذى سيحرر هو أيضا من الاستعمار، سيؤمن لكل عائلة مغربية نصيبها، ومن ثمة تلبية حاجياتها. لكن بالنسبة "للعائلات الكبرى"، ومن بينها العائلة الملكية، فالامر يتعلق بالاحرى بالحفاظ بأى ثمن على امتيازاتها. لقد خشي الحكم أن يفقد كل شيء، فأصبح يريد الحفاظ على كل شيء.

يجب اذن "استعادة "حالة الحظوة" التي عرفتها الملكية في أحد الاوقات، والتي قيست قوتها لدى موت محمد الخامس: الهيجان الجماعي لشعب بأجمعه يبكي ملكه المحرر. والحسن الثاني لا يريد أن يكون أقل شأنا من أبيه: ستخدم الصحراء أسطورته مثلما خدمت مصالحه. ويظهر اليوم من جديد هذا التصارع الغريب: ففي خضم الحماس الوطني حول "تراب ثابت ومقدس"، الخلل المفاجئ "للحائط" و"المثلث النافـع"...

في ١٩٧٥، كان حماس "المسيرة الخضراء"، بايقـاع الشعارات القديمة التي

استيعدت حيث تركت. لكنه كان أيضا فخـا ذا مهام متعددة نصبه الملك. فقد كان الامر يتعلق في البداية بتيسير مهمة بناء جيش جديد، مخلص للنظام من حيث أنه يرتبط برباط وثيق بمصالحه، ومن ثمة وبالنتيجة، تصفية جيش أهرمومو السابق، جيش الانقلابات. واليوم، تحت نفس بذلات القوات المسلحة الملكية، يقوم الدليمي ورجاله بحراسـة اخوان السلاح للتلاميذ والضباط الاربعمائة الذين سقطوا يوم ١١ يوليو ١٩٧١، وأولئك الذين أعدموا في ١٩٧٢، وأولئك المعتقلـين في السجون العسكريـة منـذ عشر سنوات. وتخفي الحرب الرسمية المعسكران اللذان يتراقبان من وراء "جـدار" الصحراء حيث تدور على مر السنين، حرب أخرى سريـة، تتخللها الاموات ــ في ميدان الشـرف ــ والمحاكـم العسكريـة.

(...) وفي الاخير، لقد كان الهدف الاساسي "للمسيرة الخضراء" هو تحييد المعارضة عبر رفع احدى مطالبها القديمة، ألا وهو "مغربيـة" الصحراء، وذلك باسـم الملـك ونظامـــه.

في سنة ١٩٥٨، تم سحق وهزم وتشتيت الوطنيين المغاربة والصحراويين، المتجمعيـن جنبا الى جنب داخل جيش التحرير الوطني، من طرف القوات الاستعمارية وقوات الملكيـة. والى حدود ١٩٧٣، كان الكفاح واحـدا بالنسبـة للكثيرين. لكن التاريخ يمر، والقمع ينزل على القوى الحية للمعارضة المغربية: الاعتقالات، المحاكمات أحكـام الاعدام والاعدامات تتلاحـــق.

أوهـــام السلـــم الاجتماعـــي

في سنة ١٩٧٣، كان في المغرب ألفين معتقل سياسي. انطوت أحزاب المعارضة في سريـة منكمشة على نفسها، واختبأ المناضلون، أو سقطوا شيئا فشيئا في خصامات سياسية، فاتسعت القطيعة مع الجماهير ونسي الصحراويون.

لقد سبق أن تم نسيانهم في صيف ١٩٧٢، بمدينة طان طان عندما كانت الشرطة تعتقل وتعذب وتدع في السجون المناضلين الذين كانوا يتظاهرون للمطالبة بذهاب الاسبان. سكتت المعارضة. وفي هذا الصمت الذى يعتبر بمثابة تخلى، وقعت القطيعة مع القضية الصحراوية دون أن ينتبه اليها أحد. فكان جواب الصحراويين هو ميلاد البوليزاريو في ١٠ ماى ١٩٧٣، وبداية الكفاح المسلح في ٢٠ ماى. وكان جواب الملك هو "المسيرة الخضراء" في نوفمبر ١٩٧٥.

فسارت المعارضة، التي تم تفخيخها في ميدانها، على خطـى الملك. وبقيت هذه المعارضة، التي خرجت منخورة منهوكة من عشرين سنة من القمع، من دون مقاومة أمام وعود الدمقرطة التي تسمح لها باسترجاع نفس ثان، واعادة تنظيم نفسها، متمنيـة اطلاق سراح مناضليها، والتمتع بالمشروعية، وصحافة حرة، ولربما حتى

تنظيـم نقابات...

فعادت الى حمل مطالبها حول مغربية الصحراء هناك حيث تركتها منذ خمسة عشر سنة خلت، وقبلت في ذات الوقت بما هو مرتبط بالنسبة للملك: أى الاجماع الوطني والسلم الاجتماعي (...)

هل سيسمح هذا الاجماع للنظام باستعادة الاجماع العابر الذى تلى الاستقلال؟ أو أكثر تواضعا، بتوسيع قاعدته الاجتماعية؟ وهل ستصبح أحزاب المعارضة، الاتحـاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، حلفـاء لتكتل الطبقات الحاكمة؟ وهل لا يعدو الامر أن يكون مواجهة ابتدأت هنا في ١٩٧٥، وقد تكون نهايتها غير مضمونـــة؟

(...) وفي هذه الاثناء، فان الامتيازات المادية "للمغربة"، مثلها مثل الوعود المرتبطة باسترجاع الصحراء، سرعان ما تبخرت أوهامها. فالبورجوازية الصغيرة التي غالبا ما يستقطب وسطها مناضلو المعارضة المشروعة، رأت قدرتها الشرائية تتفتت على مر السنين بسبب التضخم المالي، وتفاقـم بـؤس الجماهير الشعبيـة.

وهذا ما يفسر تصاعد النضالات في السنوات الاخيرة. فهل عرفت المعارضة كيف تستفيد من هذه "الوقفة" لتبني أدوات للنضال؟ أم سيخفق مرة أخرى تأصلها وسط الجماهير؟ ان مصداقيتها كلها أصبحت مرتهنة. وقد فهم الاتحاد الاشتراكي ذلك، فتم التخلي عن وهم السلم الاجتماعي، بل التخلي عن السلم ذاته، وفتحت جبهـة النضـــالات.

ذلك أن مصداقية الاحزاب ستضمحل تدريجيا، داخل البلاد وحتى أمام الرأى العام الدولي، ان هي استمرت في عدم الحصول على أى شيء. فعليها أن تعطي الدليل على أنها قادرة على الضغط على النظام. أما "المسلسل الديموقراطي" فتختلف التأويلات حوله، لكن حقوق الانسان تظهر في جميع الحالات محدوديته.

هل ستتنازل الملكية في ميدان الحريات الفردية والعامة؟ هل ستقود "المسلسل الديموقراطي" الى نهايته؟ هل ستطلق سراح المعتقلين السياسيين والمختطفين القابعين في المعتقلات السرية؟ وهل ستسمح بعودة المنفيين؟ بشرط واحد من دون شك، وهو أن لا تقتحم الجماهير الشعبية الساحة السياسية، وأن يبقـى هذا "المغرب الاخر"، مغرب الاستغلال والبؤس بقدرته على الانتفاض، أن يبقى مستتـرا كالوجه الخفي للقمـــر.

والواقع أن المسار الذى اتخذته الاحداث منذ الاضراب العام وانتفاضة ٢٠ يونيو، والاعتقالات والقمع الذى تلاها، قد أكد مدى هشاشة محاولة "الدمقرطة" هاته.

*

على هامش مؤتمر نيروبي :

مسلسل المساومات والمغامرات السياسية

حرصت الاجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنظام المغربي على احاطة "مبادرة" هذا الاخير في طرح مبدأ اجراء استفتاء في الصحراء المغربية، بهالة من التطبيل والتهليل، وكأنه تم العثور على حل سحرى للمسألة، مع العلم أن النظام قد احتفظ في سرية تامة عن الشعب وعن جميع مؤسسات الدولة، بمشروعه الجديد، حتى طرحه مباشرة على مؤتمر القمة الافريقي والرأى العام الخارجي بشكل عام..

صحيح أنه لوح قبل المؤتمر بامكانية حل "يفكر فيه منذ شهور"، لكن فحوى هذا "الحل" بقيت طي الكتمان حتى آخر لحظة، ثم جندت كل الوسائل لاظهار "تأييد المواطنين"، واقامة الحفلات في الاحياء الشعبية، في الوقت الذى لا زالت فيه أصداء انتفاضة يونيو، وما رافقها من تقتيل وحشي، حية راسخة في أذهان ووعي الجماهير المغربية..

هكذا مارس النظام الديموقراطية في اتخاذ قرار جوهرى يلزم البلاد ويرهن مستقبلها، ويتعلق بقضية تمت التعبئة حولها بشكل مستمر منذ أزيد من سبع سنوات، وقدمت في سبيلها الجماهير الكادحة وما تزال، كل أنواع التضحيات، وتحملت البؤس والحرمان من أجل فوز قضيتها العادلة، قضية استكمال السيادة الوطنية المغربية، فها هو النظام يفاجئها باتخاذ موقف معاكس يشكك مرة أخرى في عدالة القضية، ويعيد طرح السؤال حول شرعيتها..

وتصرف النظام هذا ما هو الا تأكيد آخر لطبيعته الدائمة، كحكم مطلق يعتبر

القرار والسيادة من حقه لوحده، ولا سيادة ولا حق "للرعايا" سوى في التأييد والتزكيـــــة.

هذا عن الجانب التعسفي واللاديموقراطي في اتخاذ موقف اجراء "استفتاء" في الصحراء المغربية. أما عن عمق الموقف في حد ذاته، فما هو في الحقيقة الا تتويج لمسلسل المساومة والتبعية للاستعمار الذى تحكم ويتحكم في مواقف وممارسة النظام المغربي، والذى استمر بنفس الوتيرة والمنهجية منذ أزيد من ربع قرن. ولا بأس هنا من التذكير من جديد بالمعالم الرئيسية لهذا المسلسل التي يمكن اجمالها فيما يلي:

١) التآمر على جيش التحرير المغربي الذى حقق كفاحه في سنوات ١٩٥٨ و١٩٦٠، انتصارات باهرة، وتمكن من طرد المستعمر من أغلبية المناطق الصحراوية، والتواطؤ المكشوف والعملي (عملية ايكوفيون) مع الاستعمارين الاسباني والفرنسي لافشال النضال التحررى الذى قدم في سبيله الشعب المغربي المئات من أبنائه، من مختلف الاقاليم، ومن الاقليم الصحراوى خاصة، فداء لتحرير صحرائنا المغربية.

٢) الابقاء على الصحراء تحت نير الاستعمار الاسباني الفاشي أزيد من خمسة عشر سنة، ينهب خيراتها ويستغل ويقهر سكانها بالاساليب الفاشية الاكثر خبثا وقساوة.

٣) المصادقة على مبدأ "تقرير المصير" مرتين، في هيأة الامم المتحدة على الخصوص، ومن خلال ذلك: التشكيك في مغربية المواطنين الصحراويين، وفي نفس الوقت التواطؤ مع الحكم الفرنكاوى الفاشي لتوجيه القمع الدموى ضد طلائعهم الوطنية التي شرعت في الكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية: مظاهرة العيون التي واجهها الاستعماريون بقوة السلاح وخلفت مئات الضحايا من بينهم المناضل والقائد الوطني محمد بصير، واعتقال الوطنيين الصحراويين في جنوب المغرب من طرف النظام وتعذيبهم، ومن ثمة تسليم البعض منهم للنظام الفرنكاوى، وكذلك الطلبة الصحراويين فـي جامعـــة الربـــاط ... الخ.

٤) وعندما ارتأى النظام الركوب على القضية الوطنية مرة أخرى سنة ١٩٧٤، فانه ربطها عضويا بمصالحه الطبقية الخاصة، وان عمد الى استغلال الحس الوطني الصادق للشعب المغربي واستعداده للعطاء والتضحية من أجل قضيته العادلة لطرد الاستعمار الاسباني الفاشي واستكمال السيادة الوطنية من الشمال الى الجنوب، فانما بهدف حصر دوره ــ أى الشعب ــ في المجال الدعائي والتكتيكي المحض، بينما بقيت استراتيجيته باستمرار تخدم مصالحه الطبقية ومصالح حلفائه الامبرياليين.

٥) وفي هذا الاتجاه تم التشكيك في القضية الوطنية من خلال طرحها على محكمة لاهـاى والمؤسسات الدولية، وكأنها لا زالت تحتاج الى تأكيد، وكأن الشعب المغربي هدر دماءه في الصحراء سدى، وكأن المواطنين في الصحراء في حاجة الى تلك المؤسسات للتأكد من مغربيتهم.

وفي هذا الاتجاه كذلك، كشف النظام عن عمق استراتيجيته التآمرية من خلال

الامضاء على اتفاقية مدريد التي عملت على تقسيم الشعب المغربي من خلال تقسيم الجماهير في الصحراء، بحيث يصبح من بينها من هو مغربي ومن هو موريطاني بين عشية وضحاها، وتقسيم التراب الوطني، وتكريس الهيمنة الاستعمارية الجديدة من خلال اهداء كل الخيرات الطبيعية للشركات المتعددة الجنسية دون قيد ولا شرط، اضافة الى المقايضة بمدينتي سبتة ومليلية والجزر اللاحقة بهما، هذه الارض التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار الاسباني الى يومنا هذا.

٦) وأمام فشل معاهدة التقسيم والاقتسام مع الرجعية الموريطانية والامبريالية نراه يسلك طريق المغامرة والاقتحام من خلال محاولة الانقلاب الفاشلة بموريطانيا، ثم يعود فيعلن أن "ملف الصحراء قد أغلق نهائيا"...

٧) ولم تمر ثلاثة أشهر على "اغلاق الملف"، حتى أخرج لعبة بهلوانية جديدة: الاستفتاء، كمشروع حضره في الخفاء والسرية التامة عن الشعب كله، وبالاحرى عن المؤسسات "الديموقراطية" المزعومة، وكأنها فكرة عثر عليها بعبقريته الخاصة، واحتفظ بها حتى الوقت المناسب ليفاجئ بها الرأى العام الداخلي والخارجي على حد سواء، وليعمل في نهاية المطاف على اعادة طرح المسألة دوليا بنفس الاشكالية المغلوطة التي طرحت بها منذ ست سنوات مضت: تقرير المصير أم مغربية الصحراء والصحراويـــــن؟

هذا هو المسلسل الطويل الحافل بالمؤامرات والمساومات والتخاذل الذى نهجه النظام تجاه السيادة الوطنية المغربية، وضمنه يندرج السؤال الذى ينوى طرحه على المواطنين في الصحراء حول ما اذا كانوا فعلا مغاربة...

وهذا الموقف ان عبر على شيء، فانما يعبر عن الفشل الذريع الذى قادت اليه سياسة النظام الرجعي تجاه مسألة استكمال السيادة الوطنية، والتي ركزت بالاساس على افراغ مفهوم التحرير من أى محتوى شعبي، ومن ثمة ابعاد الجماهير من مراكز القرار والمساهمة الفعلية، وحصر القضية كلها في اطار المساومة وخدمة مصالح الطبقة الحاكمة وصيانة مصالح الاستعمار والامبريالية. وهذا الفشل يظهر جليا على كل المستويات.

فعلى الصعيد الاجتماعي، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن ابقاء الصحراء المغربية تحت السيطرة المباشرة للاستعمار أزيد من عشرين سنة، يعتبر جريمة في حق الوطن والمواطنين في الصحراء على حد سواء. فكيف نتساءل بعد ذلك حول أسباب خلق وضع اجتماعي متميز في تلك المناطق؟ وكيف نفاجأ بخلق ونمو حركات انفصالية مناوئة للوحدة المغربية؟ هذا وان كنا نناضل ضد الانفصال ونناهض تكوين الدويلة الصحراوية الممسوخة، فلا يجب أن ننسى أن سياسة الاستعمار وحليفه النظام المغربي هي التي حضرت الظروف تاريخيا لنمو مثل هذه الحركات...

وان كنا أيضا نحمل الدولة الجزائرية مسؤولية مساندة ودعم وتأييد التجزئة والانفصال، فلا يجب أن ننسى كذلك أن حرب الصحراء التـي قادهـا النظـــام

منـذ الانطلاقة بعقلية "التهدئـة" الموروثة من الاستعمار، ووجهها الانفصاليون من جهتهم بما فيه خدمة لمصالحهم الضيقة، قد خلقت واقعا اجتماعيا لا فائدة في التغاضي عنه. فآلاف المواطنين المكدسين في خيام تندوف، قد تم تهجير أغلبيتهم سنة ١٩٧٤، وهم أطفال وشباب. أما اليوم فلقد أصبحوا مقاتلين مدربين على الاسلحة الاكثر تطورا، تمت تعبئتهم وتربيتهم وشحنهم بالشعارات الانفصالية، وبالتسييس المكثف الرامي الى خلق "وعي وطني" انعزالي..

أما على الصعيد العسكرى، وان كان الكل يشهد بشجاعة الجنود والضباط الوطنيين المغاربة، وبسالتهم وقيامهم بواجبهم أحسن قيام، فلا أحد يمكنه أن يتعامى عن سياسة النظام في هذا المجال، والتي انطلقت بالاساس من ضرورة الحذر من الجيش المغربي نفسه، خوفا على كيان النظام، وحفظا لمصالح طبقته، ومن ثمة ضرورة حرمان الجيش من القرار العسكرى نفسه، وتطويقه وعرقلة عمله، وعدم السماح له أبدا بالمبادرة الذاتية، ومركزة القرار السياسي والعسكرى معا في أيدى الحكم المطلق، هذا فضلا عن فرض العناصر البورجوازية والاقطاعية غير الكفأة في مراكز قيادته، وممارسة الارهاب والمتابعة والقمع ضد أصحاب الحس الوطني الصادق.

ومن البديهي أنه لولا سياسة النظام هاته، الرامية الى ضمان استمراريته وخدمة مصالحه الخاصة وليس المصالح العليا للبلاد، لحسمت مسألة الصحراء عسكريا منذ البداية. وعوض ذلك فتح المجال لخلق ونمو وضع معاكس، حتى أصبحت اليوم القوات الانفصالية تتوفر على قوة عسكرية تهدد باشعال نار الحرب في منطقة شمال غرب افريقيا كلها، واذكاء "بؤرة توتر" دائمة بها. والخلاصة أن ميزان القوى الحالي لا يسمح بحسم المعركة عسكريا بالنسبة لكـلا الطرفيـن.

واذا كان النظام يريد بناء أسطورة حول مناعة "الجدار" الذى تمت اقامته في الصحراء، فلا بد من التأكيد على أن مفهوم "الجدار"، في حد ذاته، مثله مثل "التهدئة"، يبقى شعارا استعماريا مشكوك فيه، لا سيما وأنه مرفوق بأطروحة "المثلث النافع"، التي تذكرنا كثيرا بسياسة "المغرب النافع" الاستعمارية السيئة الذكر. وقد يبرر البعض سياسة الجدار هذه، بأن ليس هناك كثافة سكانية خارج "المثلث" ولا ثروات تذكر. الا أن هذا الموقف يثير لدينا اعتراضا مبدئيا لا يمكن التنازل عنه:

فحق المواطنة والانتماء لا يقاس بالجانب العددى، وحتى ولو بقي مواطن واحد خارج المثلث لما كان بالامكان التخلي عنه، هذا مع العلم أن مدينة الداخلة كلها، وأجزاء أساسية من اقليم وادى الذهب، توجد خارج كل حماية، فضلا على أن اقامة الجدار في حد ذاته يعتبر تقسيما ضمنيا للتراب والجماهير. فما هو مصير تلك الجماهير الموجودة خارج "المثلث"؟ وما هو الحل المقترح لها؟ أم أنها اعتبرت من الان تحت رحمة القوات الانفصاليـــة؟

وهذا ما يقودنا مباشرة الى ابراز خطورة هذا الطرح، والتحذير من عواقبه، اذ

ليس من المستبعد أن يهدف مشروع الاستفتاء المطبوخ الى تقسيـم جديد للتراب والشعب المغربييـن، تحت شكل من الاشكال.

وبالنسبة للمستوى الديبلوماسي، قادت سياسة النظام الى الهزيمة تلو الهزيمة، وشوهت القضية الوطنية بالاغراق في مزيد من التبعية والتحالف مع القوى الرجعية العالمية، حتى أصبحت عشرات الدول تعترف بالدويلة الصحراوية الوهمية، وحتى وقفنا على أبواب الكارثة افريقيا ودوليـــا.

هذه نظرة سريعة على النتائج الملموسة التي خلفتها سياسة المساومة والتبعية، والتي لم تؤد الى ضياع أهدافنا الوطنية فحسب، بل عملت على تأخيرها خطوات الى الوراء، من خلال خلق أوضاع اجتماعية وسياسية مستعصية، لم تكن قائمة ولا موجودة قبل اقدام النظام على تحريك "مسلسل التحرير" كما يسمونه...

وهذا الفشل الذريع ما كان له الا أن يغرق النظام في مزيد من التبعية والاستجداء بالامبريالية، كما تجلى ذلك من خلال مشروع الاستفتاء الذى يعتبر خضوعا تاما لرغبات الامبريالية. ذلك أن ما يجب التأكيد عليه هنا، خلافا لما ادعاه النظام، هو أن مشروع "الاستفتاء" من وحي الامبريالية بالاساس...

ونعيد الى الذاكرة أن "الاختيار الثورى" الشهرية قد سبق وأن نشرت مضامين الحل الذى كان يسعى اليه النظام الفرنسي البائد، وكذا الحل الذى ترغب فيه الامبريالية الامريكية، وكلا الحلين لا يخرج عن ضرورة الحفاظ على مصالح الاستعمار الجديد في المغرب العربي ككل، والتوفيق فيمابينها، ويكون الاجراء العملي الذى يترجم ذلك هو اجراء استفتاء مطبوخ بالمنطقة الصحراوية، تكون نتائجه معروفة ومحصورة ومحسوبة مسبقا...

لا فائدة اذن في أن يتظاهر النظام المغربي باكتشاف "حل سحرى" من خلال مشروع الاستفتاء بالصحراء، فما ذلك سوى عودة وتبني للاقتراح الامبريالي نفسه.

علـــى مـــن يـجـــب طـــرح الســـؤال ؟

يتضح جليا اذن، أن مشروع "الاستفتاء" في الصحراء المغربية ما هو في الحقيقة سوى حلقة جديدة من مسلسل المساومة والتبعية، وهروب الى الامام، يستهدف التمييع وربح الوقت في آن واحـد، واستسلام أمام النتائج الوخيمة التي أدى اليها المسلسل المذكور، وتشكيك جديد في عدالة قضيتنا، اذ المطروح بعد سبـع سنوات من الحرب والتضحيات الجسام، هو اعادة "التأكد" من مغربية الصحراء.

ولا يفوتنا أن نسجل هنا أن هذه المبادرة قد حيكت في تواز مع ما سلطه النظام الرجعي من قمع دموى على الجماهير الكادحة المغربية التي لم ترتكب من جريمة سوى المطالبة بلقمـة العيش.. هذا في الوقت الذى أطلق فيه النظام العنان لطبقته

الاقطاعية الرأسمالية، لتنهب وتستغل على هواها، فهي لم تغتـــن ولم تمارس المضاربة والعمالة للاجنبي في أى وقت مضى أكثر مما فعلته تحت تغطية "الوطنية" والاستفادة من ظروف الحرب، تاركة أعباء التضحيات والمعاناة لابناء الشعب، فهم وحدهم يهبون دماءهم في سبيل القضية الوطنية، وهم وحدهم الذين ارغموا على حياة البؤس والشقاء والحرمـــان...

وعندما عبرت فئات الشعب الكادح عن مطالبتها بالحد الادنى للعيش، لم يتردد النظام في مواجهتها بالتقتيل الجماعي والارهاب والاعتقال. فما كان ذلك الا ليؤكد أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، والنظام الذى يمثل مصالحها، يربطان أوثق رباط بين خيانتهما الوطنية والعداء التاريخي للشعب.. واذا كان هناك من استفتاء حول المغربية، فيجب طرحه في الحقيقة على هذه الطبقة وذاك النظام التبعي اللاوطنـــي..

أما الشعب المغربي من جهته، فلا يمكن في أى حال من الاحوال أن يزكي مسلسل المؤامرات والمساومات.. وهو يعي اليوم، ويدرك أن قضية سيادته الوطنية ترتبط جدليا بصراعه التناحرى ضد الطبقة الطفيلية السائدة ومعبرها السياسي، وأن لا سبيل لتحرره وتقدمه الا بخوض النضال في الواجهتين معا. ذلك هو عمق الخط الوطني الثورى الذى ما فتئنا نناضل من أجله، والذى لم تصمد أمام صحته مغالطة "الاجماع الوطني" ولا خرافة "أسبقية النضال الوطني على الصراع الاجتماعي"..

*

مناضل من جيش التحرير وخلفه تمتد الصحراء المغربية المحررة:
تقرير مصير الصحراء تم سنة 1958

تجربة الحركة الوطنية المغربية مع القصر :

وقائع وأحداث تاريخية

بقلم الاخ محمد البصرى

نشرنا في العدد السابق، الجزء الاول من مذكرة الاخ محمد البصرى، التي حررها سنة ١٩٧٤، بصدد المرحلة التاريخية التي تلت الاستقلال الشكلي، وننشر في هذا العدد الجزء الثاني من هذه المذكرة :

من الغريب أن يؤاخذ القادة أمام احداث روتينية في مظهرها، ولكنها تترك تاثيرا عميقا على الاحداث المصيرية، ولا يفقد هؤلاء بصيصا من الامل يدفع بهم الى التواكل الذى أصبح علامة لقدرية غيبية تجاوزها العصر منذ زمن بعيد. هل يمكن تفسير ذلك بالطيبوبة وحسن النية نتيجة التثقيف السياسي، أو على الاصح الايديولوجي الذى لخص بالقسم الذى يعلق المواطن بواسطته انتماءه والتزامه، والذى يعطي الاسبقية لطاعة الملك على خدمة الشعب، فيقبل الانسان بضياع وطنه خوفا من اثارة مزاج الملك، أو من أجل خلق أسطورة يتمرن على تقديسها تقليدا لاجدادنا في الجاهلية الذين صنعوا الاصنام وتمسكوا بها، حيث اصبحوا في النهاية أسرى لصنائعهم. ولا اعتقد انه من المبالغة تشبيه وضعنا بوضع أولئك الاجداد مع الفارق أنهم استيقظوا ذات يوم، فاستعادوا ذاكرتهم وهم يضحكون من حالهم وغبائهم.

الاقطاع يحاول ترويض قادة الحركة الوطنية

وامام هذه الوضعية بدأنا نضغط على اللجنة التنفيذية لازالة الغموض السائد عند الجماهير والراى العام الدولي، فاقترحنا انسحاب الحزب من الحكم وتركه كلية للملك ما دام هو الحاكم الحقيقي في البلاد. وقد تظاهرت اللجنة التنفيذية بموافقتها على اقتراحنا هذا، حيث اقترح البعض التخلي عن المناصب الوزارية وترك الشباب كفنيين، واقترح البعض الاخر ترك الاختيار للمسؤولين عن المناصب السياسية بين البقاء أو عدم البقاء، الخ... الا أننا الححنا على ضرورة الفصل في الموضوع والخروج بصيغة تحدد المسؤولية تحديدا دقيقا لا يترك مجالا للالتباس. وفي النهاية تشكل وفد حرصت فيه اللجنة التنفيذية على أن لا يضم عناصر لا تحظى بثقة الملك، لهذا

استبعد المهدى بشكل خاص. ومن بين أعضاء الوفد الحاج عمر بن عبد الجليل الذى أبلغ الملك بكثير من الخجل استحالة استمرار الحزب في تحمل مسؤولياته ما دام الغموض يسود حدود هذه المسؤوليات، مع عدم القبول بالمؤسسات الديموقراطية. وأما النتيجة التي توصل اليها الوفد مع القصر هي خروجه متأثرا الى درجة بكى معها عمر بن عبد الجليل، اذ قال الملك للوفد: انني أشعر بنفس الوضعية التي عشتها مع المقيمين العامين الفرنسيين الجنرال "جوان" و"كيوم" عندما كانا يمارسان الضغط علي، وانني ساحزم امتعتي وأغادر البلاد. فكان لهذا الكلام وقع في نفوس أعضاء الوفد، وكانت نتيجة مهمته الفشل.

ولما علم الحسن من خلال اجتماعاتنا اننا على اطلاع بكل دقائق الامور وخلفياتها بدأ يبحث عن مصدر معلوماتنا، فاتجه ذهنه الى القائد الممتاز بكليمين المرحوم عبد الرحمن الزيات، وهو من المقاومين البارزين اقترحناه للمنطقة، الامر الذى زاد من تشكك الحسن، لذلك أوعز لاوفقير والدليمي برفع تقرير عن عبد الرحمن الزيات للملك محمد الخامس بواسطة وزارة الداخلية. وعند وصول التقرير للقصر اثار ضجة مفتعلة تشابه تلك الضجة التي اثيرت حول المقاوم محمد منصور وهو عامل باقليم الريف عندما احترق الشواء، ولم يكن تحضير طعام الاسرة المالكة في "المستوى اللائق" بها خلال زيارة محمد الخامس لكتامة لتدشين طريق الوحدة.

تم استدعائي شخصيا للديوان الملكي الذى ابلغني بوصول تقرير خطير عن طريق وزارة الداخلية حول تصرفات عبد الرحمن الزيات، وأن الملك لا يشك مطلقا في صحة محتوى ذلك التقرير اعتمادا على مصدره، فكان جوابي بأن المقاومة اقترحت عبد الرحمن الزيات في منصبه نظرا لخطورة موقع كليمين كباب للصحراء، ومصدر الخطورة هو العدو الخارجي. وباعتباره مقاوم، فنحن مسؤولون عن عمله بمقتضى قانون جمعية المقاومين الداخلي، لذا من حقها أن تساهم في التحقيق في كل قضايا منتسبيها خصوصا وأن القانون الادارى لا يحتوى على مادة تحمي الموظف من التعسف، ولم ينجز بعد قانون الاصلاح الادارى. فالجمعية لا تبرئه ولكنها في نفس الوقت لا تستطيع ادانته. ثم سألت هل ساهم عامل الاقليم في تحضير التقرير؟ فكان الجواب أن وسائل الملك الخاصة هي التي أعدت التقرير، وكنت أعلم مدى تقدير العامل للزيات.

في أول عهد حكومة عبد الله ابراهيم قرر محمد الخامس زيارة اكادير، فألح بعض الاخوة على ضرورة الحضور في الزيارة. وعندما كنا في كليمين بدار رئيس الدائرة عبد الرحمن الزيات حيث ينزل الملك وعائلته، خرجنا للساحة، فاذا بالحسن بصحبتي، ولا أدرى كيف تم ذلك، فوقع بصر الصحفي الفرنسي "جان لاكوتير" علينا، وكانت تبدو عليه علامة الاستغراب، بسبب ما سمعه وقراه في الصحف الفرنسية التي نظمت حملة ضدى، تدعي فيها أنني أشكل خطرا وتهديدا حقيقيين على الملكية في المغرب. فسأل "لاكوتير" الحسن عن صحة ما كتب، فأجاب بالكلام الذى نشره الصحفي الفرنسي

في جريدة "لوموند" عندما حوكمت بالاعدام من طرف الملك الحسن الثاني سنة ١٩٦٤ حيث ذكر بكلامه عندما قابلنا نحن الاثنين في كليمين.

ومما يبرز بشكل واضح تخلف القيادة عن القاعدة الشعبية حادثة بسيطة: أثناء احتفالاتنا بأكادير خلال زيارة محمد الخامس، بدأ مغني شعبي يردد أغنية شعبية يسخر فيها منا ومن الاحتفالات المقامة، ويتنبأ بمصيرنا اذ سنحصد الشوك، ويعاهد نفسه على أن لا يغني الا للشعب، لانه يعرف ما يجرى من تحت، ويشيد بجيش التحرير ولكنه يخاف عليه من الذئاب... الى غير ذلك من الكلمات التي كان يرددها، وحينما علم أن من بين الحاضرين بعض الوزراء، التفت الى الاخوة الذين نظموا السهرة باعتبارنا من المقاومة وجيش التحرير قائلا: يظهر أن الوادى جرفكم أيضا، ولكنهم طمأنوه.

أقام الحسن مركزا للاتصالات مع التجار الذين حصلوا على صفقات تجارية أو هدايا كرخص للنقل على الخطوط الكبرى مقابل الولاء التام، وتقديم خدمات تساعد على تفكيك جيش التحرير وتمييع الحركة الشعبية بالمنطقة، هذه الحركة التي أقامت السدود والمتاريس في وجه الجيش الفرنسي الاستعمارى، حتى تفك الحصار الذى يحاول ضربه حول جيش التحرير وهو بالاراضي المحررة، وبالتالي يخفف من الهواجس التاريخية التي تسبب مصدرا لانزعاجه. فهو ما انفك يكرر دائما أن التغييرات التاريخية التي حصلت في المغرب والتي أنهت أغلب العروش جاءت من الجنوب. فالمرابطون والموحدون والسعديون، ومحاولة مولاى أحمد الهيبة ماء العينين كلها مبادرات أتت من الجنوب. وللربط التاريخي يضيف أن أغلب عناصر المقاومة وجيش التحرير من الجنوب، ثم يتساءل هل لفقر الجنوب أم للتعصب الديني فيه حيث يقترن التغيير دائما باستنكار المنكر؟ وهذا ما دفع به الى استعجال تصفية جيش التحرير خوفا من أن يصبح نواة تساعد الخلفيات التاريخية على النمو. ومثل الحسن كمثل فرعون مع موسى، الذى لا يرى في قطع الطريق على الحلم المزعج غير تقتيل الذكور، فترى الحسن ينتقي كعمال لذلك الاقليم أشخاصا يجمعون صفة الشعوذة الدينية والتقاليد العسكرية، فكلما أمكن توافر الشرطين معا كان أحسن، ولعل أحسن مثل على ذلك هو الجنرال بلعربي والشيخ المكي الناصرى.

وعندما انطلق الموكب الملكي عائدا من تافراوت، ركبت بسيارة صحبة المرحوم عبد الرحمن الزيات وأحد التجار الذى سألني: هل صحيح ما يشترطه مدير التشريفات الملكية على التجار؟ فقلت في أى موضوع، فليس لدى علم بأى شيء؟ فقال ان الكثير من التجار قدموا هدايا حسب ذوقهم الخاص، فاذا مدير التشريفات أو أحد أعوانه يرفضها لان التشريفات لا تريد هدايا هي في حوزة الملك ثم استطرد يقول: هل هذا هو الشخص الذى رأيناه في القمر؟ هل هو على علم بما يجرى حوله؟ فعقب الزيات: لما تركت للعائلة الملكية بيتي بكليمين، رجعت مع أسرتي فلم أجد حتى الزينة الخاصة بزوجتي، فهل العائلة الملكية في حاجة الى ذلك؟ وماذا يدفعها لذلك؟ هل تصرفات

الخدم؟ لا أحد يعرف. فرد التاجر: هذا الجراد، لا بد أن يكون ذلك من عمل الخدم فعلا، ولكن حتى الخدم، هل من المعقول أن يكونوا في حاجة لتلك الاشياء؟ هل أصابهم الجوع الى هذا الحد؟ هل أصبحنا نشك في كل المعتقدات التي نشانا عليها ونحن في حزب الاستقلال؟ ثم تساءل المرحوم عبد الرحمن الزيات عن الغاية من هذه الزيارة، هل هي تصفية لجيش التحرير؟ فقلت له كيف عرفت ذلك؟ فقال: ان هناك تركيز علي من طرف المخابرات، وهم يضغطون علي لقطع جميع صلاتي بجيش التحرير وبكل اتجاه سياسي، وأن لا أعرف مستقبلا الا الملك، وهم على استعداد لرفع تقرير جديد يلغي التقرير الاول، ويرتبون لي لقاء مع الحسن ومع بعض رؤساء قبائل الصحراء بواسطة دحمان وابنه، وأن حرمة والخطيب عبد الكريم يلعبان ادوارا مماثلة بواسطة تجار طريق مديونة (السوسيون)، حيث يقومون بتسهيل الصفقات التجارية، كما تروج عناصر المخابرات اشاعات مفادها أن جيش التحرير أصبح بؤرة فاسدة، وأداة بيد المهدى بنبركة والبصرى يهددان به الملك، وأنهما يعملان بجد لربط حزب الاستقلال بمخططهما، ويستغلان الوضع الناشئ عن تولي عبد الله ابراهيم رئاسة الحكومة لتطويقه. وتطابقت هذه الصورة مع الصورة المماثلة التي تكونت لدينا من خلال اجتماعاتنا ومن خلال المعلومات الواردة علينا، الا ان جيش التحرير تغلب على هذه المؤامرات، وباء مخطط اغراء الاشخاص بالفشل، اذ سارع كل واحد منهم الى اخبارنا وتنبيهنا من النشاط التآمرى، وكان علينا السفر الى تارودانت حيث تقررت صلاة محمد الخامس هناك، وجرت العادة أن يصطف الوزراء وكبار الموظفين وكبار الشخصيات على الطريق التي يمر بها الملك لتحيته، فوقفت بين وزير الداخلية المرحوم ادريس المحمدى وقائد القوات الاحتياطية الجنرال حمو أمحزون (الذى أعدم بعد حادثة الصخيرات)، وكان بجانبي أيضا الاستاذ علي بركاش، المناضل المشهور بتعليقاته في جريدة العلم. فبدأت أتحدث مع أمحزون الذى عين بعد رجوع محمد الخامس رئيس دائرة تاونات، عن ذكرياتنا حيث التقينا أول مرة بتاونات بعد الاحتكاك الذى وقع بينه وبين جيش التحرير بقيادة حجاج، حيث كنت بصحبة المهدى في جولة تفقدية لمراكز جيش التحرير في الريف وجباله. وهنا تدخلنا لازالة سوء التفاهم بين أمحزون وحجاج، فبقيت علاقاتي معه ودية منذ ذلك التاريخ. الا ان حديثنا انقطع بسبب ظهور الحسن، الذى كان عليه أن يلتحق بوالده للخروج معه لتأدية صلاة الجمعة، وكان حمو أمحزون مكلفا بفرقة الحرس التي تؤدى التحية أثناء مرور الملك للمسجد، فالتفت الي بركاش قائلا: انه ذكي ــ يقصد الحسن ــ فأجبته أى ذكاء تقصد؟ أخاف أن يكون ذكاؤه منحرفا، ومن النوع المدمر، وكانت ملاحظتي مفاجئة لعلي بركاش لانه لم يكن على استعداد لتقبلها بعد. انها ملاحظة جاءت نتيجة التراكمات المختلفة منذ رجوع محمد الخامس، فاختلطت الصدمات العاطفية بالتقديرات السياسية وأصبح من الصعب معرفة أيهما الموجه. ولم يفت الاخ بركاش أن يذكر في سنة ١٩٦٥، اثر

خروجي من السجن بتلك المحادثة القصيرة، شارحا شعوره بتلك اللحظة، اذ كنت أحظى بتقديره ــ حسب كلامه ــ كشاب أدى لبلاده خدمة يصعب عليه تحديدها، لذا أحز في نفسه أن امتلأ حقدا على شخص سعى لان يكون أحد المقربين الي، بل كان يعتبر نفسه اخا لي، كما عبر عن ذلك أبوه محمد الخامس، ولكن لم يكن يتصور التطورات التي حصلت فيما بعد.

وخلال هذا الصراع نصحني أحد الاخوة المسؤولين بالحزب بعدم اللجوء الى المجابهة المباشرة، وطرح الامور دفعة واحدة، وبصراحة محرجة وجارحة في كثير من الاحيان، ولكنني في الحقيقة أعترف بما يسمى بـ"أخلاق القرية" التي لازمتني وأصبحت جزءا من كياني المميز، حيث يصعب، ان لم يكن من المستحيل، التخلص منها. قد يكون ذلك مرضا هيكليا، وقد يكون رمزا صحيا يجب المحافظة عليه من أجل المحافظة على "أخلاق القرية". وهنا أتذكر عتاب والدى أحيانا مستعملا العبارة التالية: سبحان الله، تزول الجبال من أماكنها، ولا تزول الطباع من أهلها. وفي الحقيقة ان خطة الاقطاع كانت ولا زالت تستهدف تدجين الاشخاص، لذا أصبحت مرهف الحس ازاء كل ترويض لقناعتي أن الاقطاع لا يريد الا الترويض على طريقة تريوض الحيوانات التي عليها أن تتعود الاصطبل حتى تقتل كل ردود فعل عندها. فـ"الروى" (أى الاصطبل) اذن مرفوض، ومع ذلك يمكن القول أن حدة الطبع ومعالجة الامور بطريقة مزاجية وسهولة الانقياد لاسلوب العاطفة الاخوية هي عيوب لا بد من ازالتها.

اعتمادنا على الجماهير والاحكام الذاتية

بعد رجوعنا من الجنوب توصلت بتقرير مفصل من الاخوة في جيش التحرير، واجتمعت بالمحجوب والمهدى لنتدارس المعلومات التي وصلتنا والتي تثبت وجود مؤامرة تحضر في الخفاء، وعلينا أن نحبطها بسرعة، فحضرنا للاجتماع الدورى الذى يضمنا كجماعة متحدة لحزب الاستقلال مع بعض أعضاء الحكومة، ثم أخبرنا كل المساهمين بجدول الاعمال الذى يتضمن موضوع تصفية تحرير الصحراء وجيش التحرير. ولاسباب عائلية خاصة تعذر على الشهيد المهدى حضور الاجتماع في الموعد المحدد بمنزل الاخ عبد الرحيم بوعبيد. كان موضوع الاجتماع هو كيف يمكن مساهمة حكومة عبد الله ابراهيم في تحرير الصحراء، ولكن للاسف لم نتوصل الى أى صيغة عملية، نظرا لتغلب الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي. ولا بأس من الاشارة الى بعض الممارسات في فترة تعد حاسمة في استلام القصر كل المبادرات لتصفية المقاومة ثم جيش التحرير، واعتقال كل الاطر القيادية للمقاومة وتعذيبهم تعذيبا وحشيا، وقصف منطقة الريف قصفا لا زالت معالمه غير منسية، محاكمة الجريدة الناطقة باسم الحزب "التحرير" ومنع الحزب الشيوعي من مزاولة نشاطه السياسي، تمزيق وحدة العمال

النقابية بتأسيس نقابة موازية، كل هذه الاحداث جرت تحت مسؤولية حكومة عبد الله ابراهيم التي لم تبد أي اعتراض، بل لم تستطع حتى التبرؤ مما نسب اليها، حتى يكون الشعب المغربي والرأى العام الخارجي على بينة من الاحداث التي يمر بها المغرب. ولم يتعد أعضاء الحكومة تسريب كلام خجول يدعي أن القصر يقوم بعملية استفزاز لارغام الحكومة على الاستقالة، دون أن يتحمل مسؤولية في ذلك، لذا يجب ضبط الاعصاب، وعدم الانسياق لردود الفعل التي من شأنها تسهيل مهمة القصر. فمنجزات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، والمطالبة بالجلاء ستقلب الوضع كله ضد القصر الملكي، وسيظهر بمظهر المعرقل الخائن. لو حصلنا على النتائج المرجوة لكانت كافية لفضح القصر، ولكنه جمد كل القرارات والمشاريع بالديوان، ومعلوم أن توقيعه كان ضروريا لتلك المشاريع والقرارات حتى تدخل في حيز التنفيذ، وكما يقول المثل المغربي "اللي في رأس الجمل في رأس الجمالة". ولقد وقعت اضرابات ومظاهرات احتجاجا على اعتقالنا يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٩، فصدرت تعليمات من الحكومة للنقابة وعممت على الحزب بفك الاضراب بسرعة وايقاف التظاهرات لان ذلك يخدم مصالح القصر، وأن الاخوة المعتقلين متفهمين وموافقين على عدم اللجوء الى الاضراب. ولا ينبغي أن يفهم من هذا الكلام موقف حكومة عبد الله ابراهيم.

ان المقصود ليس هو جعل القصر والحركة الوطنية في صف واحد، وانما القصد هو توضيح خطا تقديرها لبعض المواقف الحاسمة، ثم القاء الضوء على تخطيطات الحكم الاجرامية، والهدف في النهاية هو استعراض أخطائنا السابقة للاستفادة منها في الظروف الراهنة حتى لا نقع مرة أخرى في شباك الحكم. لقد كنا نملك من القوة والعطف الجماهيرى ما يجعلنا لا نرتكب هذا الخطا القاتل في حياتنا السياسية حيث اعتمدنا على الحزب الجماهيرى وتركنا الاهتمام بتنظيم تلك الجماهير وتحويلها الى طليعة حتى نستطيع توجيهها، فكانت تتساقط القوى الواحدة تلو الاخرى لانها لم تكن تملك الهيكل التنظيمي الذى يسمح لها بالتدخل لحسم الموقف لصالح الشعب، وكان شعورنا بالقوة ناتجا عن مؤسساتنا الجماهيرية الشعبية: الحزب بقيادة الشهيد المهدى بنبركة، الاتحاد المغربي للشغل بقيادة المحجوب بن الصديق، المقاومة وجيش التحرير، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المجالس البلدية والقروية، النقابات المهنية، تواجدنا في الحكومة، ولدينا صحافة مؤثرة وفعالة، ومع ذلك فقد خسرنا كل مواقعنا أمام ضربات وحملات الحكم المتوالية. نعم ان الجولة لم تنته بعد، وهذا لا يعني أن الحكم حسم الموقف لصالحه والى الابد، ولكن لا بد من الاعتراف بأخطائنا ونتائج تلك المعارك التي خضناها ضد الاستعمار والاقطاع حتى نتمكن من تقييم وضعنا الراهن ووضع خطة تدخل تلك في حساباتنا. وأما اشارتي الى الحساسية في العلاقات الشخصية، فان قصدى من ذلك هو محاولة تسليط الضوء على العنصر الذاتي كما قلت سابقا، واني آمل تجاوز ذاتياتنا وخاصة في العمل السياسي، ولنضالنا ضد الاقطاع

وأسياده. هذه الذاتيات التي تختفي أو تبرز حسب اقترابنا وابتعادنا من الحكم، فيبدا كل واحد يفلسف طموحاته الشخصية، ومفهومه للتحالف مع الحكم منذ أن كنا في حزب الاستقلال حتى ٣٠ يوليوز ١٩٧٢. ولتجاوز ذاتياتنا لا يكفي أن نقف موقفا اخلاقيا منها لان ذلك لا يعدو أن يكون "موعضتنا من فوق الجبل"، وانما التنظيم والاختيار الاستراتيجي والعمل الديموقراطي والاعتماد على القوى الثورية هو الطريق السليم، ولن يتم ذلك دون مراجعة نقدية حازمة للمراحل السابقة.

تجربتـــي مـع الاقطـاع

يحز في النفس أن تسبق الرجعية لتتجاوز تناقضاتها أو بعضا منها، حيث ان هذه التناقضات لم تمنعها في اللقاء الدورى بينها على شكل مؤتمرات القمم، بينما استمرت التناقضات الشكلية تمزق اليسار (ان صحت تسميتها عمليا بذلك، مع أنني لا أعتقد ذلك)، وتحجب عنه كل الرؤية الموضوعية. وفي تقديرى ان الطاقات الثورية التي يمثلها اليسار كانت تمكنه من الحسم لو امتدى لصياغة تنظيمية واستراتيجية توحده، وكذلك ايجاد صيغة للتكامل بينه وبين مجموع الحركات الوطنية. ان ذلك يتطلب زيادة على هذه الرؤية، ترتيب التناقضات حسب الاسبقية، وفهم وتقدير المرحلة الموضوعية. فهل مفهوم العواطف والاخلاق هو المؤهل لقيادة المرحلة أم المفهوم العلمي والرفاقي.

والان بعد هذا الهمس الرفاقي والاخوى، أعود الى مرحلة ما بعد زيارة الملك لاقليم أكادير، وكيف كانت انعكاسات هذه الزيارة، والخلاصة التي استخلصها القصر، وكيف حاول ترجمتها في برنامجه العملي. لم أتذكر بالضبط كم مر من الايام على رجوع الملك من اكادير على مكالمة هاتفية من طرف وزير الداخلية ادريس المحمدى يطلب مني فيها باسم الحسن ترتيب لقاء معه، وسيكون اللقاء بمكتبه بالوزارة في الساعة الخامسة مساء، ولكنه دعاني قبل ذلك الى منزله للغذاء، وكنت أتصور ان ذلك سيكون تمهيدا للقاء تعرف الغاية منه، ولكن الحديث أثناء الغذاء تناول الوضع العام، ولم أساله عن الغاية من اللقاء، ولا هو فاتحني في هذا الشأن. وبعد الموعد بحوالي ثلاثة أرباع ساعة، وكنت قد سبقت الموعد بربع ساعة، جاء الحسن. وبمجرد وصوله للمكتب أفرغ الوزير مقعده ليجلس عليه الامير، وخرج الوزير من المكتب وتركنا نحن الاثنين. رأسا شرع الحسن في الحديث الذى بداه بـ"أننا كعائلة مدينون لك بصفة خاصة ــ وهي عبارة سمعتها عدة مرات ــ وأن أبي يعتبرني أخا لك، وكذلك أنا، واذا سمحت لاسألك: لماذا رفضت المساهمة في الحكم بدءا من الاستقلال الى الان؟ مع أننا نعتبر أن الحكومة الحالية عقدتها مع القصر كانت بسببك، وليست مع رئيسها عبد الله ابراهيم. فهل تنتظر حكما آخر غيرنا لتساهم معه. وأضاف الامير قائلا: ان

هذه الظاهرة في الحقيقة، هي التي دفعت بوالدى ليوفدني اليك لاطرح معك موضوع المشاركة في الحكم، وذلك بأن أعرض عليك منصبا تاريخيا لا يشغله الا أخ الملك نظرا لخطورته، ولذلك فسيكون منصبك مرتبطا مباشرة مع الملك وليس مع الحكومة، والمنصب هو خليفة جلالة الملك باقليم الجنوب ــ سوس والصحراء ــ وسيكون لك الاشراف رسميا على جيش التحرير، وان فاتحتك انما خوفا من الرفض لو عرض عليك جلالة الملك هذا الامر، وبذلك تقع بمحظور، واذا رفض امر الملك معناه العصيان وعقوبة العصيان هي الاعدام، وبما أن مكانتك عندنا هي مكانة الابن بالنسبة لجلالة الملك والاخ بالنسبة للعائلة آثرناك واستثنيناك من تطبيق هذه القاعدة، ولكن في نفس الوقت حرصنا على أن لا تكون بادرة تعتبر سابقة ولو على النطاق العائلي، ولهذا فضلنا أن نجس النبض قبل التورط في المحظور. فان قبلت فسنعطي لعمالة الاقليم مكانة تتناسب ووضع خليفة جلالة الملك، وسوف نضع طائرة هليكوبتر رهن تصرفك باستمرار لتسهل مهمتك، ونحن نعرف مكانتك الخاصة في الاقليم، وستريحنا من متاعب جيش التحرير، وأؤكد أن المهمةستنحصر في اطار علاقتك بالقصر لا غير.

هذا نقل حرفي لكلام الحسن. طبعا شكرته على الامتياز الذى طالما سمعته وفي عدة مناسبات، وأن ذلك شرف أعتبر نفسي لا أستحقه، ولكن يؤسفني أن أعتذر عن عدم قبول هذا الشرف. وأنت شخصيا سمو الامير، أشكرك اذا انتدبت نفسك لمنع ما تعتبرونه محظورا، ولاول مرة أسمعه. ان عرض مثل هذا الاقتراح لا يمكن أن يعتبر اقتراحا بل هو امر، وبالتالي يعتبر ابداء الرأى بالاقتراح عصيانا ورفضا وعقوبة ما أعتبره ابداء الرأى والملاحظة واستعمال حقي في أن أرفض ما لا يتلاءم مع وضعي ولاسباب معروفة بينما تعتبرونه رفضا وعصيانا يوجب الاعدام.

أجاب الحسن على ملاحظتي بـ"أن تقاليد المخزن هي هذه". ثم انتقلنا لدردشة عامة في مختلف المواضيع، واهمها السؤال عن "ماذا كان في ذهني وأنا أقاوم الفرنسيين، هل الملك أم علال الفاسي؟" فأجبت بما سبق وقلت بأن ما تعلمته من خلايا حزب الاستقلال أن الملك عضو في الحزب، ولهذا لم يكن واردا بذهني الا حزب الاستقلال والملك عضو فيه. فقال الحسن: الان وبعد أن تأكد لديك بالممارسة والاحتكاك، وبعد أن انفصلت عن حزب الاستقلال، فمن الذى يمنعك من ترك البؤر السياسية الموبوءة، وأقول لك بصراحة أنني عاجز عن فهم التأثير الذى يمارسه عليك اشخاص من أمثال المهدى بنبركة، والحال انك تؤكد، وانا كذلك لدى اليقين من أنك لم تعرف المهدى بنبركة بتاتا قبل عودة الملك من منفاه، فقلت ان الذى أتمناه هو أن توجد صيغة لتكامل امكانيات الشعب المغربي من أجل أن يلعب ويستكمل دوره في التحرير على غرار ما اداه هذا التكامل من دور في قهر الاستعمار. فتدليل عقبة التحرير لا تقل خطورة عن قهر الاستعمار.

تواعدنا على لقاء آخر كي نستمر في الحوار. وفعلا لم تمر عدة أيام فقط حتى

دعيت للاجتماع معه في "فيلا السويسي" لتناول طعام الغذاء، وعند وصولي وجدت القبطان الشرقاوى محمد، المرافق العسكرى للحسن، ينتظرني أمام الفيلا وأخبرني أن الاستاذ ادريس المحمدى لــم يمــض على وصوله سوى عدة ثواني. وأثناء الغذاء بدا الحديث من طرف الحسن، ولكن هذه المرة أظهر استعداده لمساندة حكومة عبد الله ابراهيم شريطة أن يدخل هو شخصيا الحكومة ليستلم بها حقيبة وزارة الخارجية قائلا: ان الديبلوماسية تستهويني وأعشقها، وانني أعددت العدة لها، ومن ذلك أنني صرت اتقن اللغة الانجليزية في أقل من شهرين. واستطرد قائلا: انني تراهنت مع والدى محمد الخامس الذى تحداني بأنه يلزمني أكثر من ستة أشهر. فأجبته بأن الامر يعني رئيس الحكومة ولا دخل لي شخصيا بذلك. فرد الحسن علي قائلا: اذا أسندنا الحكومة لعبد الله ابراهيم، فالحقيقة أننا أسندناها اليك. وهنا تدخل وزير الداخلية قائلا: انه يلتزم معي بطرح ذلك على رئيس الحكومة، وأنه يعتقد أن رئيس الحكومة سيرحب بذلك، وبالعكس سيكون شرفا كبيرا لرئيس الحكومة والحكومة كلها أن يكون أحد أعضائها "مون سينيور"، ولكن رئيس الحكومة كان يرى لذلك أبعادا غير التي عرضها الحسن من أن ذلك يعد دعما ومشاركة. وأترك الرأى في ذلك الى الاستاذ عبد الله ابراهيم عندما يرى اعلان ذلك مناسبا له. كما اقترح علي الحسن في هذه الجلسة استلام وسام المقاومة، فكان جوابي أن تشخيص المقاومة في شخصي غير صحيح، وأنني على العكس أعتبر تشخيصها اهانة لمجهود الشعب المغربي وكل المناضلين، ولذا اقترح تسليم الوسام باسم الجمعية ككل، وفي هذه الحالة فالاستاذ عبد الرحمن اليوسفي هو الذى يتسلم الوسام لانه رئيس الجمعية. أما الفكرة الاخرى التي جرى فيها الحوار ذلك اليوم هي السؤال عن الوضع المالي للجريدة، فقلت له ان الاستاذ المحمدى على علم تام بمشاكلها المالية، فتساءل: غريب كيف لا تساعد الحكومة جريدتها؟ وبعد ذلك اللقاء جاءني وزير الداخلية بعشرين مليون فرنك قائلا انها من صندوقه الاسود الخاص بالداخلية، فقلت: أعتقد أن مصدرها ولي العهد، وأقسم أنها من صندوقه الخاص، فأجابني: أود أنك لو عرفت وضعية ولي العهد المالية لحزنت، وكان ذلك مقدمة لتنظيم غذاء بدار الاستاذ ادريس المحمدى ضمني أنا والحسن ومولاى مصطفى العلوى.

كان ذلك يوم الجمعة، وكنت آخر من وصل لانني قدمت من الدار البيضاء، وهناك بالساحة الكبرى للمنزل وجدت سيارة من نوع "بورش" حمراء من طراز "سبورت" زيادة على سيارات الحاضرين التي أعرفها وأرقامها عادية، وما كدت أنزل حتى استقبلني الاستاذ المحمدى وهمس في أذني بأن "هذه السيارة جاء بها الحسن هدية لك، فعليك أن تقبل الهدية"، واجبت في الحال بأن الهدايا الزمت نفسي بعدم قبولها، ولا فائدة من الالحاح، وخوفا من صدم الامير، كما قال المحمدى، اقترح أن يأخذها مولاى مصطفى العلوى، فقلت هذا شأنك، وفعلا أخذها مصطفى العلوى، ولا

ادرى فيما اذا اخبر المحمدى الحسن برفض الهدية أم لا، لكن من المحقق انني لم أسمع من الحسن اى شيء عن السيارة في ذلك الغداء على الاطلاق. وكان مقررا أن يكون هذا الغداء بداية لتناوب الاغذية بيننا نحن الثلاثة كل جمعة، فاعتذرت عندما سمعت الاقتراح، شارحا بأنني غير مؤهل، وليس في استطاعتي أبدا الزام نفسي بمثل هذا الاقتراح، فالح المحمدى على أن اقبل، وسيتولى هو نيابة عني اقامة الغذاء حتى اتعود، فرفضت رفضا قاطعا أن أكون حلقة في هذا الموضوع. وأثير اثناء هذا اللقاء موضوع صفقة تجارية بكوبا تخص استيراد السكر، وليس موضوع تفاصيلها الان لعدم احراج الاطراف التي لها علاقة بهذا الموضوع، ولكن المهم أن الاستاذ المحمدى اقترح بعد خروج الحسن، أن نكسب وده بحل المشاكل التي تحاصره بباريس، وأن والده موافق على كسبه بهذه الطريقة، وبقيـة الحكاية يعرفها المختصون، ولم يعد عندى أدنى شك في أن المعونة التي قدمت الى جريدة "التحرير" وسيارة "بورش" وخطة اللقاءات والولائم كلها كانت تستهدف نوايا أخرى غير تبادل الاراء في المواضيع العامة السياسية والتحررية وغير ذلك.

تواجد الحزب في السلطة ساعد على الاحتراق الداخلي

وتشاء الصدف أن تلعب دورها في خضم هذه الاحداث. ففي هذه الظروف، نشرت جريدة "فرانس أوبسيرفاتور"، التي أعتقد انها أصبحت "نوفيل أوبسيرفاتور"، مقالا عن الاقطاع في المغرب تناولت فيه بالاحصاء أملاك العائلة المالكة، مبينة بالارقام تقول أن العائلة الملكية هي أكبر عائلة اقطاعية، ولذلك فهي قمـة الهرم. وعلى ما أذكره كذلك انها ربطت وضع الملك بالمقارنة مع وضع شاه ايران عندما اصطدم بحكومة الدكتور مصدق في أوائل الخمسينات، واضطر الى توزيع أراضيه الزراعية أو البعض منها ليمتص نقمة الجماهير عليه، ولكنها لاحظت انه اذا كان شاه ايران استطاع تهدئة الوضع بهذه العملية، فان ذلك لم يكلفه أية خسارة، بل على العكس، فان عائدات البترول لا يمكن أن تقاس بما فقده بتوزيع تلك الاراضي، وانتهت الجريدة بخلاصة أن العائلة المالكة بالمغرب يصعب عليها أن تقوم بمثل هذه العملية الشاهنشاهية التي يمكن أن تنهيها. فترجمت جريدة التحرير هذا المقال، وما كادت الجريدة توزع حتى قامت قيامة القصر ولم تقعد بعد ذلك بالنسبة لجريدة "التحرير" وأسرتها وجيش التحرير الى الان. وفي ذلك اليوم تلفن لي رئيس الحكومة الاستاذ عبد الله ابراهيم ليبلغني أن الحسن يرغب في الاتصال بي، فاتفقنا على اللقاء بدار رئيس الحكومة والتي هي دار وزير الخارجية، على الساعة الخامسة مساء من نفس اليوم، وقد لفت نظرى وصول الحسن في الموعد المحدد بالضبط، بينما رئيس الحكومة لا زال لم يصل، ولم يغادر مكتبه الا بعد الاتصال به من المنزل. وراسا بدأ الامير في الحديث

مظهرا امتعاض صاحب الجلالة من المقال الذى كنا نتصور جميعا انك لن تكون الاول في توجيه مثل تلك الضربة الموجعة: "ظلم ذوى القربى أشد مضاضة". وقد استشهد بهذا البيت ليعبر على أن الضربة لم يكن يحتمل وقوعها. وكان جوابي أن المقال كتبه صديق وفي للمغرب برهن على ذلك أيام الاحتلال الفرنسي حيث وقف ضد بلاده منددا بها كبلد استعمارى ولم يفتأ يكتب لصالح المغرب، بل ساهم مساهمة ايجابية حتى بالنسبة لبعض المنظمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أعتقد اننا لا ينبغي أن نخاف مما يقال عنا ولو كان يخالف راينا، لان من شان ذلك ان يساهم في روية انفسنا بالروية النقدية، فأجاب الحسن بشكل حاد ان "كلود بوردى" ليس صديقا سوى للمحجوب بن الصديق والمهدى بنبركة، وما قدمه من خدمات انما قدمها لهؤلاء الاشخاص وليس للمغرب. كان يشير بذلك الى الدور الذى لعبه هذا الصحفي وزوجته في مساندة الاتحاد المغربي للشغل عندما أعلن عن تأسيسه سنة ١٩٥٥، بشارع الغداء (شارع السويس سابقا) بالدار البيضاء تحت حماية مسدسات ورشاشات المقاومة. واستمر الحسن في حديثه مقترحا علي أن أذهب صباحا في الساعة التاسعة الى القصر الملكي بالدار البيضاء -حيث سأجد الرائد محمد أوفقير، وعندما يستأذن الملك محمد الخامس بمقابلتي، فلا شك انه سيصفح عني، واستطرد قائلا: سيأذن لك بالدخول وحالما تحظى بالمثول بين يديه، عليك أن تتقدم معلنا عن اعتذارك على ما حصل، طالبا في نفس الوقت عطفه الابوى عليك، والتفت الحسن الى الاستاذ عبد الله ابراهيم طالبا تأييده والموافقة على الاقتراح، ولم أعمل سوى اعادة رايي السابق، سواء بالمقال او كاتبه، وطبعا لم أذهب للقصر من أجل تنفيذ ما طلب مني، ولا قابلت الكومندار اوفقير بالدار البيضاء.

وفي سبتمبر ١٩٥٩، انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومباشرة جاءني الاستاذ ادريس المحمدى وزير الداخلية، ليبلغني استياء القصر البالغ من دخولي في هذه اللعبة القذرة المعادية للقصر. فسألت عن سبب انزعاج الملك من عملية تجميع وتوحيد القوات؟ فقال انه لا يستطيع أن يتصور كيف أنت، محمد البصرى، تجلس مع الاساتذة أحمد بنسودة وعبد الهادى بوطالب اللذان ينتميان لحزب الشورى المعادى للملكية، والذى كان يفضل التعاون مع الفرنسيين لتطوير المغرب في اتجاه نظام جمهورى. فقلت الم يكن الاستاذ بوطالب استاذ الحسن؟ ثم الم يكن هؤلاء جميعا مشاركين في حكومة التفاوض من اجل الاستقلال؟ فماذا جرى بعد هذا كله؟ أجابني قائلا: انك تتجاهل، فقلت له: انك تعرف انني لم أعش الحياة السياسية الى حد فهم دواخلها وأسرارها، فانا آخذ ظواهر الاشياء فقط، وهذه الظواهر كلها عكس ما اسمعه منك الان. فقال لي: لا بد ان تدرس المرحلة التي لم تساهم فيها كمسؤول لتعرف دواخلها.

وفي أعقاب تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبتمبر ١٩٥٩، انعقد

موءتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باقليم أكادير، وكان الهدف من عقده هناك يدخل في اطار التعبئة لجيش التحرير. وفعلا وقع الاتصال بين الموءتمرين وبعض العناصر القيادية من جيش التحرير، وخرج الموءتمرون بالمقارنة بين ما يقوم به جيش التحرير، والدور التخريبي الذى تقوم به عناصر المخابرات المستقرة لهذا الغرض بكليمين، كما ألمحنا بذلك سابقا، وانعكس ذلك في توصيات الموءتمر، وعبر الموءتمرون عن أملهم في أن يساهم الجيش الملكي في حماية الوطن ويكون مدرسة تربية وطنية، وليس جيش قمع، ولا جيش استعراضات على حساب ارهاق كاهل المواطن العادى بالضرائب، وعلى حساب تنمية البلاد.

هذا بالتقريب فحوى التوصية التي خرج بها الموءتمر الطلابي، وبمجرد صدور التوصيات أملاها أحد المناضلين هاتفيا من أكادير لجريدة "التحرير". وما كادت تصدر بالجريدة حتى استنفر الجيش بشكل افتعالي بدعوى حماية شرفه وكرامته ومعنويته التي طعنت حتى العظم. فاستدعى الملك مباشرة كلا من وزير الداخلية ووزير الدفاع ليصدر تعليماته برفع دعوى قضائية ضدى كمدير لجريدة "التحرير"، بتهمة الطعن في كرامة الجيش. وحسب رئيس الحكومة انه لم يوءخذ برأيه في ذلك، ولا طرحت المسألة بمجلس الوزراء. في هذه الاثناء أصبح بالامكان الجزم بأن الهدف هو شحن الجيش الملكي بالحقد وتعبئته استعدادا لاستعماله في الصدام مع جيش التحرير بعدما استنفذت كل المناورات السابقة وأصبحت عملية الاصطدام حتمية في نهاية المطاف.

لقد كانت في الحقيقة، المرة الثانية التي استغلت فيها هذه الطريقة من طرف الحسن لحفر الهوة بين الجيش والشعب. كانت المرة الاولى هي تلك التي طالب فيها حزب الاستقلال بالنظر في قضية الخونة ومحاكمتهم، اذ ذاك استغل هذا المطلب لاقالة ضباط الجيش الذين كانوا تحت خدمة الجيش الفرنسي والاسباني، من قبل القصر. ان المقصود بالقرار هو أنتم وآباوءكم باعتبارهم اقطاعيين تعاونوا مع الاستعمار الفرنسي، وأصبح الشعار آنذاك، انه لولا حماية بذلاتهم كضباط بالجيش الملكي لذبحهم حزب الاستقلال والمقاومة وجيش التحرير. وتظاهر القصر بالاذعان لمطلب حزب الاستقلال، وشكلت لجنة مختارة لذلك، وكان من جملة المقترحين أنا والمرحوم الفقيد شيخ الاسلام بلعربي العلوى. وعندما حضرنا بالجلسة الاولى همس شيخ الاسلام رحمه الله في أذني: ان هذه اللعبة يجب أن ننفض أيدينا منها، اذ يجب أن تكون لدينا من المعلومات ما يكفي، وبرر موقفه بأن الهدف من هذه العملية هو اظهارنا كناقمين وحاقدين على كل من لا يشاطر حزب الاستقلال والمقاومة، ويسايرهما في أفكارهما، وسيظهر القصر كمنقذ وأب يحمي المواطنين من التسلط، ولذا يقول الفقيه: أنصحك بالانسحاب من هذه اللعبة وسأبقى أنا من أجل سلّ الشوكة بدون دم، واختتم رحمه الله كلامه بكلام الشاعر الجاهلي: سيأتيك بالاخبار من لم تزود.

عندما حددت المحكمة تاريخ بدء جلساتها للنظر في قضيتي، صودف أن كنت

ضمن وفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذى مثل الحزب في موءتمر الحزب الديموقراطي الغيني بكوناكرى، والذى انعقد بمناسبة الذكرى الاولى لاستقلال غينيا من الاستعمار الفرنسي. وهناك وصلتني برقية بضرورة الرجوع للمغرب قصد المثول امام المحكمة، ولقد وجدت الاخوة المحامين قد حضروا دراسات الملف عند عودتي. كان المدعي العام في هذه القضية هو الاستاذ الحاج علي، وهو جزائرى، الذى كان لتكليفه بهذا الدور مغزى خاص، خصوصا وانه معروف بعلاقته مع الثورة الجزائرية، وقد شغل فيما بعد منصب الكاتب العام للحكومة الجزائرية، كما كان هناك مغزى بالنسبة لتعيين الاستاذ محمد الفاسي رئيسا للمحكمة، وهو معروف بانتمائه لحزب الشورى والاستقلال سابقا، والذى اندمج في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أعقاب الموءتمر التاسيسي للاتحاد كما أشرت سابقا.

هذه كلها حلقات مدروسة بعناية. فباسم حكومتنا رفعت الدعوى ضدى. ان الحكومة اذن، تحاكم جريدتها وحزبها، وعلى المناضلين في القاعدة والجماهير ان يجتهدوا في حل تلك الفصول المسرحية، ووضعهم أمام الاختيار دفعة واحدة، وماذا عليهم أن يختاروا وسط هذا الغموض؟ ان المناضلين يجدون أنفسهم في وضعية لا يحسدون عليها. فهم مجندون في طول البلاد وعرضها للاشادة بالحكومة الشعبية التقدمية. أولا: دافعوا لتبرئة الحكومة من مسوءولية مجازر الريف التي ذبح فيها المواطنون كالاكباش، وانتهكت الاعراض، لكون الحكومة لا قوة لها في كل ما جرى، بالرغم من أن الاذاعة تعلن يوميا، وكذلك الجرائد أن الحكومة سحقت المتمردين وأعادت الاستقرار للبلاد.

ثانيا: دافعوا لتبرئة الحكومة من عملية منع الحزب الشيوعي من مزاولة نشاطه السياسي، حيث قدم قرار المحكمة كحكم صدر لفائدة الحكومة التقدمية الشعبية...

والان في هذه المرة الثالثة ماذا يقول هوءلاء البوءساء؟... وتتابعت الاحداث على هذه الوتيرة، واذا لم تخنني الذاكرة، فان أسبوع المحاكمة نفسه هو الذى ذهبت فيه أنا والاستاذ أحمد بنسودة، مدير الديوان الملكي فيما بعد، الى اقليم بني ملال للحضور في اجتماع عقد هناك لشرح الاهداف التي قام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتحقيقها. وقد سبقتنا هناك تعليمات تقضي بالقيام بالاستفزازات من طرف أجهزة الامن بواسطة عملاء أعطيت لهم تعليمات محددة لبثها وسط المجتمعين توءدى الى تخريب الاجتماع وبث الفوضى، وعندما تحدث هذه الفوضى، يقومون بالهجوم علينا لكون القاعدة اغتاظت وشعرت بأن الحزب خرج عن الخط الموالي للملك، ولكن بفضل نزاهة السلطة في مجموعها بالاقليم آنذاك، بعثت واحدا منها ليعترضنا في الطريق قبل الوصول الى الاجتماع لاخبارنا بما سوف يحصل. فصممنا المضي وفق التحضير الذى أعدته الكتابة الاقليمية لهذا الاجتماع، ولسوء حظ المخططين، أن أحدا من هوءلاء المندسين ما فتئ يشرع في محاولته حتى اخذه المنظمين والساهرين على الاجتماع،

وسارت الامور على ما يرام. وبالنسبة لي، أنا الذى عرفت هذا الاقليم وأبناءه عن كثب لم تكن يقظة مناضلي هذا الاقليم الاشاوس مفاجأة لي، فقد كانوا في كل الظروف والمراحل التي مرت منها الحركة الوطنية في مستوى المسؤولية سواء كان النضال سياسيا أو ثوريا.

وفي هذه المرة كذلك، ظاهريا كانت حكومتنا هي المسؤولة عن تنظيم المؤامرة ضد حزبها. وفي اجتماع آخر لنفس الهدف، سافرت صحبة الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي الى طنجة، وما كدنا نفرغ من الاجتماع مع المسؤولين ليلا حتى اتصلنا بالدار البيضاء هاتفيا لنستفسر عن سير جريدة "التحرير"، فاذا بأسرة التحرير تخبرنا بأن الجريدة مصادرة من طرف الشرطة بأوامر صدرت اليها من الجهات العليا. وفي الصباح الباكر غادرنا طنجة عائدين الى الدار البيضاء، وتوقفنا بالرباط عند المرحوم الشهيد المهدى بنبركة لنعرف السبب من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك للاجتماع بوزارة الداخلية في مكتبه. طلبت الى الوزير لقاء الحسن في أمر يهم جيش التحرير على الساعة الثانية عشر زوالا، ولكن عندما ذهبت للموعد وجدت مدير الشؤون السياسية مولاى مصطفى العلوى يعتذر لي باسم الوزير قائلا أن اجتماعا وزاريا طارئا برئاسة الملك منعقد الان، حيث استدعي الوزراء على غير توقع لحضوره، ولذلك فهو يعتذر، ولا شك كذلك أن ولي العهد بدوره يحضر الاجتماع، من غير أن يعرف عنه أى شيء بالضبط، ولكنه يعتقد أنه لا يمكن أن يأتي للموعد الذى كان مقررا أن يحضره بجانب الحسن. وبينما نحن في منزل الشهيد المهدى فاذا الاخبار تفيد أن الهدف من الاجتماع هو موضوع أخذ الموقف بشأن ما كتبته جريدة التحرير، وأن المجلس الوزارى رفع الدعوى على الجريدة. وبوصولنا الى الدار البيضاء لمقر الجريدة تم الالتحاق بمنزلي فاذا بمجموعة من الشرطة تطلبني لمرافقتها من غير أن تقول أى شيء عن هذا الاجراء، ونقلتنا نحن الاثنين، أنا والاخ اليوسفي للرباط وبتنا بالسجن، وفي صباح اليوم التالي نقل الاستاذ اليوسفي للمستشفى نظرا لحالته الصحية حيث مكث ما يقارب من خمسة عشر يوما ثم أطلق سراحه. وبدئ معي التحقيق في التهمة التي سببتها عبارة "الحكومة مسؤولة أمام الشعب"، لان ذلك يعد تهجما على "صاحب الجلالة". وعرفنا بعد ذلك أن الملك ألقى سؤالا كذلك بهذا الشأن على رئيس الحكومة سائلا اياه: هل أنت مسؤول أمامي أم أمام شيء آخر غيرى؟ ولكن سرعان ما عرف من أوساط المحكمة وبواسطة المحامين وادارة السجن أن الغاية الحقيقية من سجني هي التمهيد لتصفية جيش التحرير، وأن المحاكمة مجرد حادث عابر، وأنني سأخرج بعد هذه التصفية التي يشكل وجودى خارج السجن عائقا طالما عاق كل المحاولات المتكررة. وهكذا كان، اذ لم يمض على اعتقالي أكثر من شهرين حتى اعتقلت نخبة من خيرة المقاومين والاطر الصلبة بجيش التحرير بدعوى التآمر على حياة ولي العهد، وعذبوا تعذيبا يهون عند المقارنة التعذيب الذى لاقاه أغلبهم على يد الاستعمار الفرنسي. ولو سمحت الظروف

للمقاوم محمد منصور ليكتب مقارنة التعذيب من طرف الاستعمار الفرنسي مع التعذيب من طرف "الحكم الوطني"، لكان كافيا لمعرفة هل ما حدث كان أفظع من السابق أم هو خلاف ذلك؟. وتلى ذلك أيضا اغتيال مجموعة أخرى بمراكش باسم محاولة التمرد على السلطة، وهذه المجموعة تشكل أبرز المقاومين باقليم مراكش منهم الشهداء محمد بركاتو، مولاى الشافعي، البشير المطاعي، الحسن الروداني. ووصلت البشاعة أن هزت ضمير الفقيد الفقيه شيخ الاسلام بلعربي العلوى، فقدم استقالته وهو وزير بمجلس التاج احتجاجا على اعتقال من حرروا البلاد من الاستعمار، وتعذيبهم والتآمر عليهم وعلى البلاد جميعا. اذ ذاك أمكن تطويق جيش التحرير ودعوته للاستسلام ودمج من أراد باطار الجيش الملكي.

وكاستنكار لهذه البشاعة كذلك وقعت ردود فعل في كل المدن باضرابات عمالية وطلابية وتجارية. ولكن كما سبق، كان رأى الحكومة تعميم التعليمات للمناضلين "أن يتمسكوا بالهدوء، وأن يتركوا التآمر الذى يستهدف التخلص من الاجراءات التي تسببها الحكومة للقصر بمنجزاتها الاقتصادية والاجتماعية" كما أسلفنا القول. وحدث رد فعل آخر باقليم بني ملال، وهو ما عرف بقضية المناضلين القائد البشير التهامي الزمورى والقائد محمد بن حمو، كما حدثت ردود فعل أخرى أغتيل فيها عميد الشرطة وشرطيون آخـــــرون.

وبعد هذه التصفيات جاء دور النقابة، حيث وضع على الحكومة طلب بتشكيل نقابة باسم الاتحاد العام للشغالين، وحاولت الحكومة عبثا رفض الطلب باسم صيانة وحدة الطبقة العاملة، ولكن الحسن ألح على تطبيق القانون الذى يضمن الحرية ومنه حرية تاسيس الجمعيات والاحزاب. فوقعت مشادة حسب أقوال بعض المصادر التابعة للحكومة، ولكن ذلك لم يمنع من تجمع تلك النقابة تحت حماية سلطات الامن التي تحمي حرية الاجتماع، وتم بعد ذلك هدم القلاع الواحدة تلو الاخرى، ولم ينفع ضبط أعصاب المناضلين بعد ذلك، وفي النهاية أقيلت الحكومة التقدمية الشعبية.

وكانت خاتمة مأساوية حقا، انهزمت فيها الخطة التي تعتمد الاخلاق مجرد اخلاق أمام برنامج خطة تعتمد الميكيافيلية والتآمر. وأتمنى لو أتيحت لنا الفرصة جميعا، كل أولئك الذين عاشوا هذه الفترة وكانوا ضحايا لها، لاستخلاص العبرة منها بعد تجميع كل المعلومات، الناتجة من الذاكرة والمذاكرات. وبذلك يمكن صب تجربة قاسية ولكنها غنية، في قالب موحد تصل الماضي بالحاضر.

بعد اقالة الحكومة مباشرة صدر العفو على المقاومين وجيش التحرير. ورغم أن اللعبة كانت مكشوفة أريد منها الباس الحكومة كل نتائج الممارسات السيئة، وظهور الملك بمناسبة المنقذ من الطغيان المتسلط على رقاب البلاد والعباد، ولكنه مع ذلك كان مخططا ناجحا وأدى كل مراميه المرسومة له، ولم يقتصر هذا العفو على المقاومين وجيش التحرير بل صدر العفو أيضا في حق المعتقلين بأحداث الريف التي

أشرف فيها الحسن على التنكيل بسكان المنطقة في بداية تأليف حكومة عبد الله ابراهيم، طمعا في اظهار الملك بمظهر الملك المنقذ والاب الرحيم الحنون. كما أطلق سراح من تورطوا في لعبة القصر باقليم تافيلالت وزمور (المتمردون على سلطة حزب الاستقلال، تلك المسرحية المعروفة بقضية عدى أوبيهي).

الصراع على السلطة داخل القصر وضياع الصحراء

ولم يبق أمام الحسن أى عائق ليستولي على السلطة مباشرة وبكيفية كاملة سوى أبوه محمد الخامس، وقد كان يمارس في الحكومة التي شكلها ابوه نائبا لرئيس الحكومـــة.

وسنأتي هنا على بعض الوقائع عن هذه المرحلة كعنوان فقط لمصير محمد الخامس، بعد تسعة أشهر فقط من سلسلة التصفيات التي أنجزها الحسن تحت ستار أبيه. وتمثل ذلك أول ما تمثل، بالمجلس الوزارى الذى طرح فيه موضوع الجلاء عندما نظم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مظاهرات تطالب بالجلاء. وهنا احتدم النقاش بين محمد الخامس وابنه الحسن. كان الملك محرجا ويريد الجلاء، فاذا بالحسن يفاجئ مجلس الوزراء كله وعلى راسه أبوه مخاطبا اياه:

"انك اذا كنت تعتقد أنك ستحتفظ بعرشك بالعداء ضد الفرنسيين والغرب بصفة عامة، فهذا منتهى الوهم. وعلينا أن ننتهي من الاوهام والاحلام". وهذا كلام مسجل في محضر الجلسات الوزارية، ورواه تقريبا كل الوزراء الذين شهدوا تلك الجلسة التاريخية. كما روى هؤلاء الوزراء أيضا، أن محمد الخامس عبر عن اندهاشه من وقاحة ابنه قائلا: "انني ماكنت أظن أننا وصلنا لهذا الحد".

وكانت الصدمة الثانية لمحمد الخامس ورئيس الحكومة، عندما اعلنت موريتانيا دولة مستقلة، واقدام تونس على الاعتراف بها كأول دولة عربية تخطو هذه الخطوة. وعندما اقيمت الصلوات في كل مساجد المغرب تستنكر اعطاء الاستقلال لموريتانيا كدولة مستقلة، والتنديد بموقف الرئيس الحبيب بورقيبة الذى خالف الاخوة وتنكر لها على صعيد المغرب العربي وكذلك على الصعيد العربي. وفي خضم هذه المشاكل السياسية والعائلية والمرضية التي نزلت على محمد الخامس دفعة واحدة، وهي أمور لم يعهدها من قبل عندما كان يمارس الاعتراض على أشياء حضرت ودرست بواسطة قيادة مسؤولة سياسيا، في هذا الخضم اضيف عبء الكونغو الذى تهاوى فيه نجم من ألمع النجوم التقدمية: الرئيس باتريس لومومبا، تحت حماية أكبر مسؤول على جيش الامم المتحدة هناك الجنرال الكتاني. وقد كانت تفاصيل الحادث اذ ذاك على صفحات جريدة التحرير مثار تعليقات مثيرة. ومسؤولية الجيش المغربي في اغتيال الشهيد لومومبا كانت متناولة من عدة جهات اجنبية ذهبت لحد الاتهام بالتواطؤ،

وليس مجرد التهاون، اذ لم تمر بين رجوع لومومبا من المغرب وتقبله وساما من أكبر الاوسمة من محمد الخامس وبين اغتياله سوى عدة أسابيع، لذلك نـزل موته واستشهاده على المغرب نزول الصاعقة، وصلت الى درجة مطالبتنا بفتح التحقيق ومحاكمة المسؤولين، ووقتها بعث الجنرال الكتاني الينا صديقه الحميم الكومندار البشير البوهالي (الذى قتل بالقيادة العامة للقوات المسلحة في ١٠ يوليو ١٩٧١، بعد المقابلة الدرامية مع الشهيد العقيد اعبابو يوم انقلاب الصخيرات) ليعلن للجريدة الحقيقة، وهي أنه كان مجرد منفذ للتعليمات ولديه كافة البرقيات اللاسلكية التي وصلته من قائد الاركان الحسن، وكان البشير البوهالي اذ ذاك من المسرحين من الجيش لما بينه وبين أوفقير من تنافس، وليس الان موضوع تفصيل هذا النزاع. وكان راى محمد الخامس كذلك في هذه القضية مخالفا لراى ابنه. فالاب كان يرى أنه لا بد من فتح بحث في هذه القضية التي لطخت سمعته ثم احالة الملف على العدالة، ولكن الحسن العارف بخبايا وتعقيدات القضية، فضل اغلاق الملف وتطويق القضية كتلك التي رافقت محاكمة عدى أوبيهي، وأن الجنرال الكتاني مجرد أداة استخدمت كسابقاتها.

ونظرا لانعكاسات هذه القضية على الصعيد العربي والافريقي، وقد كانت بحق بداية لانحصار المد الثورى الذى شهدته الخمسينات، فقد دعيت الاقطار التي كانت تقدمية اذ ذاك، الجمهورية العربية المتحدة، المغرب، غانا بقيادة قوامي نكروما وغينيا، لعقد مؤتمر قمة افريقي في الدار البيضاء، وصمم الحسن على الحضور بجانب أبيه محمد الخامس، فاذا بجمال عبد الناصر يشترط عدم حضور الحسن لما يعرفه عنه من ارتباطات مع دوائر مشبوهة، ولما عرفه عنه كذلك من دوره المشبوه بالكونغو، فلم يعد أى مجال للشك أن شروخا بدأت تتعمق بين محمد الخامس وابنه. وكان سببها أن الاول له مفهوم في دعم العرش غير ما يراه الثاني، ولم يعد الامر مجرد همس في كواليس القصر، بل أصبح الخلاف موضوعا لتعليقات شتى. البعض يرى أنه لا يجوز الخلاف، وأن ذلك مجرد عمل تكتيكي جدى يجب أن يبنى عليه كل تقدير في التحليل الاخير، كما أصبحت التكهنات بخصوص مرض محمد الخامس كذلك موضوعا للنقاش. القريبون يرون أن ابنه فقـط يريده أن يمرض لان مرض اللوزتين لا يعد مرضا، واستئصالهما بعملية جراحية غير ضرورى، ويؤكدون أن الحسن يلح على العملية ويؤيده طبيب مشبوه، في حين أن طبيب اختصاصي سويسرى وكل الاطباء معه، لا يرون ضرورة لذلك، ويخلص المقربون للقول أن مرض الاب الحقيقي مرض معنوى لانه شعر في النهاية أن ابنه ورطه في مخطط يتنافى ورصيده الوطني، وهو لهذا في حيرة من أمره، ولا يقتصر هؤلاء المقربون على تأكيد هذه المعلومات بل يذهبون الى حد أن شعور محمد الخامس بالخطورة أصبح يؤرقه، ولا يكاد النوم يطرق أجفانه، وللخروج من هذه الوضعية يقترحون اعادة الحوار بيننا كاتحاد وطني للقوات الشعبية وبين محمد الخامس بغرض التعاون من أجل تطوير المؤسسات التي من شانها تأمين وضع الملكية.، وتحديد

صيغة تساهم بها الملكية في حماية نفسها اذا لزم الامر ذلك، ولا يعني هذا استحواذ الملكية على السلطة، بل افساح المجال امام ملكية دستورية حقيقية تسلم بسيادة الشعب، والملك مقابل ذلك مستعد للمضي في الخط التحرري الذى رسمته الحكومة التي اقيلت بتأثير من الحسن، والالتزام كذلك بالتعبئة من أجل استكمال تحرير الاراضي التي لا زالت ترزح تحت الاحتلال، وان ذلك يتطلب مساندة الملك في وجه احتمالات ردود فعل من ابنه، والذى حتما لا يمكن ان يوافق على هذه الخطة. وفوتحت شخصيا بهذا الموضوع باسم الحزب، وطلبت من الموفد ان كان على استعداد لعرض المقترح في اطار قيادة الحزب، فوافق فورا، وامام الالحاح على السرية المطلقة اتفقنا أن نكون من قيادة الحزب ثلاثة أعضاء فقط، ونتولى نحن تبليغ المقترح لكل القيادة، وسارت الامور وفق هذا المقترح.

وعندما اجتمعنا لدراسة الموضوع كان الخلاف تاما، اذ هناك من يحبذ الخطة، وهناك من عارض مفضلا ترك التناقضات تنضج اكثر، ولكن في النهاية تغلب تحبيذ الاقتراح، ورتب لقاء آخر مباشر بالخارج مع محمد الخامس عندما كان موجودا بسويسرا للقيام بالفحوص الضرورية وللاستجمام في نفس الوقت.

وكان واضحا أثناء اللقاء أن المرارة تمزقه، واعترف بالخطأ الذى ارتكبه في انسياقه لتلك المخططات الخاطئة والتي بسببها ضاعت موريتانيا، ولا أحد يضمن عدم ضياع الصحراء كذلك اذا استمر الوضع على ما هو عليه، وأكد انه سيقوم بتغيير جوهرى يعيد المسيرة الجادة الى الصواب بمجرد شفائه من المرض، الذى طمأنه الاطباء على أنه لا يشكل خطورة، ولا يستدعي اى عملية اطلاقا، وبذلك دخلت الاتصالات في مرحلتها النصف رسمية. وعلى غير ما يتوقع أجريت له العملية بالقصر الملكي ومن غير التحضير حتى للعمليات التي تجرى للافراد العاديين، ومن غير سابق معرفة أحد، وفي يوم الاحد حيث الحياة العامة مشلولة، ومن غير تحضير الدم اللازم، وبشهادة أطباء استدعوا للحضور فقط، وأغلبهم بعد فوات الاوان. وبحسب ذلك، فان اجراء أية عملية في مثل تلك الظروف تلزمها محاكمة القائمين بها. وفي المساء أعلنت الوفاة، واتضح بعد ذلك أن المؤسسات الحكومية كانت محتلة من طرف الجيش طوال اليوم، وان الجنرال الكتاني الذى أصدر محمد الخامس أمرا بتجميده وحده، وكذلك مدير الامن محمد أوفقير ومجموعة قليلة من الضباط هي التي كانت تعرف لماذا هذا الاستنفار، كما سجن الاطباء بالقصر خوفا من اذاعة خبر الوفاة قبل احضار علماء فاس ومراكش لاعلان بيعتهم مقرونة باعلان الموت، وتكريس شعار "مات الملك عاش الملك"...

وسيبقى سؤال من قرر ضرورة اجراء العملية، ولماذا لم يحضر لها، ان كانت ضرورية، التحضير اللازم؟ ومن حسم في الامر عكس أوامر الاختصاصي المختص؟ وستبقى هذه الاسئلة بدون جواب على الاقل في هذه الفترة.

والان، وبعد هذا الذى وقع لتصفية جيش التحرير والسكوت عن الصحراء هذه

المدة التي تناهز ١٤ سنة من الزمن، فماذا حدث لهؤلاء الذين كانوا بالامس مجهضين لخطة التحرير؟ وماذا حدث للذين لا يستحق عندهم تحرير الصحراء العمل على دعم تحريرها بالقدر الذى كانوا مطالبين به؟

هل اكتشاف الفوسفاط وحده؟ هل الشعور اخيرا بانقطاع الجسر الذى عبرت منه الحضارة العربية عن طريق المغرب عبر الصحراء للقارة الافريقية؟

هل الصحو من الغفلة بعدما سال لعابهم نظرا لما تكتنزه من ذهب أسود؟ وبعد أن اصطف العالم كله موليا وجهه قبلة الصحراء برفع أكفه ضارعا لها أن لا تقوض أركان الحضارة العصرية الغربية، وأن توزع عليه من فيضها وقودا يحمي هذه الحضارة وهي ترتاد آفاق القرن الواحد والعشرين؟

المهم أن الصحراء لم تعد فلاة يقتل فيها السراب الظامئ، ولا مجرد جسر لعبور الحضارة على ظهور الجمال، بل أصبحت بوتقة لصنع الحضارة. وعلى كل حال فقد صحا النوم أخيرا لهؤلاء جميعا. هل بعد فوات الاوان؟ وهل ذنب جيش التحرير أنه سبق عصره؟ أم ذنب من استيقظ بعد أربعة عشرة سنة، وفي عصر يقاس الزمن فيه بالساعة والثانية.

ومن حقي أن أتساءل هل المسيرة للتحرير ضبطت في الاتجاه السليم؟ وهل يعرف كل أولئك السائرون بالقافلة الى أين هم سائرون؟ وهل "قائد" مسيرتهم يحوز على الثقة؟ وهل كذلك قرر أخيرا أن يسير مع "رفاق" طريقه بثقة متبادلة؟ أم لا يزال يعتبرهم مجرد أتباع يشدون له الحذاء الانيق، وعليهم أن لا يكلفونه بما لا يطيق؟

خـــــلا صـــــــــة

ان المرحلة الدقيقة التي يجتازها المغرب في الظروف الراهنة، والوضعية الحرجة التي يمر بها الحزب جعلتني ألقي الضوء على التجربة التي خضناها من أجل تحرير الصحراء، ووضع المعطيات في شكل حلقات يرتبط بعضها ببعض لكي تكتمل الصورة عند المناضلين والشباب الذين لم يعايشوا هذه المرحلة، واجتناب اخذ القرارات منفصلة عن جذور التراث النضالي للحزب، وأن ذلك يصبح ضروريا عندما يتراءى مخطط الحكم في استئصال قضية حيوية مثل قضية الصحراء، ويحاول ببراعة الغاء دوره وخيانته في ضياع السيادة الوطنية، ليس فقط بالنسبة للصحراء وانما بالنسبة لسبتة ومليلة والجزر اللاحقة بهما.

ان الغاية الاساسية من معالجة قضية الصحراء بالشكل الذى عشته ومارسته عمليا، وبالشكل الذى أعتقده صحيحا، هو اظهار الحكم على حقيقته حتى لا نقع مرة أخرى في مخططاته التصفوية التي تخدم مصالحه كممثل لطبقته الاقطاعية، والتي

تستهدف هذه المرة ضرب الحركة الوطنية المغربية ضربة قد تكون قاضية.

أما حقيقة أهداف الحكم من الضجة المفتعلة حول الصحراء، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ــ امتصاص نقمة الجماهير الناتجة عن سياسته القمعية الارهابية، وتذويب سخط الجيش العائد من الشرق العربي، وابعاده باسم التعبئة للجنوب مع مراقبته بواسطة أجهزة المخابرات تحت امرة الجنرال الدليمي لاحصاء أنفاسه.

٢ ــ البحث عن تزكية جديدة من طرف القوات الوطنية تحت شعار "الوحدة الوطنية حول العرش".

٣ ــ الباس الاخفاق في التحرير أو التحريك للقوات الوطنية.

٤ ــ اشراك القوات الوطنية في تحمل مسؤولية التفريط بالسيادة الوطنية بالنسبة لجزء من التراب الوطني.

٥ ــ تحميلها كذلك العواقب الاقتصادية التي ستنعكس على الاقتصاد المغربي نتيجة لذلك.

٦ ــ اشراكها في تحمل مسؤولية التنازل عن الجزء المستقل في شكل قواعد عسكرية وغيرها التي وعد بها الحسن الاستعمار الاسباني مقابل مساعدته في صيانة ماء الوجه.

٧ ــ توريطها في عدم ربط الاجزاء الاخرى، سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، بالصحراء.

٨ ــ ابرازها كواجهة ديبلوماسية لتكون هي المسؤولة على الاخفاق عربيا ودوليا، وتعريضها لكل اللطمات التي قد تنشأ بينه وبين الاشقاء والاصدقاء جميعا، حيث ستمسح كل الاخطاء في الحركة الوطنية، أما الانتصار ــ ان تم ــ والذى ينتظر من الاستعمار أن "يمنحه" مقابل التنازلات التي أعلن عنها الحسن، فستكون من نصيبه وحده.

٩ ــ تعميق خيبة آمال الطامحين الى التغيير، الليبراليين أو المنادين بالتغيير الجذرى.

ان مخططات الحكم لترويض الحركة الوطنية باستعمال قضية الصحراء بدأت تنكشف ولم يمض عليها وقت طويل بفضل وعي الشعب المغربي واصراره على متابعة نضاله من أجل التحرير الحقيقي الكامل لجميع أجزاء الوطن المحتل. ومن هنا أرى من واجب قادة الحركة الوطنية الوقوف أمام تجاربها التاريخية لاستخلاص العبرة منها قبل فوات الاوان، وقبل أن تجد نفسها عاجزة حتى أن تلعب دور "معارضة صاحب الجلالة" وحتى في هذه الحالة فانها لن توقف بسلوكها مسيرة النضال الشعبية، الا أنها ستسهل ولا شك مهمة الحكم لفترة زمنية يحتاج اليها بسبب ضعفه وعزلته وأزماته المتعددة التي يتخبط فيها.

وفي النهاية، آمل أن تساهم هذه الخلاصة، كما اردت لها، في توضيح الطريق الذى يبدو وكانه بدأ يأخذ انعطافا تاريخيا بالنسبة للحزب، وان الاشارة بالاسم الى بعض الرفاق لا يقصد منها التشهير وانما كما قلت، محاولة لتجاوز داتياتنا جميعا حتى نتمكن من الوصول الى الطرح الموضوعي لقضايانا المستقبلية.

*